

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

ميدان : العلوم الانسانية
تخصص : تاريخ الوطن العربي
المعاصر



كلية : العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم : التاريخ
رقم :

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان

السياسة الخارجية للجزائر (1965-1978) المغرب العربي
-نموذج-

تحت إشراف :
أ.د صالح لميش

من إعداد الطالبتين :
_ مخوخ مريم
_ بوروية مريم

لجنة المناقشة :

إسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د محمد يعيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د صالح لميش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.خير عامر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020



الله أكبر

شكر وعرفان

قال الله تعالى : "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه" لقمان _12_

وقال رسوله الكريم : "من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل".

ها نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية ، ولا بد لنا من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير ...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره ليسير دربنا ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف_المسيلة_ وأخص بالتقدير الدكتور صالح لميش الذي تفضل بإشراف هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير وله منا فائق التقدير والاحترام .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات دون أن يشعرونا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر ، وأخص منهم الزميلة والأستاذة الفاضلة "كريمة زيتوني" .

إهداء

الحمد لله حمدا يليق بوجهه وعظيم سلطانه الذي به تتم الصالحات القائل في كتابه العزيز "ولا تنسوا الفضل بينكم" الآية 237 سورة البقرة فإليه ينسب الفضل كله في إكمال مسيرتي العلمية المكلفة بالنجاح والتفوق والصلاة والسلام على حبيبنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

_ إلى الذي بذل جهد السنين سعيا وصاغ من الأيام سلام العلي لأرتقي بها في ذرا الحياة إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى ينبوع العطاء ، إلى من أكن له مشاعر الاحترام والتقدير والعرفان "أبي الغالي" .
_ إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة دربي ، إلى معنى الحب والحنان إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من أنحني لها بكل إجلال وتقدير "أمي الحبيبة" .

_ إلى توأم روحي ورفقاء دربي ، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم، إلى سندي في الحياة ، إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إخوتي "قريال ، هدى ، سفيان ، خير الدين" .

_ إلى بركة العائلة ، إلى الغالي جدي أطال الله عمره وأمدّه الصحة والعافية .

_ إلى الحبيبة والأخت التي لم تلدها أمي ، إلى التي عرفت معنا معنى الصداقة والوفاء ، إلى رفيقة الدرب الجامعي ، إلى من شاركتها العمل في إنجاز هذه المذكرة حبيبتي "مريم مخوخ" .

_ إلى من ضاقت السطور بذكرهم فوسعت قلبي ، إلى من زرع السعادة في دربي ، إلى من أجمل

ذكرياتي معهم صديقاتي "كوثر ، أمال ، وروح الفقيدة الزميلة والأخت نسرين غربي رحمك الله" .

_ إلى الأخ والزميل الذي عرفت معه معنى الصدق والوفاء ، والذي أكن له بمشاعر التقدير والاحترام ،

إلى الذي قدم يد العون دون مقابل ، كل الشكر والامتنان للأخ والزميل "محمد إسلام لغويني" .

وكل الشكر للأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة ولا يفوتني في هذا المقام أن أوجه الشكر والامتنان إلى

الدكتور الفاضل والأستاذ المشرف "صالح لميش" ونرجوا من المولى عز وجل أن تكون دراستنا هذه خير

معين لكل دارس في هذا الموضوع .

إهداء

بسم الله والحمد والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله بتوفيقه وتسهيل منه جل في علاه اكملت مسيرتي العلمية ، لتفتح معي ان شاء الله آفاق حياة اخرى والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا محمد صل الله عليه وسلم.

_ الى الراحل من حياتي الحاضر في قلبي، الى من حصد الاشواك ليحميني وبمهد لي طريق العلم الى كل من احمل اسمك بكل افتخار، الى صاحب القلب الكبير كل اتمنى وجودك معي في هذا اليوم المميز والذي الحبيب رحمة الله عليه .

_ الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابها العزيز، الى من كان دعائها سر ناجحي، الى من مثلت دور الاب والام في آن واحد الى اغلى الحبايب أُمي.

_ الى من لم ييخل بمساعدتي يوما، الى من امدني بالنصح والارشاد أمين .

_ الى توأم روحي ورفيقة دربي، الى من رافقتني طيلة مشواري الجامعي خطوة بخطوة، ولا تزال ترافقني حتى الآن اختي مريم بوروبة.

_ الى الاخوات اللواتي لم تلهين أُمي، الى من تحلو بالايحاء وتميزوا بالوفاء صديقاتي: وسام، آمال، بلقيس، ليلي.

_ الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، الى جميع اساتذتنا الافاضل في قسم التاريخ جامعة المسيلة، وأخص بالتقدير أستاذي ومشرفي الدكتور "صالح لميش" الذي قدم لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة لاتمام هذا البحث .

_مرت ايامنا وها نحن نجني قطفنا ونودع احبتنا، وأخص بالذكر فوج 06 سنة اولى علوم انسانية دفعة 2015، كما لا انسى المكان الذي ضمنا الجناح p والاقامة الجامعية ذبيح عبد القادر، هذه سنة الحياة بالامس التقينا واليوم افترقنا.

" القى القبة وأشعر بالحرية لقد تخرجت من الجامعة واصبحت احمل المسؤولية"

مريم

قائمة المختصرات

1_ بالعربية

_ أ.د : أستاذ دكتور .

_ ب.ع : بدون عدد .

_ تح : تحرير .

_ تر : ترجمة .

_ تص : تصدير .

_ تع : تعريب .

_ تق : تقديم .

_ ج : جزء .

_ د.ب.ن : دون بلد نشر .

_ د.د.ن : دون دار نشر .

_ د.س.ن : دون سنة نشر .

_ د.ط : دون طبعة .

_ ع : عدد .

_ م : مجلد .

2_ باللغة الفرنسية :

_ OP.cit : Opere Citato

_ P : Page

_ S.a : Sans année

مقدمة

مقدمة:

إن البحث في موضوع السياسة الخارجية للجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنوات 1965-1978 م ليس بالأمر الهين أو السير على الباحثين بل ويعد من الموضوعات الشائكة التي تداخلت فيه منذ البداية ، ذلك التزاوج الحاصل بين التاريخ والسياسة .

فالساسة الخارجية للجزائر أصبحت تجلب اهتمام الكثير من الدبلوماسيين الباحثين والأكاديميين ، ذلك لاعتبار الجزائر من الدول المحورية في القارة الإفريقية حيث تعمل كوسيط لحل النزاعات التي تثار بين الدول المحيطة بها ، معتمدة وذلك على مجموعة من الأسس والمبادئ . وفي هذا الخصوص شهدت الجزائر مواقف عديدة طبقت فيها هذه المبادئ إذ بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها وكان لها موقف منها ، على غرار الأزمات الأمنية التي عصفت ببعض دول الجوار المغاربي .

ولعل من المفيد الإقرار بمشروع الوحدة المغاربية التي سعت تيارات الحركات الوطنية المغاربية لتكريسه على أرض الواقع منذ فترات الكفاح التحرري سواء على المستوى الشعبي ، أو تطويره على مستوى قيادة أقطار البلدان المغاربية لقبوله وتجسيد هذه الوحدة لخدمة شعوب أقطار المغرب العربي . إلا أن الجانب الأكثر تعقيدا عند الخوض ومستويات هذه المواضيع ، والغوص في ثنايا جزئياتها تتضح في مدى صعوبة الولوج في ذلك نظير تعدد القرارات التاريخية لتوجهات السياسة الخارجية في رسم علاقاتها مع دول الجوار المغاربي سواء في الكتابات الجزائرية في حد ذاتها ، أو في متون الدراسات والكتابات المغاربية خاصة المغربية منها ، والتي يحمل في ثناياها أبعاد إيديولوجية تزداد الصعوبة كلما اقترن اسم الجزائر بمشكلة الصحراء الغربية هذا من جانب ، ومن جانب آخر يمكن إبراز سياق تفسيري آخر للموضوع عند التطرق إلى أبعاده المختلفة ، والتي فيه تتقاطع العلاقات الدبلوماسية بأنظمة الحكم السياسية الحاكمة المغاربية ، وإفرازات ذلك على إيديولوجية كل نظام مغاربي حدي ، وبالأهداف التي تم رسمها على دوائر الدبلوماسية لكل دولة مغاربية.

ويعود اختلاف طبيعة الحكم لدى الأنظمة المغاربية ، التي شكلت إحدى مرتكزات اللاتوافق في إدارة الشؤون الخارجية لكل دولة فيها ، ومنها الدولة الجزائرية التي حددت

أهداف سياستها الخارجية في سياستها المغاربي بما يتماشى مع الظروف والدواعي الداخلية ، والإقليمية والدولية في فترة عرفت استقرار وبعدا استراتيجيا في الدائرة الخارجية للجزائر 1965_1978 م ودورها البارز والفعال في تحريك بوصلة دبلوماسيتها اتجاه دول الجوار المغاربي من أجل الدفاع عن ما تبقى من قضايا تقرير المصير (الصحراء الغربية) أو في بقاء خيط التوازن بين الدول المغاربية التي سعت في مواقف وفترات دور الجزائر دبلوماسيا (سياسة التحالفات والتحالفات المضادة) .

إن دراسة طبيعة العلاقات الجزائرية_المغاربية_ خلال الفترة الممتدة من تاريخ قيادة أول انقلاب عسكري ضد الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965 م أعطى بعدا آخر لأهمية الموضوع وتكريس نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية بالشكل الذي يوحي أن ذلك ليس متناقضا مع طبيعة المواقع السياسية القيادية للجيش في عهد الرئيس هواري بومدين ، وتغير نمط التفكير السياسي للسلطة السياسية الجزائرية ولمدة زمنية فاقت ثلاثة عشرة سنة التي بقي احتكار القوة العسكرية للحياة الجزائرية والتي لعبت فيه القيادة العسكرية دور محور الفلك لكل التوازنات داخل نظام الحكم بما في ذلك الدائرة الدبلوماسية للجزائرجهويا وإقليميا ويمكن الإشارة هنا إلى نظرة الدبلوماسية إلى المشكل الصحراوي وقضايا الحدود وعدم اكتمال هيكل الاتحاد المغاربي وغيرها من القضايا التي أصبحت سيادية في سياسة العقيد هواري بومدين في عهده مابين 1965_1978 م .

- دواعي اختيار الموضوع :

تعددت الدوافع في اختيار الموضوع أين تماثلت فيها المبررات العلمية مع الذاتية ولعل من المفيد الاقتصار على أبرزها :

أ - الدوافع الموضوعية :

_ إن الاعتقاد لدينا هو أن الظروف قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى للإنتاج دراسة علمية_أكاديمية تبرز شكل ومضمون العلاقات الجزائرية_المغاربية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965_1978 م) والتي تزامنت مع وجود الملك الحسن الثاني على كرسي عرش

المملكة المغربية والمناوئ السياسي الأول له في المنطقة المغاربية ، و التي شهدت فيها العلاقات المغاربية بينهما الكثير من المد و الجزر.

- فالمجال حيوي للدراسة إن نحن استوفينا حقها من البحث و التتقيب و التمهيص في فترة حساسة من حياة البلدان المغاربية بصفة عامة ، و للنظام السياسي الجزائري الذي حاول تثبيت أركانه في مرحلة أولى ، وتحديد اختياراته الإيديولوجية في المرحلة التالية انتهت بتأسيس للتوجهات الأساسية لسياسة الخارجية للدولة الجزائرية اتجاه القضايا المغاربية

ب - الدوافع الذاتية:

إن رغبتنا في معرفة بعض جوانب الحقيقة و لو كانت نسبية حركت فينا دافع الفضول العلمي للإطلاع على خصوصية العلاقات الجزائرية_المغربية و التي تميزت في الغالب بالتوتر و الحبطة والحذر خاصة بين الجزائر و المملكة المغربية.

كما أن مجال الدراسة جعلتنا نتجه إلى اختيار موضوع ذا بعد مغاري ارتسمت ملامح العلاقات البينية بين الأقطار المغاربية ، و دور الدبلوماسية الجزائرية فيه قد حرك في نفسية طالبتيين رغبة جامحة في الإطلاع ، وتوسيع دائرة معرفتهما بمسألة ظلت وللفترة ليست قصيرة من المواضيع التي ظلت حبيسة أدراج الكتابات الصحفية،أو كتابات بأقلام أجنبية خاصة الفرنسية منها التي تنتهي في الغالب إلى إسقاطات سلبية حول العلاقات المغربية المغربية.

الصعوبات :

خلال إنجازنا لهذا العمل اعترضتنا العديد من الصعوبات ، يمكن الاقتصار على الأهم منها :

- شح المصادر الأكاديمية للموضوع خاصة المتعلقة باللغة العربية بالإضافة إلى عدم حصولنا على الوثائق الأرشيفية وبالأخص الاتفاقيات الثنائية بين الدول المغاربية التي لو وجدت فإنها ستساهم دون شك في إثراء موضوعنا .

-طبيعة الموضوع فتح علينا باب الاستعانة بعلم مساعدة وكان وقع استعمالها في مستويات مختلفة للموضوع خاصة في المجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لدراسة وفهم طبيعة العلاقات الجزائرية_المغربية إلا أن الأصعب الذي صادفنا هو عدم التحكم وكثير من

المصطلحات السياسية التي كانت سياقتها مختلفة عن ما هو متداول من مصطلحات تاريخية .

- والصعوبة العويصة التي تعرضنا لها هي جائحة الكورونا وما شهده الوطن مما ألزمتنا المكوث بالبيت وصعوبة التنقل للجامعات والمكتبات للاستعانة بالكتب والمراجع ولا يسعنا في هذا المقام إلا القول بأن هذا العمل ما هو إلا اجتهدا قد تعتريه بعض النواقص التي تتكرم لجنة المناقشة لتصويبها وتنقيحها خاصة العثرات والأخطاء التي جاءت في متون هذا العمل ، وفي الأخير الشكر موصول لهذه اللجنة ، ولكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

_ الإشكالية المطروحة

رغم أن ميكاريزمات العمل الدبلوماسي للنظام السياسي الجزائري في الحيز الزمني المدروس (1965.1978 م) ، تتميز بمحاولات لإيجاد صيغ توافقية تارة واحتوائه تارة أخرى في إدارة وسيرورة العلاقات الجزائرية_المغربية ، وبناءا على ذلك طرحنا الإشكال الذي مفاده:

إلى أي مدى ساهمت محددات العمل الدبلوماسي في رسم وتطوير توجهات الدولة الجزائرية خارجيا مع دول الجوار المغربي بين سنوات 1965_1978 م ؟ .

ومن خلال هذا الإشكال تم طرح العديد من التساؤلات الفرعية التي بها يمكن تفكيك مضمون الإشكالية :

1- ما هي الأبعاد المغربية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال النصوص ومواثيق الدولة الجزائرية ؟

2- ما هو المسار الذي سلكته الدولة الجزائرية دبلوماسيا خلال عهد الرئيس هواري بومدين في الدائرة المغربية ؟

3- ما القوى المحركة للنشاط الدبلوماسي للخارجية الجزائرية في المنطقة المغربية ؟ وانعكاسات الأزمات المغربية على إتمام المشروع المغربي ؟

- المنهج المتبع :

إن تتبع سيرورات الموضوع وما طرحه من تساؤلات وجب علينا استخدام مناهج فرضت نفسها لفهم طبيعة التفاعلات البينية للعلاقات الجزائرية-المغربية فكان ذلك التركيز بالأساس على المنهج التاريخي للحفاظ على الترابط والمسار التاريخي للدراسة من جهة ولرصد تطورات تلك العلاقة وإفرازاتها على أنظمة حكم الدولة المغربية التمسنا استعمال بعض الأدوات والتقنيات المنهجية كالتحليل والمقارنة دون أن تصل إلى مقام المناهج أي أن استعمالها كان نسبيا وفي حدود ما تتطلبه الدراسة من استقراءات واستنتاجات.

-الدراسات السابقة:

شكلت المادة العلمية التي تمكنا من جمعها في المرحلة الأولى ثم الاعتماد عليها في مرحلة ثانية إحدى أهم أسس الموضوع كأدبيات و دراسات ، فكان زحمها و ركامها كافيا ، ومتنوع بين المصادر و المراجع و مادام الحيز لا يكفي لسردها يمكن اعتبار أهمية خطب الرئيس هوارى بومدين بأجزائها الستة تأتي على رأس أولويات وثائق التحليل الإيديولوجي للموضوع المطروح.

كما تتضح أهمية بعض المذكرات الشخصية بشهاداتها التاريخية ، كمذكرات الإبراهيمي صاحب البناء 1965_1978م كجزء ثاني لهذه الشهادة القيمة التي استفدنا منها في مستويات مختلفة للموضوع نظرا لقيمة هذه الشخصية المقررة للرئيس هوارى بومدين على امتداد فترة الموضوع المطروح ، و لا يمكن الغفلة عن مذكرة للرئيس السابق الشاذلي بن جديد التي أخذت سياقها التاريخي حيز هذه الدراسة و شكلت مجموعة أخرى من الكتابات والدراسات رفعا ومنبعا أساسيا للدراسة ككتابات بول بالطا وروليو كلودين في إستراتيجية الرئيس هوارى بومدين ، خاصة أن الصحفي والكاتب بالطا كان من الذين كانت لهم حضوة التقرب الأكاديمي لعبد القادر محمودي بمضمونه النزاعات العربية_العربية وتطور النزاع الإقليمي العربي ، وغيرها من الدراسات التي كانت موطئ تأثير وتأثر هذه الدراسة .

وقد حاولنا تطعيم البحث بالدراسات والمراجع باللغة الأجنبية منها كتابات : بول بالطا وروليو كلودين جزائر الجزائريين بعد عشرين عاما ، وغريمود نيكول في مرجعه القيم حول

السياسة الخارجية للجزائر على عهد الرئيس هواري بومدين، إلا أن الأخير لم يسترسل في إبراز تفاعلات العلاقات الجزائرية المغاربية في حيز الفصلين السادس والسابع من هذا المرجع مستأثرا غالبية مادتهما العلمية لمشكل الصحراء الغربية ، ودور الدبلوماسية الجزائرية فيه .

ولا يمكن الحديث بما يسمح الحيز المسموح به عن كل الدراسات التي عاشت أو دونت للعلاقات الجزائرية_المغاربية إلا بالتذكير ببعض المقالات التي أخذت نصيبها من الاعتماد عليها في الموضوع كمقالات الصحفي مهابة أحمد بمجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، الذي نجده في كل مستويات ما تعلق بالمغرب العربي لمتطرقه مواضيع مشكلة الحدود والصحراء الغربية وغيرها من المواضيع ، أما المنبع الأخير لمادتنا العلمية فيكفي الإشارة فيها إلى بعض الأطروحات والمذكرات التي ساعدتنا في توجيه موضوعنا بل والاعتماد عليها كمذكرة الطالب الباحث عزالدين بعزيز بعنوان سياسة الجزائر المغاربية من 1962_1995 م التي حملت في طياتها سياقات تفسيرية لحدود الفعل الدبلوماسي للخارجية اتجاه القضايا المغاربية على امتداد عقود من استقلال الجزائر ومذكرات مستوى الماستر التي تصب في هذا الاتجاه ، ويمكن العودة إليها للاستفادة من خلال الرجوع إلى فهرس البيبلوغرافيا الخاص بهذا العمل .

_ خطة البحث :

إن توفر المادة العلمية كأساس لأي بناء هيكلي لموضوع أكاديمي من جهة ، ولإحاطة بما أمكن من عناصر للموضوع من خلال الإجابة على ثنايا الإشكالية الأساسية ارتأينا إلى تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وأتمناها بخاتمة .

تناولنا في الفصل الأول العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال الأدبيات والنصوص والذي قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث تطرقنا في الأول منه إلى الخطاب الرسمي للرئيس هواري بومدين وتوجهاته وأدرجنا في الثاني مظاهر العلاقة من خلال النصوص الوثائقية ، وتناولنا في الثالث المؤسسات الاقتصادية ودورها في توطد العلاقة .

وخصصنا في الفصل الثاني لإفرازات النزاعات الحدودية ونتائجها العكسية بالعلاقات المغربية المغربية من خلال التطرق إلى النزاع الحدودي الجزائري مع الجارتين تونس وليبيا كمبحث أول ، ودرسنا في الثاني النزاع الحدودي الجزائري المغربي وكانت لسياسة التوازن والتحالفات المغربية الأثر البارز في عنوان المبحث الثالث من هذا الفصل .

وتطرقنا في الفصل الثالث على المشكلة العويصة التي ضربت العلاقات الجزائرية_المغربية في الصميم من خلال مشكل الصحراء الغربية الذي تناولنا فيه ثلاث مباحث درجنا في الأول على الخلفية التاريخية السياسية لهذا المشكل وأخذ المبحث الثاني عنوان المواقف المختلفة للدول المغربية من هذا المشكل وأدرجنا انعكاسات هذا المشكل على مسار العلاقات المغربية-المغربية .

وحملت الخاتمة جملة من الاستنتاجات حول ثنانيا الإشكال المطروح ولإثراء الموضوع دعمناه بملاحق توضيحية تتعلق ببعض بنود اتفاقيات الدول المغربية فيما بينها وفي إطار العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية .

الفصل الاول : العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات
(1976-1965)

المبحث الاول : الخطاب الرسمي للرئيس هواري بومدين وتوجهاته

المبحث الثاني :مظاهر العلاقة من خلال النصوص الوثائقية(الميثاق
الوطني 1976)

المبحث الثالث : المؤسسات الاقتصادية ودورها في توطيد العلاقات
المغربية

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

الفصل الأول : العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-
1976)

تمهيد :

حملت فكرة الوحدة المغاربية الجانب الأهم و المهم في الأدبيات و برامج الحركات الوطنية المغاربية فقد واصلت هذه الفكرة نشاطها حتى بعد حصولها على الاستقلال، غير أنها لم تواصل بنفس الطريقة ، وهذا راجع إلى الاختلافات السائدة في أنظمة السلطة الحاكمة و أهدافها السياسية فقط ، بل كان حالة عامة لإقرار ذلك التكامل المغاربي السياسي و الثقافي وحتى الاقتصادي .

حيث يحمل هذا الفصل ثنياه و محتواه أبعاد و مرتكزات الدولة الجزائرية في مسألة الوحدة المغاربية ، و ذلك في عهد الرئيس هواري بومدين الذي لعب دور الريادي في المنطقة ، وتتجلى مظاهر اكتمال بناء الاتحاد المغاربي في متون خطابات الرئيس هواري بومدين التي أتربها ، و أهم المواثيق الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1965-1978م و المؤسسات الاقتصادية و دورها في توطيد العلاقات المغاربية.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

-المبحث الأول: الخطاب الرسمي للرئيس هواري بومدين و توجهاته:

مع قدوم الرئيس هواري بومدين¹ إلى سدة الحكم أطاح بالرئيس الجزائري أحمد بن بلة² عن رئاسة الجمهورية و أصبح بذلك رئيسا للدولة ، لاعتباره رئيس لمجلس الثورة ، مكونا بعدها حكومة جديدة برئاسته ماسكا لمقاليده الأمور بكل سهولة³، و هو ما يسمى آنذاك بالتصحيح الثوري⁴، أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية و تطبيق الحكم الجماعي وليس الفردي⁵، فقد أحدث انقلاب على الرئيس الأسبق و أقدم على نشر بيان و برنامج شرح من خلاله أسباب انقلاب 19 جوان 1965م حيث شدد

1- ولد محمد بوعروبة في 23 أوت 1932 م بمشقة العرعة بدوار عدي بلدية عين حساينية قالمية ، تعود جذوره الاجتماعية إلى عائلة من الفلاحين ، من عائلة فلاحية فقيرة ، نشأ نشأة دينية بدأ تعليمه لدى الكتاب لحفظ القرآن الكريم و ختمه في صيف 1947 ، شارك في أحداث 08 ماي 1945 م رغم صغر سنه فلم يتجاوز آنذاك ثلاثة عشر سنة ، عين عضو في الهيئة الإدارية لفزع الطلبة الجزائريين ، شارك في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة (1955_1962م) ، تقلد منصب مسؤولية الولاية الخامسة التاريخية ثم لجنة العمليات العسكرية المغربية ، وأخيرا قائد هيئة الأركان العامة ، ثاني رئيس للجمهورية الجزائرية ، كان يمتاز بحكمة عسكرية وسياسية ، انعكس ذلك على التوجه العام للدولة الجزائرية خلال فترة حكمه (1965_1978م) خاصة في جانب العلاقات الخارجية ، ينظر : سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد (1932_1978م) ، ط1 ، قصر الكتابة البلدية ، 1997 ، ص 15 ، وأيضا ملايم موسى ، الرئيس المرفوع الهامة هواري بومدين ، (د،ط) ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2017 ، ص ص 12-16 وأيضا : محمد الصالح الشيروف ، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم ، (د،ط) ، دار الهدى ، الجزائر ، 2005 ، ص 23 وأيضا: رشيد مصالي ، هواري بومدين الرجل اللغز ، تر:فاطمة الزهراء قشي محمد الأخضر الصبيحي ، دار الهدى ، الجزائر ، 1990 ، ص 29 .

2- ولد في 21 ديسمبر 1916 في مدينة مغنية بتلمسان ، واصل تعليمه بها ، جند في الجيش الفرنسي في 1937 ، بدأ نشاطه الوطني في صفوف حزب الشعب الجزائري ، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية انخرط في المنظمة الخاصة ، أحد أعضاء لجنة التسعة عضو المجلس الوطني للثورة ، تعرض لحادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 بقى في السجن إلى غاية 19 مارس 1962 وأول رئيس للجزائر ، ينظر إلى الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية (1954_1958م) (د،ط) ، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص 96 .

3- محي الدين عيمور ، أيم مع الرئيس هواري بومدين ... وذكريات أخرى ، ط1 ، دار اقرا للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1415هـ/1995م ، ص 538 .

4- مجلة إفريقيا قارتنا ، شخصية العدد : الزعيم الجزائري هواري بومدين ، ع 3 ، مارس 2013 ، ص 2 .

5- إبراهيم لونيسي ، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد ، (د،ط) ، دار حمومة ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 21-22 .

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

مضمون هذا البيان على أن البلاد أوشك على الهلاك و أنه منذ الحصول على الاستقلال أصبح ضحية الدسائس و المواجهات بين التيارات ، واستتكر "الزرجسية السياسية" و "الاشتراكية الدعائية" و أكد على أن الخيارات الرئيسية غير قابلة للانعكاس ، و أنه لا يجوز التصرف بمكتسبات الثورة،⁶ مبينا الرئيس هواري بومدين منذ البداية رغبته في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ، حيث أرسل رسالة يقول فيها : "إن مصلحة أبناء المغرب العربي تقتض أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم و أن يتخطوا الصعاب و المشاكل أن يضعوا نقطة بداية الثقة بين الأطراف المعنية و لابد من التعاون بين الدول خاصة و أن العامل الجغرافي هو العامل المشترك بينهم و لابد من حماية منطقة المغرب العربي من النفوذ الخارجي.⁷

وقد تضمنت خطابات الرئيس هواري بومدين في قوله بأن المغرب العربي يمر بمرحلة لابد للشعوب الأخرى أن تتكامل و تقوم بتقديم مبادرات و مساعدات مماثلة كما هو في المشرق العربي و هذا قصد التعجيل بالوحدة العربية،و ذلك لاسترجاع ما انكسر جراء سياسة المستعمر و استعادة ما ضاع من موروث حضاري و إعادة بناء و تطور الأمة المجيدة.⁸

و قد تبين من مضمون هذا الخطاب التأكيد على وجوب بناء وحدة المغرب العربي لاعتباره مطلب شعبي ، و الهدف التاريخي الذي أريد تحقيقه.كما أن ضرورات و ظروف التطور فرضت هذه الحتمية الثابتة،التي تستجيب لسيرورة التفاعلات الإقليمية سواء في الماضي أو الحاضر بما تمثله هذه المنطقة من مركز إشعاع علمي و حضاري و تفاعلاته البيئية ، و مع محيطه الخارجي في المشرق و أوروبا.⁹

و قد لوحظ من خلال خطابه و دعوته إلى ضرورة التعاون المغربي في إطار التعاون الإقليمي و هي دعوة جديدة بركائز حضارية لهذا الامتداد الجغرافي شرقا و غربا من المحيط إلى الخليج ككيان له تاريخ و مقومات حضارية واحدة كما أن وزنها التاريخي و السياسي لم

1- بنجامين ستورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962_1988م ، تر صباح ممدوح كهدان،(د ط) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012 ، ص 39 .

2- وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج3 ، ص 60 .

3- وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جويلية 1977 ن فاتح ماي 1972 ، ج4 ، ص 447 .

4-سعيد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 142 .

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

يكن غائبا في المحافل الدولية مما أهلها بأن تلعب دورا رائدا في النسق المغربي¹⁰؛ كما أكد على ضرورة تنسيق الجهود في الإطار المغربي المنشود من عقد و احترام اتفاقيات بين دول الاتحاد المغربي و تأسيس المنظمات الجديدة باحترام تنفيذ ما جاء في برنامج تلك الاتفاقيات لإنشاء ضرح على مبادئ سليمة و متواصلة لتحقيق الأهداف والغايات لصالح الشعوب المغربية التي كانت لها الأسبقية في الدعوة إلى بناء الاتحاد المغربي¹¹.

كما بين الرئيس هواري بومدين من خلال خطابه أن الوحدة المغربية ليست مسألة شعور عاطفي ، و إنما هي مصلحة إستراتيجية لابد لها من كبريات لتثبيتها على أرض الواقع إلا أن هناك العديد من الحواجز التي ظهرت في وجه الاتحاد المغربي¹²، وقد أجزم على ضرورة تواجد الأدمن و الاستقرار لتنسيق الجهود على البناء و التشييد و هذا في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 11 جانفي 1969م، الذي جاء كرد فعل على الملك المغربي الحسن الثاني¹³ و هذا ما يبرز أيضا ضرورة التعاون الذي يكون في مستوى أهداف و مطامع شعوب المغرب العربي.¹⁴

وقد أثبتت كل خطابات الرئيس هواري بومدين على وحدة المغرب من خلال خصوصيات الأمة المغربية التي حالفها الوقت في التوحد على مستوى مرتكزات عدة كالدين واللغة والتاريخ والجغرافيا ، فقد واجهتها صعوبات وعراقيل وقفت في طريق إتمام الصرح المغربي المنشود ، ويعود ذلك إلى اختلاف سياسات أنظمة الحكم في تلك البلدان ،

¹⁰ المرجع نفسه .

¹¹ وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج2 ، ص 413

¹² سعيد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 141

عاش ما بين 9 جويلية 1925 ، 23 جويلية 1999م ، حكم المملكة المغربية بين 1961 ، 1999 م ، عرف بحنكته ودعائه السياسي كما عرفت فترة حكمه بالعديد من محاولات الانقلاب وعرفت العلاقات الجزائرية المغربية العديد من الكر والضر ، ينظر إلى : جبل بيرو ، صديقنا الملك . تر : ميشيل حوري ، ط1 ، دورة للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2002 ، ص 09 ، وأيضا ، RAHMA . Algeer ، Nicol Crimoud , le Politique esxtérieure de l algérie ،

¹³ . P 125 ، 1994

¹⁴ وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج1 ، ص ص

415-413.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

واختلاف توجهات البلدان المغاربية في تحقيق الوحدة التي فرضت نفسها على أبناء المنطقة من أجل بناء مجتمع متكامل يسود الرخاء والعدالة والمساواة ، تجلت بعض مظاهرها في دول أوروبا الغربية التي فهمت وطبقت معنى التكامل والوحدة .¹⁵

فبالرغم من توفر الشروط الظاهرية والكامنة خاصة رابطة اللغة وعلومها وفنونها إلا أن المصير يبقى مشترك ، ولم تزل الرابط المتين التي يدور عليها فكك الشخصية الوطنية المغاربية ، وقد مكنت بعض الدعائم تلك الشعوب من الحفاظ على المقوم الكلي ألا وهو الدين الإسلامي رغم كل تعثرات التخلف والإقصاء والتهميش التي عاشتها شعوب تلك المنطقة أثناء وبعد الحركة الاستعمارية الأوروبية .¹⁶

كما أن التوجه العام للسلطة الحاكمة الجزائرية بقيادة العقيد هواري بومدين في محور بناء وتحقيق الوحدة المغاربية لم يحدد عامل الزمن "الذي تعيش له ولأجله باقي الحضارات" ولا يكون للأجيال القادمة الشرف في إقرار وإتمام تلك الوحدة ، بالرغم من عدم إنكاره وإبطاله للموروث الحضاري والمصير الذي يجمع أبناء المنطقة المغاربية ،¹⁷ ويفهم من هذا أن الرئيس هواري بومدين لم ينتبه الشك في إنجاح الوحدة المغاربية التي لطالما انتظرتها الشعوب المغاربية ولاعتقاده بأن الموروث الحضاري سيكون السبب الكافي والداعي إلى إرساء دعائم فكرة الرغبة الملحة في العيش المشترك بين الأقطار المغاربية .¹⁸

فقد أكد الرئيس هواري بومدين في جل خطاباته بضرورة لم شمل المغرب العربي، وذلك لحتمية استرجاع كرامة وحقوق الشعوب العربية ، وكذا استرجاع كرامة الشعب الفلسطيني المغتصب ، ولا يكون ذلك إلا بتفعيل معركة النضال وتقديم الكثير من التضحيات كأقل واجب يمكن تقديمه للقضية الفلسطينية¹⁹ ، فقد اعتبر هذه الأخيرة أنها قضية كل عربي

¹⁵ سعيد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 142.

¹⁶ وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 412.

¹⁷ دار الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ج4 ، ص 457.

¹⁸ جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية لسياسة ، (د . ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، جامعة

عنابة ، (د . س . ن) ، ص 38 .

¹⁹ سعيد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 140.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

مسلم فإنه من الواجب على الأطياف الفلسطينية المتنوعة أن تتواجد في منطقة فلسطينية واحدة لتنسيق الجهود بينهما ، ولتحقيق مطامح الشعب الفلسطيني للحفاظ على هويته العربية الإسلامية ، وهذا الذي يسير الأقطار العربية الأخرى إلى مساندة القيادة الفلسطينية بشكل أو بآخر لتقديم واجب الخدمة لا للشعب الفلسطيني وحدة بل لكيان الأمة العربية.²⁰

فقد تبين من خلال هذه التصريحات حول لم شمل المغرب العربي وتحقيق الوحدة المغاربية لدعم القضية الفلسطينية باعتبار أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي ليبين اهتمامه لسيرورة الأحداث التي تمس الشرق الأوسط . والتي تعتبر بالنسبة للمغرب العربي أحد مصادر القلق الكبرى وهذا يعني بأنه لا بد للمغرب العربي أن يبقى داعما للشعوب العربية الشقيقة في نضالها العادل لتحقيق الاستقلال وساحة الأراضي العربية لبناء وطن الحرية والسلام والأمن والطمأنينة ،²¹ حيث يقول : "إن النضال الفلسطيني الذي يرفع اليوم رؤوس العرب جميعا وسائر الأحرار في العالم من أنصار الكرامة و الحق والعدالة لا يمكن إلا أن يحظى بمناصرتنا الفعالة وأننا لنناشد جميع الأخوة الذين يمكنهم أن يمدوا المجاهدين الفلسطينيين بالمدد أن يضاعفوه ، خاصة تلك البلاد الشقيقة التي تستطيع أن تمدهم بالمنطلق الحيوي وتساعدهم بالمساهمة في تحقيق وحدتهم الكاملة ."²²

ومن خلال خطابات الرئيس هواري بومدين استحضرت شخصيات تاريخية ذات دور بارز وهام في مختلف أقطار المغرب العربي عبر التاريخ وذلك من خلال قوله: "وهذا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الجراد يخط بعرق الجهد والتجريب أمهات الكتاب ، ناضل قرونا وقرونا من المراجع الأولى لأطباء العالم ، وهذا الحسن بن رشد يغادر مسيلة وافدا إلى القيروان ليدرس ويدرس ويكتب فيها عمدته بل ويصبح عمدتها كما فعل بعد ذلك ، ولي الدين عبد الرحمان بن خلدون الذي ترك تونس ليدرس في تلمسان ويكتب مقدمته في بني سلامة ، ويصبح

²⁰ وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ص 140.

²¹ وزارة الثقافة والإعلام ن خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جانفي 1975 ، 13 ديسمبر 1975 ، ج 6 ، ص ص 151 ، 152 .

²² وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جويلية 1973 ، 3 ديسمبر 1974 ، ج 5 ، الفصل الثاني ، ص 394.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

مستشار رئيس حكومة بجاية ، تلك عصور ذهبية زاهية لمغربنا الموحد وأولئك رجال وغيرهم قوة هذه الأمة وعزتها ، ولا يزالون بآثارهم يرسمون لنا طريق وحدتها واسترجاع مجدها وشدها".²³

وبهذا فقد كانت الأسبقية لنا في القول بأن العقيد هواري بومدين أكد على ضرورة مسألة الوحدة المغربية والتي هي قضية مصلحة لأبناء المغرب العربي الذين يتوجب عليهم خلق اتحاد مغربي متكامل رغم وجود صعوبات وعراقيل التي أطلق عليها الرئيس هواري بومدين في خطابه مصطلح مشاكل وقد كان يقصد بالضبط من هذا المصطلح ضرورة الوحدة المغربية التي عايشته عصر التجمعات والتقارب والاختراعات.²⁴

بهذا شهدت أواخر الستينات من القرن 20 ، في الأقطار العربية بصفة عامة تدهور متتالي نتيجة الهزائم التي ألحقت بالجيش العربية في حروبها بالرغم من بعض امتيازات التفوق النسبي للدول المغربية التي ساعدت قدراتها المتوفرة لقلب كفة الصراع لصالح دول الطوق لإسرائيل (مصر ، سوريا ، الأردن) ، إلا أن هذا لم تكن له نتيجة للتدخل المحكم للآلة العسكرية والسياسية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي حسمت الصراع لصالح إسرائيل ، وهذا ما جعل العقيد هواري بومدين يتشبث بضرورة لتعجيل تحقيق فكرة الوحدة المغربية ، مبينا في السياق ذاته حتمية بناء مجموعة مغربية متكاملة لصالح شعوب المنطقة لمواجهة الأخطار التي تحيط بها.²⁵

ونستنتج من خلال هذا الخطاب أن الرئيس هواري بومدين قد أكد على نقطة أساسية مهمة وهي أن منطقة المغرب العربي قد أبدت في مرحلة متقدمة رغبتها في تجسيد الوحدة ويظهر ذلك من خلال اتفاقية ايفران²⁶ التي عقدت في 15 جانفي 1969 م ، واتفاقية

²³ سعيد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 142.

²⁴ حازم البيلالي : "التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث وجهة نظر اقتصادية ، مجلة عالم الفكر ، المجلة 1 ، ع 1 ، وزارة الإرشاد والبناء ، الكويت ، 1970 ، ص 44.

²⁵ بول بالطا كلودين ، إستراتيجية بومدين ، تع : خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ، ط 1 ، دار القدس ، بيروت ، لبنان ، 1979 ، ص ص 168 ، 169 .

²⁶ مدينة مغربية تبعد عن مدينة فاس ب 40 كلم شرقا ومشهورة بجبالها وحماماتها المعدنية ، وهي مدينة سياحية بامتياز.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

واتفاقية تونس التي تم توقيعها في تاريخ 06 جانفي 1970 م بين الجزائر والمغرب ، وبين الجزائر وتونس من جهة أخرى وهذا ما سمح بفتح أسس تعاون جديدة بين البلدان الثلاث مع وضع بيان يفصل الخلافات على الحدود التي وضعها المستعمر ، كما وضعوا اتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتي مهدت لحملة من الاتفاقيات وبالتالي اختارت البلدان المغربية أن تتحد لبناء وحدة مغربية مشتركة لا تؤثر فيها اختلافات الماضي .²⁷

وفي ذات السياق يقول الرئيس هواري بومدين : "لقد توصل الأخوة الأشقاء في أفران وتونس وتلمسان والدار البيضاء إلى تصفية نهائية لمشاكل الحدود وبفضل هذه الاتفاقيات التاريخية التي ترسمها وتجعل منها صفرة وحبل وإخاء وتعاون وتضمن للجميع سلامة الأراضي ووحدة التراب والشعب فقد حققت منطقتنا مكسبا عظيما وقدمت خدمة جليلة لقضايا السلم والأمن والطمأنينة في هذا العالم المضطرب ولقد ساهمنا جميعا في محور رواسب الاستعمار وإزاحة سمومه وألغامه لإقامة بيان مشترك متين على أسس صحيحة سليمة دائمة ، وبهذه المناسبة أدي لزاما أن أشيد بتتصر الأخوة قادة الأقطار الشقيقة المجاورة وبعد نظرهم وحكمتهم إذ بتلك تنطلق معا في تحقيق آمال الأسلاف والأجيال الصاعدة واثقين بأنفسنا في بنائنا الشامخ الوطيد الجدير بمستقبل هذه المنطقة وماضيها الزاهر المجيد . أيها المواطنون : إن الجزائر طبقا لمبادئ ثورتها ووفاء بدين التضامن الذي حظيت به من طرف بلدان شقيقة وصديقة أيام كفاحها التحريري لا يمكننا إلا أن نتضامن التضامن المطلق مع جميع الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها".²⁸

وفي ختامه للخطاب يقول الرئيس هواري بومدين : "أيها الأخوة المواطنون : تلك هي بعض مهام اليوم والغد في الداخل والخارج وهي لئن كانت مشاريع هائلة وأعباء ثقيلة فإنها تشدّ الهمم والعزائم وتبعث في النفوس التواقة إلى المجد والعزة والسؤود قوة جديدة وعزما متجددا وتبث بينها إيماننا بالنصر على الأمد القريب وإذا ما تسلحنا بالثقة بأنفسنا والاعتماد

²⁷ Khalifa Maameri , Orientations Politique de l'Algérie Annalyses des discours du Président , Boumediene (1965_1970) société national éditionet de diffusio , Alger 2 eme édition , 1978 ; P 183 .

²⁸ وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 395.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

عليها وضاعفنا من بذل جهودنا وغلبنا المصلحة العليا على السطحيات والجزئيات والتزمنا بتحقيق أهدافنا التي هي ذمة في عنقنا وإذا ما حرصنا على الجدية والانضباط وكان من صفاته حب العمل وروح التضحية في سير منسجم موحد نحو الغاية المشتركة وهي كل صفات تحليلنا بها في الفصل الأول من المعركة وهو النضال التحريري فسوف تنتصر أيضا في جهادنا الأكبر الذي هو التنمية والبناء ، وستنتصر لا محالة بإذن الله والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".²⁹

المبحث الثاني : مظاهر العلاقة من خلال النصوص الوثائقية (الميثاق الوطني 1976) :

بعد مرور عشر سنوات من حكم الشرعية الثورية³⁰، بادر الرئيس الجزائري هواري بومدين تشكيل لجنة من أجل إعداد مشروع إيديولوجي ليكون بذلك مصدرا لسياسة الدولة ، فقد كانت سنة 1974م بمثابة الأزمة الصغيرة لنظام الرئيس بومدين بإعلان قايد أحمد عمله وفق صبغة تؤمن له بلم شمل المعارضة خارجيا انطلاقا من تراب المملكة المغربية³¹

²⁹ نفسه ، ج 5 ، ص 396.

³⁰ سجلت العلاقة بين القيادة الثورية منذ انطلاقتها مبادئ وضوابط محددة لتفعيل واستمرار الكفاح المسلح لتحقيق هدف الاستقلال التام إلا أن تطورات الثورة وشموليتها ، وردود الأفعال الفرنسية التطويقية جعلت من الصعب بما كان الفرز بين ما هو سياسي وعسكري خاصة بعد مؤتمر القاهرة 1957 الذي ألغيت فيه أولوتي الصومام في 1956 فظهرت فكرة الشرعية الثورية التاريخية ثم شرعية الباءات الثلاث ، فشرعية الجيش المحترف بعد أزمة صيف 1962 طاعنة في ذلك في شرعية الحكومة المؤقتة التي تأسست في سبتمبر 1958 ، وأصبح كل فعل معارض للسلطة يدخل خانة المساس بمبدأ الشرعية الثورية ، ينظر : خالد عمرون بن ققة ، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، (د ط) ، منشورات مؤسسة الشروق ، الجزائر، 2000 ، ص-ص 217-221.

³¹ ولد في 17 مارس 1921م وهو الابن الثاني لأبيه محمد بن المختار وأمه صديقي الزهرة ، وكان مولده في صلصول في بيت من بيوت عشيرة القواسم . إحدى عشائر قبيلة عرش بني مديان بتاقدمت ، وقد رأي هذا الأخير النور في بيئة دينية جهادية وفي هذه البيئة الروحية النضالية نشأ وترعرع وباندلاع الثورة التحريرية التحق قايد أحمد بصفوف جيش التحرير الوطني رفقة سي لطفي . أصبح بعدها أحد أعضاء هيئة الأركان الولاية الخامسة قبل أن ينتقل إلى القاعدة الشرفية سنة 1960م ليصير عضو في هيئة الأركان العامة للجيش وهي الهيئة التي تتكون من بومدين ، علي منجلي ، وباسترجاع الجزائر استقلالها قاد عضوية الجمعية التأسيسية ليصبح بعدها عضو في الحكومة الجزائرية ، وبعد انقلاب 19 جوان 1965م صار عضو في مجلس الثورة ، ينظر : عامر رخيطة ، لمحة وجيزة عن سيرة المناضل قايد أحمد ، مجلة الراصد ، ع 1 ، جانفي-فيفري 2002 ، م ح و ت (1_11_1954) ، ص ص 42 ، 44.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات

(1965-1976)

، وظهور بواذر أزمة أخرى بين بلقاسم الشريف³² وبومدين نظرا لاختلاف توجهات الرجلين حول آليات التسيير وميكانيزمات العمل السياسي للسلطة الجزائرية الحاكمة³³ ، كما شهدت سنة 1975م منعرجا هاما في حياة النظام السياسي التي تبين فيها رسميا توجه القيادة في الدولة إلى نظام الحزب الواحد ، فقد ساهمت العديد من الصعوبات والمشاكل التي عاشتها السلطة الثورية من نفس السنة في وضع الاشتراكية الجزائرية على المحك ، عجل باعتراف رئيس مجلس الثورة وخطابه يوم 19 جوان 1975م على ضرورة طي صفحة النضج التي فاقت العشر سنوات³⁴ ، وقد كان هذا الخطاب يرمز بمناسبة ميلاد العاشر للانقلاب على الرئيس الأسبق أحمد بن بلة الذي اتهم فيه بالاستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى بالجزائر ، وبعد تولي هوارى بومدين رئاسة مجلس الثورة والحكومة التي قرر فيها تجميد كل ما انبثق عن سياسة بن بلة ووضع سياسة داخلية وخارجية جديدة ، معلنا في هذا الخطاب أنه أعد ميثاق وطني ، وكذا جمعية وطنية ، ورئيس الجمهورية وبالتالي يكون هذا الميثاق

3-مناضل وسياسي محنك ، تولى مسؤوليات قيادية في جيش الحدود الغربية وفي الحزب والدولة في عهد بومدين ولد عام 1930م هاجرت به عائلته إلى المغرب أتم دراسته الاكاديمية والثانوية بالدار البيضاء انتسب لكلية الحقوق بالرباط ، بعد اندلاع الثورة التحريرية التحق بصفوفها في 1956م ، عين مسؤول عن الطلبة الجزائريين في المغرب ، ثم قائدا على منطقة صبرة بتلمسان ، تولى عام 1959 قيادة المنطقة الأولى من الولاية الخامسة التحق بقيادة هيئة الأركان في وجدة و كلفه بومدين بالإشراف على معسكرات التدريس و التأطير ، عين عضو في قيادة المنطقة الشمالية التي كلفت بدخول تراب الولاية الخامسة ، و عشية الاستقلال ساهم في تجنيد قيادة الجيش و بعض السياسيين لدعم تحالف هيئة الأركان ، بن بلة ، و كان واحد من مجموعة تلمسان ، عين بعد الاستقلال عضو في مجلس التأسيس ثم وزير للإرشاد القومي ، شارك في انقلاب 19 جوان 1965 ، وعين عضو في مجلس قيادة الثورة و وزيرا للمالية ، كان مساعدا لبومدين في تطبيق سياسته الزراعية و الصناعية و في عام 1975م حدث اختلاف معهم ، غدر الجزائر ليعود بعد سنة 1988م لمراقبة الساحة السياسية.ينظر إلى عبد الله مقلاتي ، قاموس و أعلام و شهداء و أبطال الثورة الجزائرية ، ط1، منشورات بلوتو ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 333_334 .

³³ لم تكن ميكانيزمات التسيير والاختلافات بين أعضاء مجموعة وجدة داخل مجلس الثورة وليدة الصدقة حينئذ بقدر ما ترجع إلى بدايات السبعينات أين اختلف رئيس مجلس الثورة مع قايد أحمد في البداية حول طرق وصيغ تطبيق بنود الثورة الزراعية ، كما اختلف فيما بعد مع بلقاسم الشريف الذي أصدرته زوجته ذات الجنسية الفرنسية لكتابها "الليالي الماجنة في الجزائر وفيه تطرقت إلى بعض ممارسات رجال النظام أخلاقيا وسياسيا ، واضطرت على إثرها الحكومة شراء الطبعة بكاملها وقدمت فسرت هذه الحادثة على أنها بداية قطع حبل الوديين بومدين وشريف بلقاسم ينظر .

³⁴ وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 130.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

ركيزة العمل المؤسسي للنظام الجزائري في المستقبل ،³⁵ كما جاء في ذات الخطاب الذي ألقاه أنه كان بمثابة أساس لقياس مدى قدرة السلطة الثورية على تنفيذ وعودها ، وكذا التوزيع نطاق القاعدة الشعبية من أجل الخروج من الأزمة السياسية ، وبروز الحاجة إلى عدم تجاوزها وذلك نتيجة للظروف التي كانت تعيشها السلطة الثورية ، كما حدد تاريخ 09 مارس 1976م إستراتيجية للتنمية المؤمولة ،³⁶ وقد كان هذا الخطاب بمثابة البوادر الأولى والرسمية لتأسيس لجنة سياسة الميثاق لتكون في بداية الأمر لجنة تحضيرية للمشروع التمهيدي بموجب الأمر 1975_1969 المؤرخ في 01 نوفمبر 1975م .³⁷

وقد أعدت هذه اللجنة التحضيرية المشروع التمهيدي المعروف في بداية الأمر بمستوى الميثاق للإعداد الإيديولوجي التي تعتبر مصدر أساسي لسياسة الدولة ، أين تتم المناقشات داخل مجلس الثورة ، ثم مجلس الوزراء بمقدار 05 ساعات يوميا لتقر فيها اللجنة بعض التوجيهات وأهم القضايا الجوهرية ومناقشتها في انتظار استفتاء الشعب ،³⁸ فقد تواصلت المناقشات على مستوى المجلسين معا لمدة أسبوعين من 16 فيفري إلى 03 مارس 1976 .³⁹

فقد اختار الرئيس هواري بومدين لوضع الميثاق كل من : وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحي لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية ، وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الاقتصادية ، مصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية ، رضا مالك لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الإيديولوجية ،

³⁵ بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 44.

³⁶ السعيد بو الشعير : النظام السياسي الجزائري ، ط2، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، (د.س.ن) ، ص 109.

³⁷ المرجع نفسه ، ص 110.

³⁸ أحمد طالب الإبراهيمي ، مذكرات جزائري هاجس البناء 1965 ، 1978م ، ج2 ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 457.

³⁹ Ahmed Taleb Ibrahimi , Mémoire d une Algérien , tome 2 , édition casabah , Alger , 2008 , P 418 .

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

وأضيف لهم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لصياغة الجزء الخاص بالسياسة الخارجية ، أما بومدين فكان يوجه الأعمال بإعطاء الكلمة في بداية كل جلسة .⁴⁰

وفي 26 أبريل 1976م نشرت مسودة الميثاق الوطني ، ونظمت حملة حوارات في الأحياء وأماكن العمل في المدينة والريف ، ونقلت بعض النقاشات والطروحات في أجهزة الإعلام المختلفة ، لكن هذا النقاش وإن بدا أنه حر إلا أنه في حقيقته موجه ن فقد منع الكثير من إعطاء آرائهم ، ولم يطرأ على النص الأولى سوى القليل من التعديلات⁴¹.

فقد بلغت نسبة المشاركة في المناقشة درجة عالية وتبين تقارير المحلية البلدية منها والولائية وأن التعديلات قد بلغت 800 تعديل⁴² ، وبهذا فالميثاق الوطني يعتبر فكل وعمل لكل شخص مؤمن بالثورة وملتزم مع اختيارات البلاد ، وهذا لضمان استمرارية الثورة وضمان مسيرتها جيلا عن جيل لقوة إرادتهم وتضحياتهم ، ومن أجل هذا لا بد أن تتوفر لهذه الثورة كل الحماية ، وبالتالي يجب إصدار هذا الميثاق الذي يعتبر ركيزة للعمل السياسي في المستقبل للدولة الجزائرية والشعب الجزائري .⁴³

وقد أدى هذا الأمر إلى تأسيس لجنة وطنية من أجل دراسة المكتبات الحالية في المستقبل والتجاري التي مرت بها السلطة الشرعية في الثورة وعامة فالميثاق يعرض المنجزات الثورية وتحليلها وتقييمها كما حدد منجزات العمل في المستقبل ومراحل انجازها ، وتبيان فلسفة الحزب وهياكله ومحتوياته .⁴⁴

⁴⁰ رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، (د ط)، دار المعرفة ، الجزائر ، 2011 ، ص 194.

⁴¹ بنجامين ستورا ، المرجع السابق ، ص 45.

⁴² يذكر بول بالطا كلودين بأن التعديلات وصلت 750 تعديل على مسودة الميثاق التي انطلقت المشاركة الشعبية في مناقشتها منذ بداية ماي 1976 إلى 17 جوان 1976 بعقد الندوة لإطارات قصد دراسة إضافة التعديلات التي تقدم بها الشعب الجزائري ينظر إلى :

Paul Baltaet Cleudine , Rulleau , la stratégie de Boumediene , editions sind bad , Paris , 1978 , P 114.

⁴³ وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 130.

⁴⁴ المصدر نفسه ، ص 131.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

وقد تم استفتاء المشروع في 27 جوان 1976م ، وتم الإعلان عن محضر نتائجه من قبل اللجنة الوطنية في مقر المجلس الأعلى برئاسة بن با أحمد مصطفى، وعضوية السيد بكوش يحي ، وقد تم الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات⁴⁵ بتاريخ 29 جوان 1976 ، وقد نال نسبة 98.51% من الأصوات وأصبح هذا النص هو الوثيقة الإيديولوجية لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

وقد جاء هذا الميثاق مؤدلجا أدلجة اشتراكية حادة فهو يحتوي على مقدمة وسبعة أبواب ، صيغت في 280 صفحة بلغة العربية ، ركزت المقدمة على مفهوم الدولة الاشتراكية ومعايير نجاحها ، إضافة إلى الفصل الأول تحت عنوان "بناء المجتمع الاشتراكي" الذي درس إعطاء الشرعية للاختيار الاشتراكي في الجزائر ، وأنها لا تبتعد عن الدين الإسلامي فهي منبثقة من صميم الإسلام⁴⁶ ، والاشتراكية في الجزائر ترسي إلى تحقيق ثلاث أهداف: _ دعم الانتقال الوطني .

_ إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان .

_ ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها .⁴⁷

وعنوان الباب الثاني "الحزب والدولة" ، ويحدد النظام السياسي للجزائر بأنه يقوم على نظام الحزب الواحد ، ويتولى الحزب توجيه ومراقبة سياسة البلاد ولا يجوز أن يحل الحزب محل الأجهزة الإدارية ، أما الدولة فهي دولة اشتراكية تتدخل في جميع النشاطات الاقتصادية ، وتطوير الطاقة الإنتاجية ، وتضمن الرقي الاجتماعي والثقافي وتعمم التعليم

⁴⁵ جاءت نتائج إقرار الميثاق التي أعلنتها اللجنة الانتخابية بعدما بلغ عدد الناخبين المسجلين 7.940.978 وعدد الناخبين 7.290.671 وعدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات 7.248.603 وعبر بنعم 7.130.033 ، وصوت بلا 118.508 ، أن الميثاق الوطني المتبني بموجب استفتاء عام حاز على نسبة 98.5 بنعم شكل المصدر الأعلى لسياسة الأمة وقوانين الدولة ، ينظر إلى ، الأمانة العامة لحكومة ، أمر رقم 57_76 مؤرخ في 1976_07_05 "الجريدة الرسمية" ، العدد السابق ص 888 . رابح لونيبي ، المرجع السابق ، ص 195.

⁴⁶ رابح لونيبي ، المرجع السابق ، ص 196.

⁴⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني 1976 ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1976 ، ص

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

والصحة لكل المواطنين ، كما تستند الدولة على مبدأ الديمقراطية التي تضمن للشعب ممارسة الحكم بواسطة المجالس الشعبية البلدية والولائية ، وتحقق مبدأ اللامركزية .⁴⁸ وتضمن الباب الثالث المصادر الكبرى لبناء الاشتراكية ، والتي تتلخص في خمسة محاور وهي الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية ، بالإضافة إلى التوازن الجهوي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

أما الباب الرابع فخصص "للدفاع الوطني وتحديد دور الجيش الشعبي الوطني في الدفاع عن سلامة البلاد و حدودها والمساهمة في تتميتها وتشديد مجتمع جديد .⁴⁹ ودرس الباب الخامس السياسة الخارجية للجزائر التي يجب أن تكون مرآة للسياسة الداخلية ، وتستهدف خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته ، مع السهر على أمنه والدفاع عن السيادة الوطنية ، وتضمن البابين السادس والسابع موضوع التنمية واتجاهاتها الرئيسية وأهدافها بالنسبة لاتجاهاتها فهي التنمية التي تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي والرفي الاجتماعي ، أما وسائل تحقيقها أي التمويل فيعتمد في البداية على المحروقات والثروات المعدنية وهذا قبل نجاح الثورة الصناعية والزراعية ، التي أصبحت مصدر المال الذي يحقق الاستقلال عن الخارج ، كما تم تحديد أهداف التنمية من خلال تحديث الزراعة وتوسيعها والتقدم في التصنيع بإقامة الصناعات الثقيلة كالتعدين والميكانيك والكهرباء ، إضافة إلى الاهتمام بطرق المواصلات وخاصة السكك الحديدية .⁵⁰

وبهذا يؤكد الميثاق الوطني على بعث السيادة الوطنية وبناء الاشتراكية ، مكافحة التخلف ، بناء اقتصاد حديث ومزدهر ، التظن للأخطار الخارجية ، وهذا يكون دولة معززة وليس دولة تسير نحو الإفلاس ، فالميثاق يطرح إلى دمج السياسة والاقتصاد والدين ، فالإسلام يعد دين الدولة والدولة تحدد المنتج السياسي والاقتصادي .⁵¹

⁴⁸ نفسه ، ص ص 76 . 78.

⁴⁹ رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 198.

⁵⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص 171 . 200.

⁵¹ بنجامين ستورا ، المرجع السابق ، ص ص 45.46.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

فقد جعل الميثاق البلدي 1967م وميثاق الولاية 1969م ثم الميثاق الوطني 1976م التي أخذت طابعا رسميا لاكتسابها للشكلية أو الرسمية كما يعرف لدى رجال القانون وذلك بالنشر في الجريدة الرسمية ، هذه القوة القانونية جعلت الميثاق الوطني فيما بعد مصدر للقوانين ومرجعا للمشروع بشكل عام ، فالمادة 06 من الدستور ينص على أن : "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات ، وهو مرجع أساسي في تأويل أحكام الدستور".⁵²

كما أكد الميثاق الوطني بأن الإسلام دين الدولة واعتبره أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية كما اعتبرت اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري وأن تعميم اللغة الوطنية يعتبر عاملا أساسيا لدعم الوحدة الوطنية وتحقيق ديمقراطية الثقافة⁵³.

وهذا أصبح الميثاق الوطني بعد عشر سنوات يعد برنامج الدولة الجزائرية من اللف داخل مفهوم الشرعية الثورية ، ويعد هذا الميثاق بموجب الاستفتاء الشعبي الذي أعطيت له صفة المحدد والأساس للنظام السياسي الجزائري لاعتباره المصدر الأعلى للأمة ، وقوانين الدولة الجزائرية . إلا أن الميثاق الوطني ،⁵⁴ مد مجال واسع وكبير لتحدث عن مشروع وحدة

⁵² زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، (د.ط) ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 214.215.
⁵³ المرجع نفسه ، 215.

4 هو تصور ذو طابع سياسي إيديولوجي جاء لتكريس قانون للدستور ، والميثاق بمثابة عقد بين الحكام والمحكومين حيث تضمن المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي ، وحدد العلاقة بين الحزب والدولة ودور الجيش الوطني في الدفاع عن الوطن والمشاركة في التنمية كما أنه وسيلة لإضفاء وصفة المشروعية على السلطة القائمة وأعمالها ، فالميثاق الوطني يشكل البرنامج السياسي للحكومة ، وقد تم إعداده من طرف مصطفى الأشرف ورضا مالك ، وبن محمد يحيى الصديق ، وبلعيد عبد السلام ، برئاسة أحمد طالب الإبراهيمي وقد وافق عليه الشعب في : 27 جوان 1976 ، ينظر : السعيد بو الشعير ، المرجع السابق ، ص ص 82-83.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

المغرب العربي ، من خلال التطرق إلى فكرة الوحدة المغاربية ، فهي النقطة الأساسية ومحور الدراسة .

ويظهر ذلك حسب قول الرئيس هواري بومدين : "إن المغرب العربي جزء من الوطن العربي وسيؤدي تحقيق وحدته إلى دعم التيار الوحدوي في الوطن العربي وإلى التعجيل بقيام وحدة العربية".⁵⁵

ويمكننا القول أن تحقيق وحدة المغاربية الذي تطمح له كل قادة السلطة الجزائرية يكون ذلك بدعم التيار الوحدوي في الوطن العربي ، فوحدة الشعوب المغاربية واتحادها كشخص واحد سيكون خير دعامة للوحدة العربية .⁵⁶ مؤكدا في السياق ذاته قول الرئيس هواري بومدين : "وبغض النظر عن مصالح الدول فإنه يجب أن نعمل على بناء مغرب الشعوب ⁵⁷ لأن سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساسا وحدة ... ، ويشهد التاريخ الحديث أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على القمة ، وإنما تتصهر في مستوى القاعدة"⁵⁸ والشيء الذي لاحظناه هو التأكيد والتركيز على ضرورة الوحدة والعمل من أجل هذه الوحدة المغاربية ، وهذا العمل لا يمكن إنجازه إلا بقبول الشعوب لهذه الفكرة التي تطمح لتحقيق الوحدة من أجلها .

وقد لخصت خطابات الرئيس بومدين التأكيد على ضرورة الوحدة المغاربية ووحدة الشعوب على أن تكون بصفة دائمة ومؤكدة وذلك بعد تقبل الشعوب المغاربية لهذه الفكرة التي تضم كل من الطبقات المثقفة الفلاحين والعمال . غير أن الميثاق الوطني لم يتراجع عن مفهوم وحدة المغرب العربي من وجهة نظر الجزائر تجاوزه إلى تحليل طبيعة هذه الوحدة والشروط الواجب توفرها هذا البناء العام حيث فسر الميثاق الوطني كل التصورات التي

⁵⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 164.

⁵⁶ صلاح العقاد ، الجزائر المعاصرة ، (د ط) ، دار الرسالة ، عابدين ، مصر ، 1964 ، ص 137.

⁵⁷ هو مفهوم أبرزته الحكومة الجزائرية مجددا غداة الخلافات حول الصحراء الغربية لا يقوم إلا بالتعبير عن الدرب المسود الذي وصلت إليه الحكومات المغاربية التي كانت عاجزة ليس عن بدء بناء وحدة مغاربية تر نقول أنها كانت منغلقة ولم تجد سبيلا لمناخ التفاهم وحسن الحوار ، ينظر محمد عابد الجابري وآخرون ، وحدة المغرب العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1987 ، ص 149.

⁵⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 165.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغاربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

وضعها للوحدة مستبعدا كل أنواع الاستغلال للأقلية على حساب العمال ، وهذا يعني الوحدة الديمقراطية بالدرجة الأولى تدعوا إلى جمع كل مقدراته ليتم الاستفادة منه في المغرب وبالدرجة الأولى بالنسبة للجماهير المحرومة.⁵⁹ وبالتالي أصبح بالإمكان انتهاج سياسة جديدة ، هذا من أجل تحقيق تنمية منسجمة تركز هذه السياسة التي تم انتهاجها على مصالح الجماهير الشعبية وعلى اتفاق الجميع بضرورة ضمان التحرر والاقتصاد الوطني ، كل هذا يمكن الوصول إليه وبطريقة سهلة إلى جعل بلاد المغرب العربي مجال اقتصادي موحد وبهذا يكون الاندماج الاقتصادي المغاربي لا يمكنه الانفصال عن مفهوم الوحدة المغاربية ووحدة شعوبها .

فالنظام السياسي الجزائري يتميز عن غيره من الأنظمة لاعتماده على طريقة المواثيق المكتوبة كأسلوب لبيان إيديولوجي ، وهذا الأسلوب يفسر إسهاب الميثاق في مسألة الوحدة المغاربية .

فميثاق 1976م شرح مشروع وحدة الشعوب المغاربية⁶⁰، التي تحمل في طياتها مساندة الفكرة وتأييدها والتشجيع على تحقيقها وإصرار الجزائر على إتمام المشروع الوحدوي الذي فسر كيفية تحقيق الوحدة على مستوى الدولة ، وبانتهاجه لسياسته الجديدة السابقة الذكر التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ستؤدي لا محالة على ارتكازها على مصالح الجماهير الشعبية إلى اتفاق الجميع على ضرورة التخلص والقضاء على الاستغلال الرأسمالي وضمان التحرر الاقتصادي.⁶¹

فالميثاق الوطني 1976م حمل في ثناياه شرح دقيق وتفصيلي للفكرة التي يمكن تحقيقها لإنجاح فكرة الوحدة المغاربية مركز أعلى الجانب الاقتصادي ، مخصص في ذلك جانب تبادل السلع المحلية في السوق المغاربية ومنافستها للمنتجات الأوروبية ، والتخلص على التفاوت في مداخيل العمال ، والتمكن من كسر الاحتكارات الأجنبية لصالح هيمنة الفئات الداخلية وجراء كل هذا تم تقديم الاندماج الاقتصادي من طرف محرري الميثاق وذلك خدمة

⁵⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص ص . 164، 165.

⁶⁰ السعيد بو الشعير ، المرجع السابق ، ص 108.

⁶¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 07.

لمصالح الشعوب المغاربية ، ويستجيب لكل تطلعاتهم ذلك قصد التضامن معتبرا مفهوم الاندماج الاقتصادي لا يمكن فصله عن مفهوم وحدة الشعوب.⁶²

المبحث الثالث : المؤسسات الاقتصادية ودورها في توطيد العلاقات المغاربية :

تعود الجذور الأولى لفكرة التعاون المغاربي منذ الاستقلال فقد جاءت الفكرة الأولى للاتحاد في ظل النضال المغاربي المشترك ضد الاستعمار من أجل نيل الاستقلال ، وقد بدأت هذه الدعوة خارج المنطقة ثم انتقلت إلى داخل المنطقة المغاربية في فترة الثلاثينات من القرن الماضي ، حيث تتفق معظم الدراسات على أن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من البلدان يسهل من عملية حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية لهذه البلدان ، خاصة المشاكل التي تنتج عن ضيق الأسواق الداخلية ، وقلة عوامل الإنتاج ، والمشاكل المالية التي تؤثر وتعيق مشاريعهم التنموية . فقد استمرت فكرة تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية ، وقد كانت المرحلة التأسيسية لمؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في فيفري 1947م وتجسدت هذه الفكرة على أرض الواقع في 1958م،⁶³ إلا أن الميلاد الرسمي للفكرة يعود إلى مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958م والذي شمل المنظمات الثلاث : الحزب الدستوري الجديد في تونس ، جبهة التحرير الوطني بالجزائر ، وحزب الاستقلال في المغرب ، حيث قررت هذه الأحزاب أنه بعد استقلال الجزائر ستوحد جهودها لتتبنى الوحدة المغاربية.⁶⁴

وبهذا أدركت البلدان المغاربية أن التنمية الصحيحة لا يمكن أن تكون قطرية ضعيفة ، فالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة لوحدها ، وبالتالي

⁶² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرجع السابق ، ص 166.

⁶³ عبد النور بن عنتر ، الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع ، ص 02.

⁶⁴ عبد اللطيف الفيلالي ، المغرب والعالم العربي ، تق: هوبير فيديرين ، (د.ط) ، عين السبع ، الدار البيضاء ، 2008 ،

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

وقعت اتفاقية الرباط 1963م ، التي نصت على تحقيق التوازن في سياسة البلدان الثلاث : (المغرب ، تونس ، الجزائر) اتجاه الأسواق الأوروبية وتنسيق مخططات التنمية ،⁶⁵ وبهذا اقتصت الدول المغربية على ضرورة التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها وإزالة كل ما يعيق حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال ، وذلك بعقد مجموعة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي يتوجب على كل منها اتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق في سياستها الاقتصادية.⁶⁶

وبهذا يمكن اعتبار الميدان الاقتصادي من الميادين التي بإمكانها أن تسير بناء المغرب العربي الموحد ، لأن الوحدة الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن سنتين مليون مغربي من الاكتفاء الذاتي على مواجهة تكاليف التجهيزات الأساسية الباهضة الثمن ، وغير سريعة المردودية والضرورية ضرورة مطلقة لانطلاقتها الحضارية.⁶⁷

فقد انعقد أول اجتماع مغربي بين 29 سبتمبر وبداية أكتوبر 1964م بتونس الذي شارك فيه وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي ختم بتكوين اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ،⁶⁸ وكانت تونس مقرا لها يتمثل دورها في تحقيق الانسجام بين السياسات التجارية وتنسيق النشاطات الصناعية والنشاطات الخاصة بالعلاقات مع الهيئات المختصة لمنظمة هيئة الأمم المتحدة ، واللجنة الاستشارية كهيئة تقنية بصفة استشارية ،⁶⁹ فقد أسفر عن هذا الاجتماع جملة من النتائج أهمها : اتفاق بين الوزراء من أجل إجراء مفاوضات وعقد

⁶⁵ محمد الشكري ، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي ، العربي السنوية ، الدوحة ، قطر ، 2007 ، ص 02.

⁶⁶ نفسه ، ص 02.

⁶⁷ عبد الإله بلقزيز وآخرون ، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947_1986 ، محاولة في التاريخ ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو 1992 ، ص 179.

⁶⁸ أنشئت هذه اللجنة في 1964 وقد مثلت البلدان الأربعة (حتى انسحاب ليبيا عام 1970) بأربعة مندوبين دائمين في هذه اللجنة ، كما أنها زودت بأمانة دائمة ، والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي مساعدة الحكومات في إعداد دراسات للتوصل إلى قرارات عملية ومجالات مختلفة (زراعة ، صناعة ، سياحة...الخ) ، ينظر : عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، (د.ط) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (د.س.ن) ، ص 141.

⁶⁹ عبد العزيز جراد ، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع ، تر : صالح بلحاج ، (د.ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د.س.ن) ، ص 73 .

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

اجتماعات دورية ، وبالتالي كان الاجتماع بمثابة الثمرة الأولى للتعاون المغربي المشترك في طريق الوحدة حيث وقع خلاله بروتوكول تونس ، والذي اعتبر الميلاد الأول لتجربة الاندماج الاقتصادي المغربي.⁷⁰

وقد كانت جل الأعمال تهدف لإنشاء تكامل اقتصادي للدول المغربية حيث أسست اللجنة المغربية للسياحة في عام 1965م وذلك من أجل تنسيق السياسة السياحية لبلدان المغرب العربي وذلك بتطوير الدعاية السياحية للمنظمة ، وإنشاء وكالة مشتركة للسفر واتحاد إقليمي للمؤسسات السياحية والفندقية ،⁷¹ كما أنشئت اللجنة المغربية لتنسيق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تأسست عام 1966م وكان دورها العمل على توفير الوسائل وذلك لتوحيد إجراءات البريد والمواصلات . من أهم الانجازات التي قامت بها هذه اللجنة هو إنشاء خط تلفوني مباشر بين العواصم الأربع.⁷²

وفي عام 1967م تم تكليف اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة من طرف الوزراء بإعداد برنامج تنسيق اقتصادي إقليمي لخمس سنوات يستطيع من خلاله التوجه تدريجيا نحو الاندماج الاقتصادي المغربي وفق الأسس التالية :

- زيادة التجارة المغربية للمنتوج الزراعي .
- إعداد قائمة بالصناعات التي يجب أن يمانع كل بلد عن صناعتها فوق أراضيها دون التشاور المسبق مع الأعضاء الآخرين ، وعند إتمام هذه الصناعات يجب على البلدان المغربية الأخرى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها من المنافسة الأجنبية ،⁷³ وبالتالي فهمام اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة هو تحقيق التكامل الاقتصادي في جل الميادين.⁷⁴

⁷⁰ جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ، ص 63.

⁷¹ عبد الحميد براهيم ، المرجع السابق ، ص 145.

⁷² نفسه ، ص ص 145 . 146.

⁷³ عبد الحميد براهيم ، المرجع السابق ، ص 141.

⁷⁴ عبد المجيد بوزيدي ومحمد رمضان ، التكامل الاقتصادي العربي ، (د.ط) ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الخرطوم ، 13-15 فيفري 1989 ، ص 128.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

- اللجان القطاعية الفنية المتخصصة والتي أنشئت وفقا لمتطلبات مسار عملية التكامل المغربي .

-مركز الدراسات الصناعية الذي أسس في نوفمبر 1967م اتخذ في بداية الأمر طرابلس مقرا له ، وبعدها انتقل إلى طنجة في 1970م ، يدرس هذا المركز مختلف مشاريع التنمية الصناعية في المنطقة وقد ساهمت مجموعة من العوامل في فشل هذه الأخيرة من بينها الطابع الاستشاري الذي أفقدتها الديناميكية كما أن الانقطاع كان بمثابة المبرر الكافي للقضاء على ما تبقى من مصداقيتها.⁷⁵

ولقد تم اتخاذ قرارات هامة من طرف وزراء الاقتصاد للدول المغربية تتعلق بالتجارة البينية وأفضلية التوريد المغربي ، والتسهيل فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير وتوحيد السياسات في القطاع المناجم والطاقة والنقل والمواصلات وقد تم التوصل إلى اتفاق فيما بينهم على التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.⁷⁶ والأمر الذي يتطلب من الدول المغربية هو تعديل اقتصادياتها بالفعل لا بالقول مما يؤدي إلى درجة الارتباط والتكامل بينهما ، حتى تتمكن من التحول إلى مجموعة واحدة متكاملة بشكل تام كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية لشعوب المنطقة .

-دون أن ننسى اللجنة المغربية لتأمين وإعادة التأمين الذي أنشأ عام 1968م وأصبحت الرباط عاصمة للمغرب الأقصى ، واعتبرها مقرا لها مهمتها في ذلك التنسيق بين التشريعات الوطنية في هذا المجال ،⁷⁷ بالإضافة إلى لجان العلاقات التجارية والصناعية وغيرها ، كما انبثقت مجموعة من الدراسات حول وضع المشاريع المغربية العامة والكبرى من اللجنة الاستشارية للمغرب العربي ، من بينها مخطط تنمية مجال النقل الجوي من خلال استحداث شركات الطيران الوطنية في إطار ما يسمى بسياسة موحدة ومنتظمة وذلك في عام 1968م ، وهذا قصد استثمار مشترك الخط تونس ، الجزائر ، الدار البيضاء ، وتقرر أن تتمركز جل

⁷⁵ د.حسين قارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ، (د.ط) ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 38 . 39.

⁷⁶ محمد شكرى ، المرجع السابق ، ص 03.

⁷⁷ عبد الحميد ابراهيمي ، المرجع السابق ، ص ص 145 ، 146.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

أعمال الصيانة في الجزائر⁷⁸ ، أما فيما يخص النقل البحري فقد قررت البلدان الثلاث إنشاء خط مغاربي يكون مركزه الجزائر ، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات الخاصة ما بين 1968-1969م⁷⁹ كما أسست اللجنة المغربية للنقل في تونس عام 1969م من طرف مديري شبكات النقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري والبري ، والغرض منها هو تحسين وتطوير أنظمة النقل في بلدان المغرب وكذا تشجيع وتعزيز تنسيق النقل بين البلدان المغرب العربي.⁸⁰

_ فبعد طرح واقتراح اللجنة الفرعية المغربية للنقل الجوي لمشروع الشركة المغربية للطيران وذلك قصد إنشاء شركة مغاربية للطيران المدني ، توصلوا إلى وضع قانون أساسي لهذه الشركة وذلك سنة 1970م ، إلا أن هذا المشروع لم يرى النور بعد ،⁸¹ غير أنه وبعد كل الدراسات والمشاورات الدقيقة والمعمقة بين أعضاء الوزارات الخاصة بالنقل المغربية ، فقد شرع في تنفيذ هذا المشروع الذي اكتمل شطره الأول بين تونس والجزائر سنة 1974م ، وأصبح صالحا للاستعمال مع استمرار انجاز الشطر الثاني الذي يربط الجزائر والدار البيضاء المغربية.⁸²

ليأتي بعد هذا المشروع طرح مشروع آخر ألا وهو التكامل الكهربائي المغاربي وذلك بعد المشاورات بين المسؤولين لهيئات الكهرباء ثم التوصل إلى وضع برنامج للربط بين الشبكات الوطنية من جهة ، وتحقيق السوق المغربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية من جهة أخرى.⁸³

⁷⁸ نفسه ، ص 146

⁷⁹ نفسه ، ص 192.

⁸⁰ عبد العزيز جراد ، المرجع السابق ، ص ص 74 ، 75.

⁸¹ محمد شكر ي ، المرجع السابق ، ص 03.

⁸² فاطمة سعودي ، التوجه الدبلوماسي المغربي للسلطة الجزائرية (1962_1976) ، (إشراف) : جمال بلفريدي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير ، جامعة الوادي ، 2013-2014 ، ص 44.

⁸³ مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطن ، (إشراف) : بوصفصاف عبد الكريم ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 351.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

- وما يفسر عدم اتفاق اللجنة الاستشارية حول القضايا الاقتصادية المشتركة ، هو مسألة الحدود بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة المغربية سواء السياسية أو الاقتصادية،⁸⁴ هذا ما دفع بالجزائر إلى إقامة علاقات اقتصادية ثنائية خاصة مع عدم نجاح اجتماع وزراء الاقتصاد للدول المغربية،⁸⁵ الجزائر ، تونس ، المغرب ، في مارس 1975م الذي انعقد لتسوية مشكل الاستثمارات الأجنبية وكل من المغرب وتونس ، غير أنها لم تتوصل إلى النتائج المرجوة منه ، وهذا بحكم التأزم السياسي الذي شهدته الفترة المتمثلة في ظهور مشكلة الصحراء الغربية ليصل التعاون الاقتصادي المغربي إلى أدنى درجات الضعف.⁸⁶

والحقيقة من هذا هو أن الجزائر كانت مترددة في إطار التعاون الجماعي المشترك مع دول الجوار المغربي لا يعود إلى أسباب إيديولوجية فحسب ، وإنما إلى أسباب اقتصادية تتمثل في المردود المادي من عملية التعاون المشترك ، بالإضافة على المبادلات الجزائرية مع جيرانها المغربية التي كانت تتجه نحو الانخفاض وكان السبب الآخر الذي دفع بالجزائر إلى التردد وعدم التمسك إلى هذا التعاون المشترك.⁸⁷

- فحسب محمد حربي فإن الجزائر في هذا المجال كانت لها نظرتها الخاصة حول بناء المغرب العربي ، فالرئيس الجزائري هواري بومدين لم يكن ضد فكرة المغرب العربي في حد ذاتها غير أنه لم يكن متحمسا بسبب الاختلافات الإيديولوجية بين أنظمة الدول المغربية.⁸⁸

⁸⁴ فاطمة سعودي ، المرجع السابق ، ص 45.

⁸⁵ بالنسبة لمؤتمرات وزراء الاقتصاد من حيث الصلاحيات لم تكن محددة في إطار قانون واضح ، إضافة إلى أن هذه الاجتماعات لم تكن منتظمة بين أعوام 1964_1967 ، كان الوزراء يجتمعون سنويا ، غير أنه ومنذ 1967 لم يلتقي هؤلاء الوزراء إلا عام 1970م (السنة التي خرجت فيها ليبيا من اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة) وكان مؤتمر 1975 هو الأخير . ينظر : بعزيز عزالدين ، سياسة الجزائر المغربية من 1962_1995م (إشراف) : إسماعيل دبش ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، أكتوبر 1997 ، ص 60.

⁸⁶ بعزيز عزالدين ، المرجع السابق ، ص 62.

⁸⁷ بعزيز عزالدين، المرجع السابق ، ص 61.

⁸⁸ عبد الحميد براهيم ، المرجع السابق ، ص ص 140 ، 141.

الفصل الاول :العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976)

- أما ما يراه عبد الحميد براهيمى أن الجزائر كانت مترددة في خوض هذه التجربة الاندماجية السريعة مع الدول المغربية خاصة في السنوات الأولى بعد استقلالها ، كانت تعمل خلالها على خوض ثورة صناعية وتنموية شاملة.

حيث يرى كل من محمد حربي وعبد الحميد براهيمى أن الجزائر كانت تفضل العمل منعزلة ، وتتعامل مع محيطها ثنائيا ، وما يؤكد رأي كل منهما ما جاء على لسان بومدين : "من وجهة نظر الجزائر فإن المغرب العربي يجب أن يبني مع الوقت".⁸⁹

كما وضحت السلطة الجزائرية رؤيتها للاندماج الاقتصادي في ميثاقها الوطني 1976م الذي لا يمكن تحقيقه إلا على تصورات وهياكل اقتصادية واجتماعية مبنية على أساس المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية ، وليس على أساس خدمة الرأسمالية الدولية ومجموعة من المستغلين ، والقصد من كل هذا هو التوجهات الاقتصادية لكل من المغرب وتونس.⁹⁰

وما يمكننا القول هنا هو أن الجزائر كانت تفضل التعاون الثنائي على الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي ، وهذا يعود بالأساس إلى الإيمان بعدم إنجاح المشروع المتمثل في اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة برغم من أنها كانت السباقة إلى الدعوة من أجل تحقيق الاندماج ، وبالرغم من وجود العديد من الأسباب والمعوقات والحواجز التي وقفت في وجهها من اختلاف في الأنظمة السياسية بين الدول الثلاث ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، بالإضافة إلى مشكلة الحدود التي سنتطرق إليها في الفصل الثاني .

⁸⁹ عبد الحميد براهيمى ، المرجع السابق ، ص 141.

⁹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص 165.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

المبحث الاول :النزاع الحدودي الجزائري التونسي والجزائري الليبي

أ_ النزاع الحدودي الجزائري التونسي

ب_ النزاع الحدودي الجزائري الليبي

المبحث الثاني : النزاع الحدودي الجزائري المغربي

المبحث الثالث : تأثير النزاعات الحدودية على استمرارية العلاقات السياسية

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965 - 1975)

تمهيد :

أدى استقلال الجزائر إلى تغيير سياسات دول المغرب العربي إزاء المد القومي العربي الذي تسارع انتشاره في الجزائر التي حاولت فيها السلطة فرض منطق سياستها ومتعارضا في الوقت نفسه مع ما تطرحه دول الجوار المغربي، والتي عملت على التكفل لمواجهة وصد هذا التكتل وقد شكلت الخلافات والنزاعات الحدودية إحدى أهم المعوقات الأساسية التي وقفت كحاجز لإتمام بناء المغرب العربي كوحدة سياسية واقتصادية إقليمية تناظر منطقة السوق الأوروبية المشتركة التي ترقعت على تلك الخلافات الثنائية منها، والجماعية في الوقت الذي دخلت فيه أقطار المغرب العربي بعد جلاء الظاهرة الاستعمارية عنها ونيلها للاستقلال القطري في نفق الخلافات المستمرة ولم تكن مخلفات الاستعمار عاجلة بقدر ما كانت سلبياتها الآجلة أسوء الأثر على مكانها بين الحلول التاريخية كما تدعي بذلك كل من الجارتين (تونس والمغرب)، والأخذ بنظرية الحدود الموروثة عن الاستعمار كما تذهب إليها الأدبيات السياسية والدبلوماسية للخارجية الجزائرية ومعها تولدت النزاعات الحدودية بين تلك الأقطار، والتي يمكن أن نفسر مضامينها في ثنايا هذا الفصل دون الإغفال عن نتائج تلك النزاعات في تأسيس التحالفات المضادة في المنطقة .

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

المبحث الأول: الصراع الحدودي الجزائري التونسي الليبي

أ- النزاع الحدودي الجزائري التونسي:

عرفت العلاقات التونسية الجزائرية نزاعاً على الحدود واندرج هذا الصراع ضمن التنافسات الإيديولوجية بين الأنظمة الحاكمة للبلدين⁹¹، وانحصرت مطالب تونس الترابية مع الجزائر في منطقة البرمة الحدودية بين البلدين وغير محدودة بمعالم بل وغير معروفة قبل الاحتلال الفرنسي وقد تم رسم معالمها خلال فترة تواجد هذا الأخير بالمنطقة المغاربية وبعد محاولات عدة تم وضع خريطة حدودية بينهما امتدت زمنياً إلى الحرب الأولى، كما تم فيها تحديد الخط العملياتي النهائي للقوات الفرنسية وسميت بخط الرمان، والذي تم تدشينه من طرف المقيم العام الفرنسي "سان" في ماي 1928م، ومنذ تلك الفترة، أصبح هذا الخط بمثابة النقطة الحدودية الفاصلة بين تونس والجزائر، وتثبيت ذلك على خريطة نشرها المعهد الوطني للجغرافيا الفرنسي سنة 1929م وتأكيداً بمعاهدة بين تونس والحكومة الفرنسية في مارس 1956 عشية إلغاء الحماية الفرنسية على تونس، وإقرار الحكم الذاتي فيها⁹².

وتعود حيثيات المشكلة الحدودية إلى أن تونس كانت تطالب منذ البداية عام 1959 عبر وسائل وجهتها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر لمواجهة بعض أجزاء الحدود بين البلدين بمنطقة الصحراء اتجاه الجنوب⁹³.

وكانت القوات التونسية لا تتردد في كثير من المناسبات في تخطي الحدود الجزائرية ووضع العلم التونسي بالنقطة الحدودية رقم "233" المتواجدة في التراب الجزائري⁹⁴.

⁹¹ عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (1945-1985)، (دط)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2001، ص248.

⁹² Nicole Grimand ,opcit,p178.

⁹³ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، (د ط)، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص138.

⁹⁴ أحمد مهابة ، مشكلة الحدود في المغرب العربي "مجلة السياسة الدولية"، ع12، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1993، ص240.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

وبهذا أثارت تونس مسألة الحدود بينها وبين الجزائر سنة 1959 من طرف الرئيس بورقيبة⁹⁵ الذي أعلن عن رغبته وتأييد تطبيق فكرة الاستغلال المشترك للمناطق الصحراوية وتحددت هذه المطالب حول النقطة رقم " 233 " المعروفة بالبرية⁹⁶.

إلا أن هذه المطالب ما فتئت أن فجرت خلافاً بين الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA أثناء الثورة التحريرية نتج عنه نشر هذه الأخيرة لمذكرة في جويلية 1961م انضمت تأكيد الجزائر مفاوضاتها الأولى مع فرنسا على وحدة ترابها الوطني من الشمل إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغربي، ويعلق بورقيبة بقوله: " لقد فوجئت لما علمت لموقف الوفد الجزائري الذي تضمن مطالبته بكامل الصحراء...، إنني أوافق بل أدمم مطلب تكامل التراب الجزائري مع امتداده الصحراوي ولكن ماذا سنفعل بالوحدة الترابية التونسية⁹⁷، إلا أن الحبيب بورقيبة أصر على مطلبه بالامتداد التونسي إلى الصحراء الجزائرية إلا أنه أرجعه إلى ما بعد استقلال الجزائر.

وبعد حصول الجزائر على انتقالها أثرت الخلافات حول نقطة الحدود رقم " 233 " من جديد على إثر صدور تصريح لوزير المالية الجزائري آنذاك " قايد أحمد " الذي أعلن أن الجزائر موحدة وغير قابلة للتجزئة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، ومن الجزائر العاصمة إلى تمنراست ومن نقطة الحدود رقم " 233 " إلى تندوف⁹⁸.

⁹⁵ ولد الحبيب بورقيبة يوم 03 أوت 1903 بمدينة المنستير التونسية، بدأ تعليمه الأول في تونس ثم أتم دراسته في باريس القانونية والفلسفية والعلوم السياسية، ومارس مهنة المحاماة بعد الحرب العالمية الثانية، اقترح ميدان العمل السياسي على غرار صالح بن يوسف والحبيب ثامر للتعريف بالقضية التونسية في المنابر العالمية والإقليمية إلا أن اختلاف التوجهات بينه وبين صالح بن يوسف فيما يتعلق بآليات الكفاح لتحقيق استقلال تونس وأدى ذلك إلى انقسام الحزب الدستوري القديم والجديد الذي تحلت في المؤتمر الحزب الجديد الدستوري الذي عقد يوم 08/01/1952 بنهاية العلاقة بين الرجلين وتونس وتولى رئاسة الجمهورية التونسية في 25 جويلية 1957 إلى غاية 07 نوفمبر 1987 بعدم قاد الرئيس حكومته بن علي انقلاباً أبيضاً ضده. ينظر الحبيب بورقيبة، حياتي، أرائي، جهادي، (د.ط)، نشرات كتابة الدولة للإعلام (د.س.ن)، ص35 وأيضاً: الحبيب ثامر، هذه هي تونس، (د.ط)، مطبعة الرسالة، (د.س.ن)، ص98-111 وأيضاً الصافي السعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريانة للكتب والنشر، لبنان، 2000، ص13.

⁹⁶ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص35.

⁹⁷ NiCole Grimand, opcit, p179-180

⁹⁸ محمد رضوان، المرجع السابق، ص138.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

غير أن عمليات التنقيب عن البترول التي كان يجريها الطرفين بالمنطقة الواقعة جنوب النقطة " 233 " هي المنطقة المعروفة بحاسي البرمة تسببت في نشوب اشتباكات بين قوات الطرفين بعد اتضاح خط الحدود، وغياب اتفاق ثنائي رسمي وسياسي حول النقطة الفاصلة بينهما⁹⁹.

وقد برز في هذا الإطار أن الحكومة التونسية ترى بأن حدودها الجنوبية مع الجزائر بسبب مطابقة للخرائط الواردة بالاتفاقيات التي عقدت بشأن تخطيط الحدود بين تونس والجزائر إبان الحقبة الاستعمارية، بل وذهب الطرف التونسي بالقول بأن الإدارة الفرنسية بالجزائر قامت أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م) بطمس الحدود الحقيقية لمصاحبتها ووضعت يدها على نقطة حدود العلامة " 233 " رغم مخالفة ذلك لتخطيط الحدود التونسي-الفرنسي السالف الذكر¹⁰⁰.

ترى الحكومة التونسية أن ضالة مساحة النقطة " 233 " يجب ألا يجعل الجزائر تبدي كل الاهتمام والتشدد دون الإطار المغربي وروابطه تفرض على الجزائر بين تسليم هذه الرقعة لتونس التي لا تنوي القيام بأي عمل عدائي وأوجدت أزمة سياسية بسبب ذلك مع الجزائر¹⁰¹.

ومن المعروف أن الحكومة التونسية كانت تطالب لضم جزء من الإقليم الجزائري تزيد مساحة 20 كلم² من الصحراء لكنها أجمعت، وتخلت عن مطلبها في مؤتمر القمة العربية سبتمبر 1964م واكتفت بطلب القطعة الموجودة بين علامتي الحدود رقم " 220 " و " 223 ".

أصبح النفط يشكل في الجزائر مصدر للثروة خاصة بعد إبرام اتفاقية جويلية 1965¹⁰² (الجزائرية الفرنسية) في الوقت ذاته تعرضت تونس إلى صعوبات اقتصادية ناجمة عن

⁹⁹ أحمد مهابة، المرجع السابق، ص 241.

¹⁰⁰ عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 113.

¹⁰¹ عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 113.

¹⁰² عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 243.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

انهيار الدخل الزراعي، وأصبحت بحاجة للاعتماد على استعمال العامل الاقتصادي الجزائري¹⁰³.

أما بالنسبة لتونس والتي كانت مطالبتها الحدودية تعتبر رمزية إذ لا تتعدى حوالي 20 كلم² فإن هذا المطلب ما لبث أن تنازلت عنه مقابل وعود الجزائر لها بتسهيلات اقتصادية وذلك ما أكدته الرئيس بورقيبة في تصريحه " بأن مشكل الحدود مع الجزائر الذي يعتبر مشكلاً بسيطاً يشكل امتحان كبير لمفهوم حسن الجوار"¹⁰⁴.

وبخصوص تسوية هذه المسألة فقد أدت حرب يونيو 1967م بين العرب وإسرائيل إلى تهدئة الخلافة بين البلدين حيث أظهرت تونس صرحاً على تحسين العلاقات مع الجزائر في الظروف التي كانت تعرفها منطقة العالم العربي وظل ملف الحدود بين البلدين معلقاً لمدة ثماني سنوات¹⁰⁵.

وبعد وقوع عدة اتصالات بين الطرفين اعترفت تونس بالحدود التي كانت قبل سنة 1962م وضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود في " البرمة" واستغلال المنطقة لصالح الطرفين كما تم ربط أنابيب للبترول من منطقة البرمة الجزائرية إلى خط أنابيب (عين أميناس) الذي نصبه في ميناء " السخيرة التونسية وإمداد تونس بالغاز الجزائري"¹⁰⁶.

وبدأ العمل على تسوية المشكل الحدودي بين البلدين وبصفة نهائية بتاريخ 22 مارس 1969م حيث استقبل الرئيس بورقيبة وزير الشؤون الخارجية الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة¹⁰⁷ الذي اقترح على الرئيس التونسي تنازل على مطالبه الحدودية مقابل تسهيلات اقتصادية وتجارية لمنحها الجزائر لتونس¹⁰⁸.

¹⁰³ المرجع نفسه، ص ص 248-249.

¹⁰⁴ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص 36.

¹⁰⁵ عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 114.

¹⁰⁶ Necole Grimand, opcit, p191.

¹⁰⁷ المدعو عبد القادر المالي، ولد في 2 مارس 1937م، بوجدة، التحق بالثورة 1957م عين عضواً في هيئة قيادة الحملات العسكرية بناحية الغرب ثم ضمن قيادة الأركان العامة، ثم مجاهداً بالجبهة الصحراوية بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي ثم وزير للشباب والسياحة، ثم عين وزيراً للخارجية في عهد بومدين، انتخب رئيساً للجزائر في 15 أبريل

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

وتم توقيع الاتفاقية بين البلدين بالعاصمة التونسية تضمنت اعتراف تونس بخط الحدود الذي يمر من منطقة البرمة مقابل استغلال هذه المنطقة لفائدة الطرفين وتزامن هذا الاقتراح في فترة كان الرئيس بورقيبة يعاني من ثلاث مشاكل رئيسية منها:¹⁰⁹

مضايقة غرينه صالح بين يوسف¹¹⁰ لمذهبه الاشتراكي التعاوني، وتدهور وضعيته الصحية بالإضافة إلى المشاكل مع الجارة ليبيا .

ونظرا لهذه الظروف ما كان على الرئيس بورقيبة إلا قبول العرض الجزائري في نوفمبر من نفس السنة وبتاريخ 06 جانفي 1970م بتوقيع معاهدة الإخوة وحسن الجوار والتعاون مع الرئيس هواري بومدين لمدة 20 سنة¹¹¹ تتخلى بموجبها تونس عن مطالبها الترابية في المناطق الحدودية المتنازع عليها مقابل تعاون اقتصادية مكثف بين البلدين¹¹².

ب- النزاع الحدودي الجزائري الليبي:

تميزت العلاقات الجزائرية الليبية بطابع الهدوء نظرا لخصوصية تلك العلاقة بينهما¹¹³ خاصة بعد الدعم الليبي للجزائر أثناء حرب التحرير، وكلما أثيرت مشكلة حدودية بينهما

1999م، ينظر إلى: عمار بومايدة، بومدين والآخرين، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص 46-47.

¹⁰⁸ بعزيز عزالدين: المرجع السابق، ص 56.

¹⁰⁹ محمد رضوان: المرجع السابق، ص 139.

¹¹⁰ سياسي تونسي، ولد في تونس في الحادي عشر من تشرين الأول عام 1907م، أنهى دراسته الابتدائية فيها عام 1922م، ثم واصل تعليمه فالتحق بالمعهد الفرنسي في تونس عام 1923م لإكمال دراسته الثانوية درس الحقوق بفرنسا، أصبح الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد عام 1934م، كما تسلم وزارة العدل ممثلاً للحزب عام 1951م ولما عقدت اتفاقيات الاستقلال الداخلي في حزيران عام 1955م اختلف مع الحبيب بورقيبة فلجأ إلى القاهرة ثم ألمانيا إذ أعتيل في مدينة فرانكفورت في الحادي عشر من أبريل عام 1961م. ينظر: نعمة بحر فياض نمر الحمداني، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس (1934، 1961) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص ص 37-38.

¹¹¹ ينظر الاتفاقية الجزائرية التونسية لـ 6 جانفي 1970 في الملحق رقم 01، ص 99

¹¹² بعزيز عزالدين، المرجع السابق، ص 56.

¹¹³ عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 115.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

كانت ليبيا تتجه إلى تأجيلها نظرا للتخوف من وقوع صدام بينهما¹¹⁴، وفيما يتعلق بالخط الحدودي من غدامس حتى فورسان في أقصى الشمال أين توجد النقطة الحدودية المشتركة مع تونس تم تحديدها من خلال الاتفاق الفرنسي العثماني بتاريخ 10 ماي 1910م أما بالنسبة لبقية الحدود التي تربط منطقة غات حتى النقطة الحدودية الثلاثية المشتركة مع النيجر فقد تحدد من خلال الاتفاق الفرنسي الإيطالي المؤرخ بتاريخ 12 ديسمبر 1919م¹¹⁵.

أما فيما يخص مجال رسم الحدود الليبية الجزائرية فقد تم بصفة نهائية خلال الثورة التحريرية باتفاق فرنسي ليبي في 26 ديسمبر 1956م انطلاقا من غدامس شمال إلى غات جنوباً¹¹⁶.

فقد كان الرد الجزائري على هذه الإدعاءات الليبية أن المناطق المتوغل فيها هي أراضي جزائرية، وأن الجزائر تستند إلى علامتين للحدود ترجع إلى الاتفاقية الموقعة بين فرنسا وليبيا سنة 1957م، والخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين، والتي صادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية، واعتبرت أن الحدود الغربية لها ستسير وفق أطر قانونية، ضمن مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار وبالمقابل رد الطرف الليبي بأن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها البرلمان الليبي وهي غير مستوفية للشروط وغير ملزمة للجانب الليبي¹¹⁷.

والجدير بالملاحظة أن الطرفان اتفقا على تسوية خلافهما من خلال إحداث لجنة مشتركة بينهما لتعيين خط الحدود، إلا أن الجانب الجزائري يريد أن تعين هذه الحدود ينبغي أن يكون وفق الاتفاقية 1951م غير أن ليبيا التي كانت تتعلل بعدم توفرها على الخرائط التي كانت تماطل في تعيين ممثلين عنها في اللجنة المشتركة¹¹⁸.

¹¹⁴ شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص376.

¹¹⁵ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص37.

¹¹⁶ بعزیز عزالدين، المرجع السابق، ص52.

¹¹⁷ عبد القادر رزيق المغادمي، نزاعات الحدود العربية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص114.

¹¹⁸ محمد رضوان، المرجع السابق، ص140.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

فبعد الاستقلال كانت العلاقات الثنائية بين الجانبين تسير في شكل توافقي وتكاملي ورؤية مشتركة للقضايا الإقليمية والدولية¹¹⁹، لكن مع حلول سنة 1967م وقعت أزمة حدودية بين الطرفين ساهمت في زيادة التوتر بينهما وتتمثل في اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند مدينة¹²⁰ عين أميناس "اعتبرته ليبيا توغلاً لمسافة بسبعة كيلو مترات داخل أراضيها مدعية على اختراق الطيران الحربي الجزائري الفضاء الليبي لغرض استكشاف التصوير.

والحقيقة أن المشكل الحدودي بين البلدين يتمثل أساساً وتأجيل رسمها بسبب عدم قناعة ليبيا بالحدود الموروثة عن الاستعمار ففي سنة 1976م نشرت ليبيا في خريطتها الرسمية حيث اكتشف جيرانها بأنها أخذت 96.2 كلم² من التشاد و 19.5 كلم² من النيجر ونفس المساحة من الجزائر.

وهكذا بقيت مسألة الحدود مع ليبيا 1965-1978م تطفو من فترة إلى أخرى على السطح إلا أنها لم تكن حازم للعلاقات التي جمعت الطرفين، ومرت هذه المشكلة دون مضاعفات عسكرية أو سياسية خلال حكم عهد السلطة السياسية للجزائر خلال الفترة المدروسة¹²¹.

¹¹⁹ أحمد مهابدة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1993، ص142.

¹²⁰ بعزیز عزالدین، المرجع السابق، ص56.

¹²¹ عمر سعد الله، المرجع السابق، ص116.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

المبحث الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي

عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مداً وجزراً في تحديد العلاقات بين البلدين¹²²، حيث تعتبر هذه الأخيرة، من أكثر قضايا المغرب العربي حدة وحساسية وسخونة غذ وصلت إلى حد الاشتباك المسلح وذلك سنة 1962م¹²³ هذا بسبب رفض المغرب الاعتراف بالحدود الموروثة عن المستعمر التونسي وبين الجارة الجزائر¹²⁴ حيث كانت المغرب تعتبر منطقة "تيندوف" جزءاً من أراضيها انتزعتها فرنسا وألحقها بالأراضي الجزائرية لأن وضع الحماية الفرنسية في المغرب كان بالضرورة مؤقتاً¹²⁵.

حيث أبرمت اتفاقيات بين المغرب وفرنسا في سنوات مضت بموجبها الحدود الشرقية الشمالية للمغرب مع الجزائر، بينما بقيت الحدود الشرقية الجنوبية المتاحة للجزائر أي منطقة الصحراء غامضة رغم الاتفاقيات¹²⁶. ومنذ أن حصلت المغرب على استقلالها سعت إلى تعديل حدودها مع الجزائر واستعادة حقوقها التاريخية سواء الحدود من جهة الشرق، أو من جهة الشمال وفي هذا الإطار يجب التذكير بالمفاوضات بين الحكومة المؤقتة والمملكة المغربية في 06-جويلية 1961 وقعتها من جانب الجزائر فرحات عباس¹²⁷ ممثلاً عن جبهة التحرير الوطني ومن الطرف المغربي الحسن الثاني.

¹²² عمر سعد الله: المرجع السابق، ص118.

¹²³ شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص337.

¹²⁴ عكاشة برباح، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط2، دار أبي رفرق للطباعة والنشر، المغرب، 2003، ص16.

¹²⁵ مراد دسوقي، الحدود العربية في المغرب العربي، السياسة الدولية، ع135، جانفي 1999، ص242.

¹²⁶ اتفاقية طنجة 1814 التي تم فيها الاتفاق بين الطرفين (الجزائر والمغرب) بموجبها التخلي عن مواصلة الدعم للمقاومة الجزائرية كأخذ الشروط للمصادفة وعقد الصلح مع فرنسا، اتفاقية لالا مغنية في 18 مارس 1845 تضمنت سبعة شروط تضم كل منها مسألة الحدود الجزائرية المغربية وذلك بعد تأكيد مقدمة نص المعاهدة على أن هذه الشروط إنما يتم الاتفاق عليها من طرف نائبي التفويض كل من سلطان المغرب وحاكم فرنسا بالمغرب عملاً بالشروط الخامس الوارد في معاهدة الصلح المتعلقة بتحديد حدود الجانبين، ينظر: محمد رضوان، المرجع السابق، ص، ص44-46.

¹²⁷ ولد عام 1899 بدائرة الطاهير ولاية جبل تابع دراسته الابتدائية والثانوية بمسألة قسنطينة الجامعية بكلية الصيدلة بالجزائر العاصمة انتخب عام 1926 رئيس لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، أصبح نائباً لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عام 1927، كلف بصياغة بيان 1943 الذي يطالب بحل الشعب في تقرير مصير، واصل نشاطه السياسي

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

وتم إثرها صدور بيان مشترك بين الطرفين، نص على مساندة حكومة المغرب غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال التام، ووحدته الوطنية ومعارضتها لكل محاولة تجزئة أو إنقاص للإقليم الجزائري، أما الحكومة الجزائرية المؤقتة أكدت من طرفها على مشكلة الحدود بين الطرفين ستجد حلا في مفاوضات لاحقة بين الحكومة المغربية والجزائرية بعد استقلال هذه الحدود بين الطرفين ستجد حلا في مفاوضات لاحقة بين الحكومة المغربية والجزائرية بعد استقلال هذه الأخيرة¹²⁸.

ملتزماً الجانب الجزائري بعدم تطرقه في الاتفاقيات والتسويات التي تسهر عنها المفاوضات الفرنسية الجزائرية فيما يتعلق بتعيين الحدود بين المغرب والجزائر¹²⁹ بعد حصول الجزائر على استقلالها طفت هذه المشكلة على السطح فبدأت المملكة المغربية تطالب باستعادة صحراء بلاد المملكة، وهذا الطلب المغربي استند إلى حجج تاريخية¹³⁰. وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن المناطق المتنازع عليها ليست مجرد مناطق صحراوية بل هي مناطق غنية بمناجم الفحم والحديد، وهذا بسبب حشد المملكة لقواتها على الحدود الجزائرية وقد استولت على جزء من كولومب بشار وتندوف في أكتوبر 1963م وكرد فعل على ذلك قام الجيش الجزائري بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة وانتهت بصراع مسلح في تلك المناطق أطلق عليها اسم حرب الرمال¹³¹.

ضمن أحباب البيان والحرية 1945 ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عين في سبتمبر 1958 أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقت إلى غاية 1961. ينظر أسيا تميم الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، (د.ط)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص156.

¹²⁸ محمد رضوان، المرجع السابق، ص174.

¹²⁹ محمد رضوان، المرجع السابق، ص175.

¹³⁰ عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص42.

¹³¹ بدايات حرب الرمال كانت سنة 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي بيضاء داخل التراب الوطني وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق، تندوف، بشار في الجزائر، وعين فحيج بالمغرب ورصدت مصادر جزائرية تحركات قوات طلائع استكشافية مغربية وصلنا إلى منطقة حاسي بيضاء في سبتمبر 1963 التي أخذت تتزايد تتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلو متر وفي هذه الأثناء عقد اجتماع في أكتوبر من الجانبين الجزائري برئاسة وزير الخارجية عبد

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

وتشير الأدبيات والدراسات إلى أهمية العمق الاستراتيجي للمناطق المتنازع عليها وباعتبار أن منطقة تندوف تتوفر على مناجم الحديد والفحم وتشكل بالأساس نقطة إستراتيجية هامة قوية من موريتانيا والصحراء الغربية¹³².

ويعود اندلاع الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى عام 1963 الذي تمحور حول منطقة تندوف، وهذا نظرا لأهمية المنطقة جاءت كل من الجزائر والمغرب في سياق إدعاءاتهما أمام الرأي العام الدولي والمحلي بأن الدول الجديدة تلتزم في ممارستها بالاتفاقيات وبالحدود الموروثة من الاستعمار باعتبارها مكوناً للقانون الدولي، كما قدم المغرب مطالبات مكررة اعتمد فيها على ضرورة تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي القائمة في منطقة تندوف بناء على وعود شفاهية تمتد أثناء ثورة التحرير ولم تكن على مواد مشتركة في اتفاقيات حدودية¹³³.

وقد أشار محمد بوضياف¹³⁴ هو الآخر إلى أن المسألة الحدودية بين المغرب والجزائر كانت تثار منذ استقلال المغرب حيث ناقش الملك محمد الخامس¹³⁵ في البداية الموضوع مع الوفد

العزير بوتفليقة آنذاك والمغربي ممثل الملك المغربي أحمد رضا، ينظر: الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، (تح) مصطفى دالع، ط1، الشروق والإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص42 وأيضاً عقيدة نجيب: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، (إشراف): عمر فرحات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص80 وأيضاً مراد دسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1987، ص195.

¹³² عبد اللطيف الفيلاي، المرجع السابق، ص80.

¹³³ نجلاء كفيسي، العلاقات الجزائرية المغربية وآفاقها واقعها وتطورها ومستقبلها 1963-1994، (إشراف): علي أجو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة، 2012-2013، ص22.

¹³⁴ ولد في 23 جوان 1919 بالعرقوب ولاية المسيلة، عين مسؤول للمنظمة الخاصة لعمالة قسنطينة وعضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل 1954 وأحد أعضاء اللجنة 22 الثورية عضو بمجموعة الخمسين ثم الستة، منسق الثورة غداة انطلاقها تعرض لحادثة الاختطاف وبقي في السجن إلى غاية 1962، ينظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص ص235-244.

¹³⁵ ولد سنة 1910 بالمغرب، تولى الحكم عام 1927، وقف في وجه الاستعمار الفرنسي، وبعد ازدياد نشاطه الوطني مع قرب الاستقلال نفه فرنسا إلى كورسيكا ثم مدغشقر، أعيد تنصيبه سنة 1955، بعد أشهر قليلة من عودته انتهى نظام العمالة أعلن محمد الخامس نفسه ملكا بدل السلطان توفى سنة 1961، ينظر: تركي الطاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليو قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام لبنان، 1992، ص ص120-121.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

الخارجي للثورة الذي كان متواجدا في إسبانيا المكون من محمد لمين دباغين¹³⁶، أحمد بن بلة وتواصل في طرح الموضوع أمام الحكومات المؤقتة الثلاث إبان الثورة التحريرية إلا أن الجانب الجزائري كان يؤجل طرح المسألة بحكم عدم وجود حكومة نهائية تقرر وتفصل في الموضوع في الوقت الذي استمرت حكومة المغرب في مطالبتها الترابية بالحدود الغربية للجزائر¹³⁷ ورغم كل المحاولات لتطويق الأحداث سلمياً من خلال تصريح الرئيس أحمد بن بلة في ندوة صحفية في 13 أكتوبر بضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال لقاء وحدة 05 أكتوبر 1963 في الوقت الذي أصبح فيه الجانب الجزائري على انسحاب القوات المغربية من حاسي البيضاء وتتجوب بالمقابل تمسكت الجانب المغربي برأيه وفشلت بذلك جل اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين، زيادة على عدم استعادة الجزائر للمواقع المتنازع عليها¹³⁸. لعدم توصل الفريقين إلى عقد لقاء بينهما دعى الرئيس الجزائري الشعب الجزائري والجيش والمعارضة في خطابه الشهير يوم 15 أكتوبر 1963م ومن أجل التعبئة العسكرية¹³⁹، في الوقت نفسه قام المهدي بن بركة¹⁴⁰ هذا الأخير بإلقاء كلمته من القاهرة على أمواج إذاعة صوت العرب وذلك في 16 أكتوبر 1963 أهم ما جاء فيها: تلك الحرب العدوانية على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية¹⁴¹.

¹³⁶ ولد في شرشال سنة 1917 من عائلة غنية، كان يمارس الطب، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MiLD ، عين عضوا في GVRA اشتغل منصب وزير الخارجية في GPRA ينظر:

Acheur cherfi, la classe politique Algérienne de 1900 à nos jours – éd casbah, Alger, 2001, p57.

¹³⁷ محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، (تر) محمد بن زوغية ويحي الرعودي، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د.س.ن)، ص ص 191-193.

¹³⁸ عتيقة نجيب، المرجع السابق، ص 81.

¹³⁹ كانت الجزائر في خضم هذه الحرب تواجه تمرد العقيد شعباني في الصحراء، وقوات حسين آيت احمد، والعقيد محمد أولحاج في القبائل بالإضافة إلى قلة تأهيل الجيش، و نقص عتاده إذ كانت الجزائر تواجه الحرب غير متكافئة ليواجه بن بلة كلمته المؤثرة " حقرونا" للشعب الجزائري والتي أثبت أكلها، ينظر: الطاهر زبيري، المرجع السابق، ص ص 44-46.

¹⁴⁰ ولد المهدي بن بركة في الرباط سنة 1920 لأسرة تتحدر من الصحراء التحق مبكرا بالعمل الوطن عين مديرا إداريا للجنة التتقالية لحزب الاستقلال انتخب رئيس للمجلس الوطني الاستشاري سنة 1956، تضامن مع الثورة التحريرية عند نشوب الخلافة الحدودي بين الجزائر والمغرب، ينظر: عبد الإله بلقزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 271.

¹⁴¹ ببير قيرموريس، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، (تر) عبد الرحيم حزل، (د.ط)، إفريقيا الشرق، 2010، ص 76.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

إن اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية بدءاً من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين بوساطة بعض الدول الشقيقة والصديقة من خلال مبادرات قيادتها وصولاً إلى محاولة الجامعة العربية للتوفيق بين الطرفين، إلا أن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية باءت بالفشل، ولم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي العربي والإفريقي في وضع حد لهذا النزاع المسلح وهذا ما دعى إلى تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية¹⁴².

ومنذ جهة أخرى استطاعت الدبلوماسية الإفريقية أن تفرض وقف إطلاق النار بين البلدين، وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض الصراع الجزائري المغربي¹⁴³ في باماكو عاصمة مالي، والتي كانت ممثلة من سبعة دولة إفريقية، أطلق عليها لجنة التحكيم الإفريقية¹⁴⁴.

وقد تكفلت هذه اللجنة الإفريقية بموضوع الحدود لكن دون إيجاد حل نهائي لهن وهذا رغم اقتراحات بن بلة أثناء فترة حكمه 1962-1965م للملك الحسن الثاني بالاستغلال المشترك لمنجم غار جبيلات¹⁴⁵ وما يمكن استنتاجه في هذه الصراعية المسلحة هو أن كلا الطرفين لم يعد قادر على تحمل مسؤولية الصدام المسلح خاصة مع وجود اتهامات متبادلة حول من يتحمل مسؤولية الأحداث، فالطرف الجزائري يصرح بأن القوات المغربية تسللت داخل التراب الجزائري بنحو 50 كلم، والطرف المغربي صرح من جهته بأن عمليتي البيضاء وتندوف هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية¹⁴⁶.

¹⁴² أحمد مهاية، الحدود في المغرب العربي "مجلة السياسية الدولية، العدد 89 مركز الأهرام لدراساته الإستراتيجية، مصر، 1987، ص 243.

¹⁴³ محمد رضوان، المرجع السابق، ص 176-177.

¹⁴⁴ الدول الإفريقية "وهي ساحل العاج، أثيوبيا، نيجيريا، السنغال، السودان، تنزانيا ينظر: أحمد مهاية، المرجع السابق، ص 243.

¹⁴⁵ تتكون هذه اللجنة من أثيوبيا والسنغال، ساحل العاج، السودان، تنزانيا، ينظر: محمد رضوان، المرجع السابق، ص 177.

¹⁴⁶ شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 278.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

كما عقدت اجتماعات مشتركة بين المغرب والجزائر أسفرت عن الاتفاق على عودة حرية تنقل الأشخاص والأموال بين البلدين وتعريض عن إصابة الضرر منهم، كما تمت في أكتوبر 1964م محادثات اقتصادية ومالية بين البلدين وفي نوفمبر 1964 تم الاتفاق بين الطرفين في الجزائر عن العمل على تدعيم التبادل التجاري بينهما وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية وهكذا توالى مظاهر تحسن العلاقات بين البلدين¹⁴⁷.

وتوالى الزيارات بين البلدين، وتحسنت العلاقات نسبياً مما أدى الجانبين إلى دعم هذه العلاقات والدفع بها إلى ما في خير الشعبين الشقيقين، وذلك بالبدء في حسم ملف الحدود بصفة نهائية.

ومع وصول العقيد هواري بومدين إلى الحكم في الجزائر بعد انقلاب 19 جوان 1965م، تبنى موقف أكثر صلابة قائم على رفض أي مناقشة حول مسألة الحدود، ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق المساومة والدفاع عن مكتسبات الثورة والسيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تبادل الأسرى بين البلدين وتبادل السفراء، ووقف الحملات الدعائية وتشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن كل الدولتين لدراسة المشاكل المتنازع عليها¹⁴⁸.

فقد كان أمل أن يقيم علاقات حسن الجوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة في التقريب بين الشعوب، لذا يقول بومدين: "المغرب العربي لا بد أن يبني في يوم من الأيام سواء بينيه جيلنا أو تبنيه الأجيال القادمة... فمصلحة أبناء المغرب تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم وتحتم عليهم أن يعملوا من أجل خلق مجموعة متكاملة منسجمة"¹⁴⁹.

¹⁴⁷ أحمد مهابة ، المرجع السابق، ص244.

¹⁴⁸ نجلاء كفيشي، المرجع السابق ص25.

¹⁴⁹ سعيد بن البشير العمامرة، المرجع السابق ، ص141.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

ولما استولى الرئيس هواري بومدين على مقاليد السلطة في الجزائر سنة 1965م انبعث الأمل من جديد في المغرب حول مطالبه الترابية ومناطق التخوم¹⁵⁰ فبعد مرحلة انفراج مؤقتة ظهرت بوادر الانفجار، بحيث أدخل العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم، وهذا الأمر لم يجعل بعد ذلك من ظهور أسباب لتوتر العلاقات، بسبب مشاكل الحدود، خاصة بعد قرار التأميمات الجزائرية للمناجم، ففي 8 ماي 1966م أعلنت الجزائر تأمين مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها التي احتجت على القرار الجزائري¹⁵¹ واعتبرته انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين وقامت المغرب بمنع تموين هذه المنشآت المقامة على أراضيها وأوفد الملك الحسن الثاني مدير ديوانه آنذاك الطيبي بن هيمة) إلى الجزائر لشرح وجهة نظر بلاده حول هذا التأميم الواقع في المناطق المتنازع عليها، الذي تعتبره المغرب منافياً لاتفاق قبول مهمة لجنة التحكيم الإفريقية، إلا أن الرئيس الجزائري هواري بومدين اعتبر هذا التصرف من صميم السيادة الجزائرية على أراضيها وهكذا تجددت الحملة الإعلامية المتبادلة بين البلدين، كما اخترقت دوريات الدولتين حدود كل منهما الأخرى بل إن الطرفين حشدا قواتهما في منطقة تندوف وقد بعثت الجزائر بمساعدة رئيس أركان حرب جيشها لتهدة الموقف وشرح نوايا الجزائر السليمة وبعثت المغرب بوزير العدل ووزير الخارجية بالنيابة إلى الجزائر، حيث طلب الملك الحسن الثاني في رسالة للرئيس هواري بومدين، عقد جلساته لجنة التحكيم الإفريقية لبحث الموقف برمته فانعقدت في أديس أبابا في 26 جويلية 1966م، إلا أن اللجنة أحالت الأمر إلى البلدين للاتفاق على إيجاد حل، مما جعل المشكل يبقى قائماً كما كان من أسباب بقاء التوتر بين البلدين بسبب مشاكل الحدود¹⁵².

وهو ما صرح به مندوب الجزائر في الأمم المتحدة بضرورة اشتراك الجزائر في أي إجراء يخص الصحراء الغربية، مما اعتبرته المغرب يشكل تنسيقاً بين الجزائر وموريتانيا

¹⁵⁰ عكاشة برباح، المرجع السابق، ص 173.

¹⁵¹ نجلاء كفيسي، المرجع السابق، ص 25.

¹⁵² نجلاء كفيسي، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

وا إسبانيا ضد المغرب وقد اجتمعت لجنة التحكيم الإفريقية في مدينة طنجة المغربية في 25 جانفي 1967م¹⁵³، مما أدى إلى توتر العلاقات من جديد من خلال التعبير عن الأشكال الكامنة للنزاع في شكل حرب باردة مغربية من 1966-1968م، وقد وصلت العلاقة فيه إلى حد إمكانية وقوع صدام عسكري بين البلدين، تمثلت في تجميد الحملات الدعائية بين الطرفين اشتباكات حدودية وتأيد الخصوم السياسيين سمحت قمة المنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في سبتمبر 1968م بإجراء لقاء بين الملك المغربي والرئيس الجزائري، وقد سمح ذلك بإعادة الحوار من جديد، ولم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967م أدت لسعي المغرب لطرح الصراع على الأمم المتحدة¹⁵⁴.

وقد أخذت قضية الحدود بين الطرفين تعرف بوادر التسوية النهائية من خلال إبرام معاهدة الأخوة وحسن الجوار بأفران المغربية في 1969م فهي تعتبر تثميناً لرغبة كل م الجمهورية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية في تقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين بين الشعبين، وتلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية ودعمهما في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة حرص مهما على المساهمة عن طريق علاقاتها المتبادلة في بناء المغرب الكبير ووحدة الأمة العربية ودم الوحدة الإفريقية وتحقيق العدالة والسلم¹⁵⁵.

وهكذا يمكن القول أن أبرز مشكل واجه النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال هو فرض سيادته على كامل التراب الوطني فكانت أولوية الدبلوماسية الجزائرية ضمن توجهها المغربي هو تسوية مشكل الحدود مع جيرانها الرافضين لمبدأ قداسة الحدود الموروثة على الاستعمار والذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية لتبذل الدبلوماسية الجزائرية جهود كبيرة من أجل تسوية هذه المشكلة بعد أن وصلت إلى حد اندلاع حرب الرمال 1963م وقد أثمرته

¹⁵³ أحمد مهابة، المرجع السابق، ص 247.

¹⁵⁴ علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة، بيروت، 1980، ص 222.

¹⁵⁵ عبد الوهاب بن منصور، مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة ووجدة وتلمسان، ص 260.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

هذه المجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية مع دول الجوار المغربي إلى عقد العديد من الاتفاقيات نصت في مجملها قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار كما أظهر النزاع الجزائري المغربي قدرة الدبلوماسية الجزائرية إلى حشد التضامن الدولي لصالحها¹⁵⁶.

ومع ذلك فإنه من غير المستبعد أن يعود المغرب للمطالبة بالأراضي التي يدعي أنها مغربية لاسيما وأن المقرر المدرسي المغربي لا تزال فيه الخريطة تمتد إلى أجزاء داخل التراب الجزائري خاصة منها ما كان متنازع عليه بين الطرفين في الفترة الممتدة بين 1963-1966 وبهذا لت العلاقات الجزائرية المغربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطوير القضية الصحراوية حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتي كانت مقطوعة منذ 07 مارس 1976م والتي عرفت بداية الانفراج في تاريخ 16 ماي 1983م. ورغبة من البلدين في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل الأمور المتعلقة بتحقيق السلم وكذا في مجابهة أي شكل من أشكال العدوان ووفقاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة وتأكيد من البلدين بنجاح العلاقات الودية وكذا تقويتها والتعاون المشترك بينهما مصالح البلدين والشعبين الشقيقين واعتقاداً منها بأن علاقتهما المتبادلة تساهم في تحقيق الأهداف وكذا مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وكذا وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية¹⁵⁷، عندها قرر كلا البلدين عقد معاهدة الحدود¹⁵⁸، عقب زيارة الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى المغرب والموقعة بتاريخ 15 جانفي 1969¹⁵⁹، عين من خلالها المفوضين عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية الجزائري وأحمد بن هيمة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية وبعدهما تبادلوا وثائق تفويضها التام وثبتت صحتها¹⁶⁰ وقد أدت المعاهدة إلى تهدئة الخلافات بحيث نصت بعمومية شفافة على الأخوة وحسن الجوار والتعاون المشترك لمدة

¹⁵⁶ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص41.

¹⁵⁷ عكاشة برباح، المرجع السابق، ص170.

¹⁵⁸ هي اتفاق مكتوب يبرم بين دول متجاورة بقصد تعيين حدودها المشتركة، وتتميز بكونها مكتوبة، يتم إبرامها من قبل الدول وحدها، تضع القواعد الأساسية لتعيين حدود دولية ثابتة ومستمرة، ينظر: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص93.

¹⁵⁹ علي الشامي، المصدر السابق، ص223.

¹⁶⁰ حمداني، الخلاف بين الجزائر والمغرب يكمن أساساً في اختلاف الثقافة السياسية بشأن مسألة تقرير المصير، 21

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

20 عاماً، وتضمنت احترام كل من البلدين لسيادة الآخر، ووحدة ترابه وامتناع كل طرف من التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، وعدم اللجوء إلى السلاح في معالجة القضايا العالقة أو المستجدة بينهما، غير أن النص سمح كالعادة لكل طرف بتفسير، كما يشاء فالجزائر تعتبره اعترافاً مغربياً بجزائرية تندوف والمغرب يعتبره إقرار جزائرياً بمغربية الصحراء¹⁶¹.

ونصت هذه المعاهدة في المادتان الأولى والثانية منها على مايلي: "يسود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية سلم دائم وصداقة متينة وجوار مثمر ينبع من روح وضمير الأخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين يهدف إلى تشييد مستقبل مشترك، ويتعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين، وخاصة الميادين الاقتصادية والثقافية، مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعب الجزائر والمغرب الشقيقين وتقوية الصداقة وحسن الجوار بينهما¹⁶².

ونص البند السادس على إحداث لجان ثنائية لبحث كل المشاكل العالقة بين البلدين واقتراح الحلول المناسبة لها، غير أن المادة الثامنة أقرت بأن "تبقى هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة 20 سنة ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً لمدة 20 سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها وذلك قبل انتهائها بسنة¹⁶³ وبطبيعة الحال كانت مسألة الحدود في مقدمة تلك المشاكل ولذلك بعد لقاء إيفران منطلقاً لتسوية مشكلة الحدود بين البلدين¹⁶⁴ وجرى بعدها لقاء بتلمسان جمع بين رئيسي البلدين في 27 ماي 1970م حضرها الأستاذ عبد الهادي بوطالب¹⁶⁵ بصفته وزيراً للخارجية¹⁶⁶ وقد كان هوارى بومدين هو صاحب هذه المبادرة في عقد الاجتماع

¹⁶¹ علي الشامي، المصدر السابق، ص223.

¹⁶² عكاشة برباح، المرجع السابق، ص170.

¹⁶³ عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص261.

¹⁶⁴ عكاشة برباح، المرجع السابق، ص170.

¹⁶⁵ 23 ديسمبر 1923 بفاس، 16 ديسمبر 2009 الرباط، كاتب وسياسي ودبلوماسي مغربي، عين وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية عند تأسيس أول حكومة وطنية سنة 1955، ترأس مجلس النواب المغربي بين 1970-1971م في الولاية التشريعية الثانية .

¹⁶⁶ عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص161.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

لتجاوز مشكلة الحدود الغربية وحلها عبر توجه عقلائي وتعاون اقتصادي موثق يجعل من مشكلة الحدود قضية متجاوزة أو شأنًا غير ذي موضوع¹⁶⁷، وبالعودة إلى هذا البيان المشترك يتبين أنه صيغ في شكل عام حول حصول اتفاق بين الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني مع التأكيد على إنشاء لجنة مشتركة¹⁶⁸ لوضع المعالم الحجرية على خط الحدود¹⁶⁹ تضمن هذا البيان شقين: الشق الأول تسليم المغرب للجزائر التراب المختلف عليه، وقيام الطرفين بوضع معالم حجرية على الحدود القائمة والشق الثاني: إقامة شراكة مغربية جزائرية في منجم غار جبيلات الواقع فيما يسمى التراب المغربي وتقاسم إنتاجه مناصفة بين البلدين، على أن يؤمن المغرب للجزائر والمرور عبر سكة الحديدية لإفراغ إنتاج في ميناء مغربي على المحيط الأطلسي لتصديره وتسويقه، وقد ثارت مسألة الحدود بين المغرب والجزائر من حين لآخر على ما خلفته بعض الأحداث التي تقع على الشريط الحدودي باعتبار تلك الأحداث ناتجة عن بعض الأحيان هذا أمر مخالف لواقع الحال أو في أن رسم خط الحدود لم يجد طريقة بعد إلى الحل، مما يترتب عنه غموض في بعض الأحيان، هذا أمر مخالف لواقع الحال أو في 15 جويلية 1972م تمت اتفاقية بين البلدين حول تقسيم الحدود¹⁷⁰ بين الرئيس هواري بومدين والملك المغربي آنذاك الحسن الثاني، إلا أن هذا الأمر لم يعلن انتهاء العداء¹⁷¹.

¹⁶⁷ عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، أكتوبر، 2001، ص209.

¹⁶⁸ كان الجانب المغربي يتكون من إدارين السلوي مدير عام للديوان الملكي، أحمد العراقي الوزير الأول، أحمد العلوي وزير الدولة المكلف بالإنعاش الوطني والصناعة التقليدية، عبد الهادي بوطالب وزير الشؤون الخارجية، الحاج محمد باحنيني وزير الشؤون الإدارية الأمين العام للحكومة يوسف بن العباس سفير المغرب بالجزائر، عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة، أما الجانب الجزائري فيتألف من عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية، رابح بيطاط وزير الدولة المكلف بالشغل، عبد السلام بلعيد وزير التصنيع والطاقة، محمد بن يحيى وزير الأنباء نور الدين الدلس سفير الجزائر بالرباط ؟

¹⁶⁹ عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص161.

¹⁷⁰ تعيين وتحديد هي تلك العملية القانونية على بيان خط الحدود لبناء دولتين بتعابير لفظية عن طريق معاهدة مثلا إما رسم (أو تخطيط) فمعناها العملية المادية القائمة على نقل تحديد الحدود المتضمن معاهدة دولية أو حكم تحكيمياً أو قضائي على الواقع، ينظر: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص64.

¹⁷¹ عمر سعد الله، المرجع السابق، ص327.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

كما أن أغلب المواطنين يجهلون رسم خط الحدود بين البلدين قد حسم أمره بشكل نهائي كما نص ما يلي: " اتفق الطرفان المتعاقدان على ذلك الفصل السابع من المعاهدة المذكورة، وقد تضمن الفصل المذكور من الساميان على أن مقتضيات هذه المعاهدة تسوى نهائياً قضايا الحدود بين المغرب والجزائر¹⁷².

غير أن المواطنين وسكان الشريط الحدودي يجهلون هذا الواقع المترتب عن رسم خط الحدود بين المغرب والجزائر بناء على اتفاق مصادق عليها من طرف البلدين، والجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية كانت سباقة إلى المصادقة على المعاهدة الخاصة برسم الحدود مع المغرب، حيث صدر أمر رئاسياً في 17 ماي 1973م يقضي بالمصادقة على المعاهدة المذكورة ويأمر بنشرها في الجريدة الرسمية الجزائرية، وقد نص التصريح المغربي الجزائري الصادر في 15 جوان 1972م والذي يؤكد نهج سياسة حسن الجوار بين البلدين ما يشد الانتباه هو توقيت تاريخ نشر المعاهدة من جانب الجزائري 15 جوان 1973م، إذ يصادف مرور سنة على التوقيع عليها بالأحرف الأولى في الرباط، إلا أنها ظلت مجمدة بسبب تماطل المغرب في المصادقة عليها، حيث ينص الفصل الثامن منها " أن يجري العمل بهذه المعاهدة عند تبادل وثائق المصادقة"¹⁷³ ويعود سبب التأخير المصادقة من الجانب المغربي إلى الشعور بالكيف إذ ضمت إلى التراب الجزائري مناطق ومواقع مشهود بمغربيته عبر الحقب التاريخية، وتأتي في صدارتها تندوف والقنادسة وبشار وبني ونيف بمحاذاة واحة فكيك... ومن جانب آخر أن الرئيس هواري بومدين أوفد إلى الملك الحسن الثاني في مارس 1975م مبعوثاً خاص يستعجله من أجل المصادقة على المعاهدة وكشف هذا المبعوث ان العاهل المغربي كان يخشى أن يثير ذلك انقسامات داخلية خاصة إذا ما طرحت المعاهدة أمام البرلمان المغربي من أجل المصادقة عليها في 1989م من الجانب المغربي وعلى الفور تم تبادل وثائق التصديق بالجزائر في 14 ماي 1989م غير أن المعاهدة لم تنتشر في الجريدة المغربية إلا في 1992 أي بعد مرور عشرين سنة¹⁷⁴ وبهذا تكون كل مراحل

¹⁷² عكاشة برباح، المرجع السابق، ص186.

¹⁷³ الجريدة الرسمية الجزائرية، ع48، الصادر بتاريخ 14 جمادى الأولى 1393هـ / 15 يونيو 1973م

¹⁷⁴ عكاشة برباح، المرجع السابق، ص ص169-170.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

المسطرة الخاصة بتطبيق القوانين والمعاهدات قد استنفذت منذ إنشاء توقيع ومصادقة ونشر بالجريدة الرسمية، واللافت للنظر هو أن المعاهدة لم تقدم للبرلمان المغربي وهذا ما يدفعنا للقول بأن المعاهدة غير نهائية وقابلة للمراجعة غير أن الحكومة الجزائرية سارعت إلى تسجيل المعاهدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقاً للمادة 102 منذ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجاء هذا الإجراء طبقاً لما نصت عليه المادة التاسعة من الاتفاق الخاص بالحدود بين البلدين سنة 1972م، وأن العاهل المغربي قد تجاوز هذه المرحلة بناء على ما يقوله له الفصل 31 منذ الدستور المغربي الذي نص على أن " يوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بالقانون¹⁷⁵ .

المبحث الثالث: تأثير النزاعات الحدودية على استمرارية العلاقة السياسية

لعبت المعطيات التاريخية والجغرافية¹⁷⁶ دوراً كبيراً في تحديد طبيعة العلاقات المغربية، وانعكس ذلك وإيجاد التحالفات المضادة التي بدأت تظهر في المنطقة حتى قبيل الاستقلال الجزائر 1962م، وأعطى هذا الأخير دفعة كبيرة وبصفة مباشرة ظهور فكرة التوازن المغربي التي وضعت سير الأحداث وعلاقتها البيئية في طلب السياسات الخارجية لتلك الدول بعضها ببعض، فما نصيب الدبلوماسية الجزائرية منذ ذلك ؟

إن مشكلة الحدود تعتبر الهاجس الكبير للرئيس بورقيبة الذي طالب بالنقطة الكيلومترية 233 داخل التراب الوطني، وسارع إلى عقد ندوة صحفية يوم 24 مارس 1966م¹⁷⁷ أثار فيها مشكلة الحدود مع الجزائر إلا أن مطالب تونس والمغرب الترابية الحدودية مع الجارة الجزائر كان هدفها من جهة لكسب والحصول على مصالح اقتصادية في الجزائر، ومن جهة أخرى

¹⁷⁵ عز الدين شكري، المغرب العربي آليات الوحدة والتجزئة، مجلة السياسة الدولية، ع39، 1939، ص ص16-17.

¹⁷⁶ تحتل الجزائر مساحة واسعة من القارة الإفريقية وقد قدرت مساحتها 2.381.502 كلم² وتساوي تقريباً 8 % من مساحة القارة وتتنحصر فلكياً بين خطي عرض 37 درجة و 19 درجة شمالاً خط الاستواء وتقع في وسط المغرب العربي يحدها شمالاً البحر المتوسط وشرقاً تونس وليبيا ومن الجنوب النيجر ومالي وموريتانيا وغرباً المملكة المغربية والصحراء الغربية، ينظر: السعيد مربي، التغيرات السكانية في الجزائر، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر، ص ص13-14.

¹⁷⁷ Vicol Grimand, opcit, p203.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

نظرة كل دولة منهما للتوازن الإقليمي خاصة بعد سنة 1965م التي دخل فيها حيز التطبيق الاتفاق الجزائري-الفرنسي الاقتصادي، وقد انعكس بذلك بصورة مباشرة على زيادات عائدات الجزائر البترولية في الوقت الذي كانت تونس تعاني من مشاكل مالية بسبب فشل مخططاتها الفلاحية ونفس الأمر بالنسبة للمغرب الذي لجأ إلى المساعدات الخارجية¹⁷⁸ هذا ما دفع باتفاقية التعاون الجزائري الموريتاني سنة 1960م إلى المساهمة في تسارع وتيرة إعادة فتح العلاقات الجزائرية المغربية خوفا من العزلة التي قد لا تكون وبالا على المملكة ومن أجل وضع الجانب المغربي أمام الأمر الواقع قامت الدولة الجزائرية بتقديم معونة مساعدات مقدرة بـ400 ألف من البترول الخام بسعر امتيازي للمملكة المغربية¹⁷⁹.

وفي المقابل لعبت تحالفات دول المنطقة مع القوتين الأعظم في العالم الدور البارز في تحديد توازن الدائرة المغربية ففي الوقت الذي كانت فيه موسكو تمون الجيش الوطني الشعبي الجزائري بالأسلحة وأثبت ذلك قلق كل من تونس والمغرب بتلك الصفقات وهو القلق الذي أبدته الجزائر اتجاه الدعم الأمريكي والعسكري لهذين البلدين مما أثار حرباً باردة مغربية¹⁸⁰.

ومع نهاية حرب جوان 1967م¹⁸¹ العربية الإسرائيلية ظهر توجه جديدا وإن كان ظرفياً في العلاقات المغربية حيث ذهب قادة المغرب العربي إلى تأكيد ترجيح فكرة توحيد الصفوف وفي هذا الإطار صرح الرئيس هواري بومدين بأن عوامل وحدة تقارب الدول المغربية أكثر

¹⁷⁸ فتحي حسن عطوة، السياسة الخارجية الجزائرية (الجدلية التاريخية بين أولوية الاقتصاد والسعي إلى المكانة)، مجلة

الفكر الاقتصادية، ع27، 1989، ص114.

¹⁷⁹ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص47.

¹⁸⁰ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص47.

¹⁸¹ في صبيحة 5 جوان 1967 نفذ الطيران الإسرائيلي غارات على المطارات والقواعد المصرية في وادي النيل ابتداء من قاعدة أبو صوبر على الضفة الغربية لقناة السويس وحتى مطار الأقصر جنوب الوادي، غارة ثانية ركزت بالدرجة الأولى على المطارات المتقدمة في سيناء ثم كانت غارة ثالثة قصفت على ما بقي من حطام بالمطارات والقواعد المصرية، وفي اليوم الأول من المعارك بلغت الخسائر المصرية ما يقارب 294 شهيد وبعد قرار الانسحاب 6 جوان وحتى تاريخ تنفيذه 7 جوان وصل عدد شهداء الطرف المصري إلى 6700، وبعد إحراز التفوق الجوي شنت القوات الإسرائيلية هجوماً في اتجاه قناة السويس وخلال بضعة أيام استولت على شبه جزيرة سيناء كلها، ينظر: رانيا الهاشم، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم ج17، و18، (د.ط)، مصر، 1999، ص ص172-182.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

من عوامل تباعدها¹⁸²، كما دعى هذا الأخير بعد هزيمة الجيوش العربية في حربها ضد إسرائيل بالقول بأن الوسيلة الوحيدة لمواجهة الأخطار الخارجية هي زيادة التقارب بين الدول المغربية¹⁸³ هذا ما دفع بالرئيس الجزائري هواري بومدين للقيام بزيارة إلى المغرب وذلك في جانفي 1969م التي توجت بمعاهدة الأخوة وحسن الجوار على مدى عشرين عاماً¹⁸⁴، في الوقت ذاته لم تغفل الدبلوماسية الجزائرية عن تسهيل نشاطها مع الجارة تونس التي أوفد إليها الرئيس هواري بومدين وزير الخارجية السيد عبد العزيز بوتفليقة في مارس 1969م التي توجت بوصول الطرفين إلى توقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار يوم 06 جانفي 1970م لمدة عشرين عاماً تضمنت محاولات الطرفين تسوية المسألة الترابية الحدودية، وفتح أفاق الاستثمار الصناعي والزراعي والتجاري بينهما¹⁸⁵.

وفي 27 ماي 1970م اجتمع كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني في إفران أين كان اللقاء ناجحاً تمخض عن توقيع اتفاقية تم بموجبها إنشاء لجنة مختلطة لرسم الحدود ترأسها من الجانب الجزائري محمد رزقيني، ومن الجانب المغربي الجنرال أوفقيير أين اعترف المغربي بحق ملكية الجزائر لمنجم غار جبيلات، كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة مختلطة لاستثمار هذا المنجم وكانت القمة ناجحة بامتياز وفتحت الطريق نحو تصفية الأجواء وبرز أمل عريض والتعايش والتطبيع¹⁸⁶.

كما شهدت سنة 1972م نشاطاً حركياً للدبلوماسية الجزائرية أثناء المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية في الرباط بين 12 و15 جوان 1972م لقاء بين الرئيس هواري بومدين والحسن الثاني بحضور 35 رئيس دولة إفريقية عابر وتولى مكمل لاتفاقية تلمسان¹⁸⁷.

¹⁸² سعيد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص141.

¹⁸³ بعزیز عز الدين، المرجع السابق، ص65.

¹⁸⁴ محمد رضوان، المرجع السابق، ص ص179، 180.

¹⁸⁵ Nicole Grimand, op cit, p202.

¹⁸⁶ الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد "ملاحح حياة 1929-1979" (تح) عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص256.

¹⁸⁷ Paul Bolt et laudine Rulleau, le Grand, Maghreb des indépendances à lan, 2000, p125.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

غير أن دول الجوار للجزائر لم تكن تسوي أقل دهاءاً في عقد الاتفاقيات الثنائية على الأقل لإصغاء دور الجزائر الدبلوماسي الدولي والامتامي تصاعدياً خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م¹⁸⁸ وعلى المستويين الإقليمي والدولي من خلال مساندة القضية القومية العربية لفلسطين أو المبادرات بنظام اقتصادي عالمياً جديداً¹⁸⁹.

إلا أن هذا النشاط الدبلوماسي للخارجية الجزائرية لم يكن كله نجاحات وما رسمته من رهانات قد تحقق على المستوى المغربي فكما ذكرنا سابقاً فقد اصطدم بحواجز وعقبات خاصة منها ظهور أولى نتائج الاستثمار الداخلي الجزائري، والتي استكملت فيها الدولة الجزائرية رهانات وخيارات التسيير الذاتي¹⁹⁰ وتأميم المحروقات متطلعة في الوقت نفسه إلى تطبيق سياسة تأميم المحروقات¹⁹¹ وبهذا أصبحت الهاجس الأول لدول الجوار التي سعت

¹⁸⁸ بدأت هذه الحرب ظهر يوم السبت 12 أكتوبر 1973 في الساعة الثانية، وتعرضا الأدبيات والدراسات التاريخية والسياسية بحرب أكتوبر 1973 وعرفها المصريون باسم حرب العاشر من رمضان، وإسرائيل باسم حرب عبد الغفران أو اليوم الكبير وهو أقدس الأعياد عند اليهود، وهي من أكبر الحروب الإسرائيلية العربية من حيث حجم القوات العسكرية. ينظر: رانيا الهاشم، المرجع السابق، ص ص 187-190.

¹⁸⁹ مجموعة من القواعد تحكم المجتمع دون افتراض اتسام تلك المجموعة بالتناسق الداخلي فيما بين أجزائها ودون إصدار حكم قيمي على تلك المجموعة وبهذا المعنى فإن الملكية والديمقراطية والرق والإقطاع والإمبريالية والمجتمع الرأسمالي والاستعمار يمثل كل واحد منها نظام من نوع معيناً أي أنها تنظيم محدد للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القانونية بين الدول هذا النظام الذي يجعل ثلثي البشرية بعيدين عن الانفتاح الصناعي، وهو مجموعة من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها في صورة منتظمة ومتكررة، ينظر: محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، (تع) جمال موسى ابن عمار صغير، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 19-21.

¹⁹⁰ إن مشروع التسيير الذاتي الذي يعبر عن إرادة الجماهير قاعدياً فهو يركز على ميكانيزم تحرير العامل من القطاع الفلاحي فهو مشروع الإصلاح الزراعي الذي وضع عريضة للتوزيع المحدد للمزارع، وتحويلها إلى تعاونيات فلاحية وإنجاح وتحقيق أهداف هذا المشروع وجب وضع التشريع القانوني للصلاحيات الممنوحة لمجلس العمل على مستوى الرقابة، وأعطى جميع سلطات التسيير للجنة والتسيير وحرصت الدولة من أجل تحقيق إستراتيجية وطنية على بلوغ أهداف الآفاق السباعية 1967-1973 بتطبيق سياسة تنمية تقوم على أساس مخططين أوليين والمخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970-1973 ينظر: وزارة الثقافة والإعلام والنشر الجزائرية ووقائع وأبعاد الذكرى العاشرة للاستقلال، طبع في مدريد، إسبانيا، 1972، ص 100، وأيضاً: محمد بلقاسم حسن بلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، ط 1، الجزائر، 1976، ص 292، وأيضاً محمد بلقاسم بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص ص 160-162.

¹⁹¹ بعد سنة 1966 جددت عدة ضوابط اقتصادية لتطوير القوى المنتجة حيث أخذت السلطة بخيار إنشاء قطاع عام مهيم يسوده تدريجياً على حساب القطاعات الموجودة على الساحة بالفعل آلية التأمينات الصناعية في ما يلي 1966

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

لتنسيق موقفها للرد على السياسة الجزائرية المنتهجة تنموياً ودبلوماسياً وبهذا ساهمت هذه الاتفاقيات في زيادة الاستقرار على الحدود وانعكس على تطوير التنمية داخل الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً لتعود الجزائر إلى هاجسها مع دول الجوار خاصة تونس والمغرب وليبيا بدرجة أقل أين تراجعوا عن مواقفهم وذهبوا إلى التنسيق فيما بينهم بهدف تهميش الجزائر، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار أن إعلان 12 جانفي 1974م الذي تضمن إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية التونسية والليبية دون تبليغ السلطة الجزائرية الحاكمة بذلك فقد رفضت الجزائر فيها في الوقت الذي كانت السبابة إلى الدعوة لتحقيقها أثناء اجتماع قمة عدم الانحياز في الجزائر سنة 1973م من خلال الدعوة إلى مشروع كونفدرالية الثلاثية بين الجزائر وتونس وليبيا، وكان لهذا الموقف المتشدد للدولة الجزائرية الذي يمكن تلخيصه في عبارة " لا للوحدة " ولا " للمواقف الغامضة " الأثر البارز في إفشال تلك الوحدة في مهدها بما أنها لا تخدم الأمن الإقليمي للمنطقة بمنظور الدبلوماسية الجزائرية¹⁹².

وهنا يجب الإشارة إلى سعي المملكة الدؤوب لتحقيق مطامحها التوسعية فجاءت الاتفاقية الثنائية المغربية الموريتانية في أكتوبر 1974، والتي ترمي في أهدافها ومخططاتها إلى اقتسام الصحراء الغربية بينهما¹⁹³، وما إن لبث أن أنظم الرئيس بورقيبة لهذا التحالف والذي عبر فيه صراحة على مخاوف بلدان الجوار من السياسة الجزائرية بقوله: " إن الرئيس بومدين لبناء الجزائر الكبرى¹⁹⁴ ".

وإن هذه العبارة تؤكد مدى تخوف دول الجوار المغربي من الجزائر، وتنامي مركزها إقليمياً وإفريقياً ودولياً، وربما الأخرى تخوف الدول المغاربية من الدور القيادي الذي لعبته الجزائر

تأميم 09 شركات خاصة بالاستكشافات المنجمية بباطن الأرض، وبين ماي وجوان 1966 تم تأميم 45 شركة وفي نفس الوقت إنشاء ثلاث بنوك: البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي والقرض الشعبي الوطن التي بدأت سنة 1966 ينظر: عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، (دط)، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص88-89.

¹⁹² Paul Balt et claudine Rulleau, op cit, p126.

¹⁹³ عبد الله شريط، حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن)، ص35.

¹⁹⁴ عبد الله شريط، المرجع نفسه، ص38.

الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975)

بتنامي مركزها الدولي بعد إعلان الرئيس بومدين الذي أكد ضرورة إقامة حوار تعاون شمال جنوب وإدخال القضية الفلسطينية في الجلسات العلنية في أروقة مجلس الأمن، وهي الأسباب الفعلية التي أدت إلى تخوف دول الجوار المغربي حيث هيئت كل هذه الظروف إلى تحقيق هذه القفزة النوعية في أداء الدبلوماسية الجزائرية، كما يمكن توضيح انضمام تونس إلى الاتفاقية السابقة الذكر ليس بفرض أخذ صحتها من الاقتسام الإقليمي الصحراوي، وإنما مساندة للمغرب وموريتانيا فيما يعلّنه من سياسة وتوجه مضاد للسياسة الخارجية الجزائرية وموقفها الواضح والصريح من قضية الصحراء الغربية¹⁹⁵.

وبهذا شهدت العلاقات الجزائرية التونسية بعدد سنة 1974م استقرار نسبي بفعل تطبيق بنود معاهدة الأخوة وحسن الجوار الموقعة بين الطرفين خلال سنة 1970م ولمدة عشرين عام عرف فيها الطرفان الأمن نتيجة استعمال الطرق السلمية وتسوية الخلافات بينهما¹⁹⁶.

وبهذا فإن ثبات الموقف الرسمي للدبلوماسية الجزائرية واستمرارها على الخط الذي يدعو إلى تقرير مصير الإقليم أبقي ولفترة طويلة العلاقات الجزائرية المغربية في فلك التوتر والتردد بين الدولتين وأدى إلى تباعد وجهات النظر من خلال تدجين كل المحاولات والآليات التي يمكن لها إيجاد مخرج وحلول للإرث الإسباني السلبي، في الإقليم الصحراوي والذي لامس فيه هذا المشكل نقطة اللارجوع بين الطرفين الجزائري والمغربي خاصة بعد إعلان هذا الأخير ضم الإقليم سنة 1975م.

¹⁹⁵ بعزيز عز الدين، المرجع السابق، ص 67.

¹⁹⁶ عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الثالث : مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

المبحث الاول : الخلفية التاريخية والسياسية لمشكلة الصحراء الغربية

المبحث الثاني : مواقف الدول الاقليمية لمشكلة الصحراء الغربية

أ_ الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية

ب_ الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية

ج_ الموقف الموريتاني من قضية الصحراء الغربية

د_ الموقف الليبي من قضية الصحراء الغربية

هـ_ الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية

المبحث الثالث : انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات المغربية .

الفصل الثالث :مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

تمهيد :

تعتبر قضية الصحراء الغربية مع ظهورها كمشكل إقليمي في المنطقة المغربية إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات المغربية المغربية، أو معيار أساسي لربط التحالفات بالمنطقة فهي من إحدى قضايا الساعة على غرار فلسطين، وهي من اهتمامات المجتمع الدولي، ويعود استمرار هذا النزاع إلى تعارض واختلاف موقفين المغرب الذي يعتبر الصحراء الغربية جزء من أراضيه، وأن له حقوقه تاريخية مع الصحراء الغربية، والجزائر التي تدافع عن الصحراويين والتأكيد على حقهم في تقرير المصير، فهذه الأخيرة منذ حصولها على الاستقلال انتهجت سياسة دعم وحدة المغرب العربي في ظل التعايش مع اختلاف الأنظمة السياسية في المنطقة وفي منتصف السبعينات اتجهت إلى تبني سياسة جديدة لعكس حالة التوتر الذي عاشته المنطقة المغربية كنتيجة لتفاعلات القضية الصحراوية .

ومع بروز هذه الأخيرة بدأت ترسم ملامح مرحلة جديدة للدبلوماسية الجزائرية سواء في نطاق الدائرة المغربية أو الإفريقية أو حتى الدولية، وذلك من خلال مواصلة العمل على لعب دور الريادي على الساحة المغربية خصوصاً الدولية عموماً .

فكانت قضية الصحراء الغربية محرك أساسي للدبلوماسية الجزائرية في منتصف السبعينات وبروزها على سطح الأحداث ساهمت في تغيير مسار التوجه المغربي للسلطة الجزائرية فكانت أحد أبرز المؤشرات التي ساهمت في رسم مسار العلاقات داخل الدائرة المغربية.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

ترجع جذور أزمة الصحراء الغربية¹⁹⁷ التي تبلغ مساحتها 284 ألف كيلو متر مربع إلى عام 1965م، وتبلورت في منتصف التسعينات ولا تزال مشكلة الصحراء الغربية متواصلة بشكل متوتر إلى غاية الآن كواحدة من أبرز المشاكل الإقليمية والمغربية والإفريقية، والأكثر تأثيرا على الوضع المغربي والدولي، وهذا التأثير راجع لتداخل المواقف الإقليمية والعربية في قضية الصحراء الغربية كل حسب موقفه السياسي واتجاهه الإيديولوجي أو المصالح المنتظرة من هذه المنطقة الإستراتيجية فمع امتلاك الإقليم الصحراوي للثروات البحرية التي تزخر بها شواطئ محيطها تم اكتشاف الفوسفات على الجودة بها، وقد تطورت القضية الصحراوية إلى مشكل إقليمي بعدما كانت قضية استعمار¹⁹⁸ وقد ظهرت أطراف متعددة في صميم القضية الصحراوية والنزاع حول هذا الإقليم منها المباشرة ومنها الغير مباشرة.

فالنسبة لإسبانيا منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882م، حاولت إسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة نسبة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها منح الشعب الصحراوي الجنية الإسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوربيين إلى منطقة العيون، ويعود تمسك إسبانيا بالصحراء إلى الأسباب التالية:

- 1- التنافس الجاد بين الدول الاستعمارية بالمستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة إسبانيا .
- 2- ضمان حصول إسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية .

¹⁹⁷ لقد أعطت العديد من التسميات لهذا الإقليم نذكر منه " ريودورو " سوس الأقصى الصحراء الإسبانية نسبة للتواجد

الإسباني بالمنطقة من 1884 إلى 1975 والذي قسمها إلى ثلاث مناطق: الساقية الحمراء، إقليم وادي الذهب، إقليم

طوفاية(ضم إلى المغرب 1953)، أما الصحراء الغربية فهو المستعمل في أغلب الكتابات الحديثة للتفاصيل حول تاريخ

المنطقة ومختلف التسميات المعروفة للإقليم وتركيبته السكانية ينظر: عبد الكريم الجداوي،" الصحراء الغربية بين واقع

الانتماء وصراعات التوظيف السياسي " متاح على الموقع : www.elharakeh.com/a_sahara_al_magribiah.doc

¹⁹⁸ Abdel khleq Berandane, le sahara occident al enjeu maghrebin, edition, karthle, paris, (S-

A), p48

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

3- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها إسبانيا والاضطرابات أيام حكم الدكتاتور فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد.

4- تضارب مصالح القوى الأوربية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوربي في شمال إفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات¹⁹⁹.

أما بالنسبة للمغرب حيث يرى أن الاستعمار في المنطقة قد ظلم المشكلة المغربية بداية من الصحراء الغربية التي احتلتها إسبانيا²⁰⁰، إذ طلب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية منذ احتلال الإسباني معتبرا أنها جزء من أراضيها وقد كانت مطالبه الإقليمية بدايتها مع الزعيم الاستقلالي علال الفاسي²⁰¹، الذي أعلن عن خريطة المغرب الكبير في 1955م من منفاه بالقاهرة معتبرا إياه أساس المطالب الإقليمية المغربية وفي مارس 1956م حطت المغرب على استقلالها واستطاعت معها استرجاع الأراضي المحتلة من طرف إسبانيا في 07 أبريل 1956م ما عدا سبتة ومليلة ليصرح علال الفاسي سنة 1957م مقالاته أن المغرب عليها إعادة النظر في حدودها الإقليمية لتستمر الاشتباكات بين الجيش المغربي والقوات الإسبانية أين استطاعت معها المملكة المغربية إرغام إسبانيا من التنازل عن إقليم طرفاية ويواصل مطالبه وحقه في ضم الصحراء إلى غاية تنظيم المسيرة الخضراء*²⁰²

فالمغرب يعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداد له وجزءا من سيادته وأنه غير قابل للتقسيم ومن حيث الإمكانات فالمغرب قوة هامة لها نفوذ في المحيط الإقليمي ينشأ لعلاقة

¹⁹⁹ مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة والقوة حق، (د.ط)، دار المختار، دمشق، سوريا، 1998، ص 09.

²⁰⁰ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج2، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص 430.

²⁰¹ ولد في مدينة فاس سنة 1910 درس في جامعة القرويين ونال الشهادة الجامعية منها في سن مبكرة، ثم تولى التدريس بها سافر إلى إسبانيا وفرنسا وسويسرا والتقى بشكيب أرسلان، ثم عاد إلى المغرب الأقصى وشارك في العمل السياسي فنفته السلطات الفرنسية إلى الغابون، وعند عودته إلى المغرب أقام في مدينة طنجة، وظل يواكب مختلف التطورات الفكرية، والسياسية المغربية على رأس حزب الاستقلال، ينظر: محمد الصالح الصديق، أعلام المغرب العربي، ج2، (د.ط)، مؤتمر النشر، الجزائر، 2007، ص ص 758-776.

²⁰² هي اسم أطلق على تظاهرة جماعية ذات هدف استراتيجي نظمتها الحكومة المغربية في شهر نوفمبر عام 1976م لحمل إسبانيا على تسليمها إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليها.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

قوية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سعياً لعدم النزاع عملياً بضم معظم الأراضي الصحراوية وهي لا تخفى قلقها من أي استفتاء لا يخضع لشروطها²⁰³، فبعد حصولها على الاستقلال وقع اتفاقية مع إسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجغرافية في الشمال ومواقع إيفران وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب²⁰⁴.

أما بالنسبة للجزائر فقد ساندت ومنذ استقلالها مبدأ تقرير المصير للشعوب المحتلة فكانت هذه النقطة بداية انطلاق الدبلوماسية الجزائرية لدعمها لقضية الصحراء الغربية المحتلة من أجل تقرير مصيرها، كما كان عدم التوافق في الرؤى واختلاف التوجهات الإيديولوجية بين الرئيس هواري بومدين، والملك الحسن الثاني عامل أساسي في اختيار الجزائر لمساندة جبهة البوليساريو حيث يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته أنه الرئيس هواري بومدين كان يعتبر القضية الصحراوية مسألة تحدي حيث كان يردد: "أنه لن يسمح للملك بالاستيلاء على الصحراء"²⁰⁵.

وهناك اتجاه آخر يرى أن الجزائر كان لها مطامع بالإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية ويندرج اهتمامها بهذا الإقليم الصحراوي من أجل منفذ يمكنها من الوصول إلى المحيط الأطلسي²⁰⁶، أي أن الجزائر كانت لها نظرة اقتصادية حول هذا الإقليم لتلخص في ضمان نقل إنتاجها من الحديد المستخرج من غار جبيلات إلى الساحل الأطلسي، وإقامة دولة صحراوية مستقلة تضمن لها من استحواذ المملكة المغربية هذا الإقليم كما كان لتنافس بين الطرفين المغربي والجزائري حول من تؤول زعامة المغرب دور كبير في توجه الجزائر حول القضية الصحراوية²⁰⁷.

²⁰³ كرايسز جروب، الصحراء الغربية (تكاليف النزاع)، تقرير الشرق الأوسط، رقم 65، 11 يونيو 2007، ص01.

²⁰⁴ عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع5، 1979، ص125.

²⁰⁵ الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص216.

²⁰⁶ William zartman :la Résolution des conflits an Afrique,lharmattan,paris,1990,p28.

²⁰⁷ نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الإسبانية، مجلة السياسة الدولية، ع39، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1975، ص151.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

فالجزائر ترى أن رغبة المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية توسعها على حسابها حيث أن الجزائر ذات الطابع الجمهوري والتوجه الثوري تعتقد أن ضم المغرب للصحراء هو دعم لأطماعه التوسعية في المنطقة في الجزائر، وأنه فيما سبق خاضت معه معارك في منطقة تندوف الحدودية، وتهدف الجزائر في هذا المجال إلى الحفاظ على توازن القوى مع المغرب من خلال مساندتها للبوليساريو هذا أدى إلى إضعاف قوتها لجعلها تتخلى عن مطالبها في تندوف²⁰⁸، أما من حيث الإمكانات فالجزائر تعتبر الداعم التقليدي لجهة البوليساريو حيث استطاعت أن تعبئ عدد كبير من الدول السارية لصالح البوليساريو وضمت لهذه الجبهة غطاء سياسي وعسكري، مكنها من الصمود أمام الهجمات المغربية المتكررة، حيث أشغلت بنفسها إبان الأزمة الداخلية لكنها ما زالت تملك دورا في النزاع إلى حد الآن²⁰⁹.

أما بالنسبة للبوليساريو وهو الطرف الأضعف من أطراف النزاع حول القضية الصحراوية وممثل الشعب الصحراوي، فقد شكلت هذه الجبهة في 10 ماي 1973م أثناء الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية، وقد تم خلال مؤتمر الحركة الوطنية الإعلان عن الانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح، وذلك بتشكيل منظمة مسلحة تحت اسم الجبهة الشعبية لتحديد الساقية الحمراء ووادي الذهب، والتي اصطلح عليها جبهة التحرير، وقد حملت الجبهة الصحراوية أثناء هذا المؤتمر شعار "بالبنديقية تنال الحرية"²¹⁰، وفي 20 ماي 1973م أذاع صوت شعب الصحراء أول بيان الجبهة مطالباً خلاله باستغلال الإقليم في شكل دولة مستقلة ذات سيادة غير تابعة للمغرب، أو موريتانيا فكانت تهدف هذه الجبهة إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية، وبدأ نشاطها العسكري إبان الاستعمار الإسباني ولقد لقت الدعم من ليبيا والجزائر وانتشرت معسكرات التدريب الصحراويين في

²⁰⁸ محمد الصادق صابور، مناطق الصراع في إفريقيا، (د.ط)، دار الأمين، مصر، 2006، ص143.

²⁰⁹ نفسه، ص145.

²¹⁰ طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب البوليساريو، (د.ط)، دار المختار للطباعة، دمشق، سوريا، 1947،

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الدولتين²¹¹ وبهذا تم إعلان عن اندلاع الكفاح الاستعماري الإسباني بنفس التاريخ لتعلن إسبانيا في 20 أوت 1974 نيتها في إجراء استفتاء للصحراء خلال السداسي الأول من العام القادم إلا أن المغرب وموريتانيا لم يرقهما هذا الاعلان²¹².

أما بالنسبة لموريتانيا فكانت في سنة 1973م مساندة لمبدأ تقرير المصير الصحراوي المحتل من طرف إسبانيا، فقد كان الرئيس الموريتاني ولد داه²¹³ يؤكد في العديد من المناسبات مساندته للقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ودول عدم الانحياز حول مبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء المحتلة وعلى إثر زيارة الرئيس الموريتاني الجزائر في فيفري 1973 تم توقيع البيان المشترك مع الرئيس هواري بومدين حول تضامن الطرفين مع قضية الصحراء المسماة بالإسبانية من أجل نصرة حق تقرير المصير²¹⁴، فقد كانت موريتانيا تعطي لنفسها حق ضم القسم الجنوبي من الصحراء الغربية بحكم روابط العائلية من القبائل الصحراوية وبعض القبائل الموريتانية²¹⁵، وهذا التوجه أعلنته موريتانيا بعد عقدها اتفاق مع المغرب في 1974 الذي نص على اقتسام الصحراء الغربية بين الطرفين²¹⁶ هذا التحول في موقف موريتانيا قد يكون مرده إلى الرغبة في وضع حد لأطماع المملكة المغربية

²¹¹ إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص248.

²¹² نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص151.

²¹³ عاش بين (1924-2003)، انتسب إلى حزب الاتجاه التعددي الموريتاني القريب من السلطات الاستعمارية وذلك بعد عودته من فرنسا حاملاً الشهادة الحقوق، وكان أول موريتاني يعود إلى الوطن متحصل على شهادة جامعية، أسس أول دولة موريتانية حديثة وشيد عاصمتها نواكشوط في 1957 وفي 28 نوفمبر 1960، عين رئيساً للجمهورية الإسلامية الموريتانية، ينظر: Mokhtar ould daddah :la Mouritanie contre vents et marées, Karthala édition, paris, 2003, p40 et après

²¹⁴ بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص216.

²¹⁵ الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص258.

²¹⁶ Paul baltet claudine, Rulieu, op cit, p216.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

بهذا سنة 1974م اتفق الطرفان المغربي والموريتاني على استرجاع الصحراء المحتلة من أجل تسوية وضعيتها الحدودية²¹⁷.

وقد تسارعت الأحداث خلال سنة 1975م، حيث أعلن الملك الحسن الثاني عن تنظيم المسيرة الخضراء التي كانت من بين العوامل التي دفعتها إلى إسراع لتنظيم المسيرة هو موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية الصحراء الإسبانية عند صدور التصريح العالمي الخاص بتصفية الاستعمار سنة 1960م وكانت معها الدبلوماسية المغربية بتر قضية الصحراء الإسبانية إلى غاية 14 أكتوبر 1975م، وإعلان هيئة الأمم المتحدة عن قرارها إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الإسبانية تحت إشرافها، غير أن العامل المباشر لإطلاق هذه المسيرة يتمثل في قرار مصلحة العدل الدولية في لاهاي الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1945م والذي أكد على عدم وجود أية روابط قانونية بسبب الصحراء المحتلة والدول المجاورة مؤكدة مساندتها للشعب الصحراوي في تقرير المصير²¹⁸.

وليخرج الملك المغربي بعد ساعات من صدور حكم المحكمة الدولية بخطاب موجه للشعب المغربي معلنا خلاله عن تنظيم المسيرة الخضراء²¹⁹ فقد أعلن الملك الحسن الثاني في المسيرة الخضراء عن مشاركة 350 ألف مواطن من فئات المجتمع المغربي ومن مختلف أنحاء المملكة منطلقة من طرفاية التي كانت قاعدة التجمع وأقرب نقطة على الحدود الصحراء الغربية²²⁰ وقد كانت انطلاق المسيرة الخضراء في 06 نوفمبر 1975م وبالتالي

²¹⁷ تأخرت المغرب كثيرا في اعترافها بدولة موريتانيا إلى غاية 1969م، ويعود ذلك لاعتبار أن هذا الإقليم جزء من المملكة المغربية ومطالبتها بهانهاية الخمسينات، ينظر، عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص 401-417.

²¹⁸ Hafida ameyar : Sahara occidental, que vent Lonv ? Gasban édition –Algérie.(S.d),p38-39.

²¹⁹ سعيد بن البشير العمامرة: الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي،(د.ط)،(د.د.ن)، الجزائر، 2008، ص ص 18-19.

²²⁰ هذا الإقليم كان خاضع للاستعمار الإسباني إلا أن هذه الأخيرة سلمته للمملكة المغربية في 11 أبريل 1958، حيث كانت الصحراء المحتلة مكونة من ثلاث أقاليم هي: طرفاية، الساقية الحمراء، وادي الذهب ينظر: سعيد بن البشير العمامرة، المرجع نفسه، ص 14.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

دخول الصحراء من منافذ مختلفة، حمل المشاركون فيها المصاحف والأعلام المغربية²²¹، قاموا من خلالها باختراق الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء الغربية وكانت تلك المسيرة عبارة عن صفة قوية لإسبانيا وفي 14 نوفمبر 1975م تم توقيع معاهدة مدريد بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، وأثر توقيع هذه الأخيرة أدى إلى خروج إسبانيا من المنطقة وتقييم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا وهذا هو الأمر لم يعجب الجزائر، فحاولت التدخل وذلك من خلال جهودها الرامية لمساعدة جبهة البوليساريو وحاولت الترويج بأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في المحافل الدولية، ففي الاتحاد الإفريقي وهذا بهدف جلب الأنظار للاعتراف بالجمهورية الصحراوية فلم تلبث القوات المغربية حتى تدخلت إقليم الصحراء الغربية واحتلت مدينة السمارة في 17 نوفمبر 1975م²²² وبعدها العيون في 11 ديسمبر 1975م والقوات الموريتانية إلى مدينة الداخلة ومدينة (قيلا سيسنبروس)، بعد عدة مواجهات غير أن الصحراويين لم يبقوا مكتوفي الأيدي ضد الغزو المغربي حيث أقامت بتنظيم حرب العصابات طبيعتها التنقلات الطويلة مع البوليساريو والسريعة عن طريق هجمات مفاجئة ضد مختلف الهجمات العسكرية الاستعمارية للقوات الأساسيتين المغربية، فبعد إبرام المعاهدة سابقة الذكر الخاصة لإجلاء القوات الإسبانية واختلاق هذا المملكة المغربية لتتصرف كيفما تشاء في الإقليم الصحراوي ليكون الرد الصحراوي بإعلان حل الجماعة²²³ وإصدار بيان جاء فيه:

- أن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على الاستقلال

- أن السلطة الشرعية الوحيدة للشعب الصحراوي هي الجبهة الصحراوية لتقرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

²²¹ عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص416.

²²² أسامة بوشماح، تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغربية "دراسة حالة الجزائر والمملكة المغربية"، رسالة ماجستير، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2020/2011، صص 110-113.

²²³ هي جامعة شكلها الإسبان من شيوخ القبائل الصحراوية بأن لا للاستعمار الإسباني للإقليم ينظر: موفق عبد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الغزو إلى الغزو الملكي الموريتاني، (د.ط)، دار النون للطباعة، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص35.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

تؤكد من جديد إصرارنا على استمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الاستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية .

وتظهر مبادئ البيان الرافض القطعي لمعاهدة مدريد من طرف جبهة البوليساريو .
التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره دون تدخل الدول المجاورة ورفض وصاية من طرف المملكة المغربية والدولة الموريتانية اللذين أعطيا لأنفسهما الحق في تقييم هذا الإقليم دون الرجوع إلى الهيئات التي تمثله حيث أكد البيان على الوحدة الترابية والاستقلال التام للإقليم الصحراوي، وقد سبق توقيع هذه المعاهدة حدث هام كن له وضع كبير على سير أحداث القضية الصحراوية ألا وهو المسيرة الخضراء المنظمة من طرف السلطات الملكية المغربية بقيادة الحسن الثاني وهذا من أجل ضم الصحراء الغربية وجعلها مغربية وتعتبر هذه الأخيرة أول مناورة تقام لإلحاق الصحراء الغربية بالمملكة المغربية²²⁴.

وفي 26 فيفري 1976م قامت موريتانيا بإسبانيا بالانسحاب نهائياً²²⁵ من الصحراء الغربية وبهذا وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل ضد المغرب لوقفه، وهذا ما أدى إلى التصادم الفعلي ودخولها نزاع آخر ما تجلى عن مواجهة عسكرية مغربية في أمغلا ولم ينتهي هذا التصادم إلا بوساطة مصرية وتحرك عدد كبير من الدول العربية لتطويق الأزمة²²⁶.

وفي اليوم الموالي 27 فيفري 1976م تم الإعلان عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تحت قيادة جبهة البوليساريو والمجلس الصحراوي المؤقت الذي حل محل الجماعة²²⁷.

وقد اعترفت الجزائر بها رسمياً في 06 مارس 1976م مباشرة بعدها بيوم أعلن المغرب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر، وتلا ذلك إغلاق الحدود وطردها المغاربة المقيمين في

²²⁴ أحمد مهابة، مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش"، مجلة السياسة الدولية، ع130، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1997، ص125.

²²⁵ إسماعيل معارف، المرجع السابق، ص25.

²²⁶ بوشماخ أسامة: المرجع السابق، ص ص114-115.

²²⁷ سعيد بن البشير العامرة، المرجع السابق، ص ص19-20.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الجزائر، كما نجحت هذه الأخيرة في توقيع اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية وصل عددها إلى ما يزيد 70 اعترافاً، وزادت الضغط على موريتانيا، وهو ما أقصى إلى حصول انقلاب عسكري في 10 جويلية 1972م ومع بداية الثمانينات دخلت الجزائر والمغرب في مفاوضات سرية 1981م، إلا أنها فشلت بسبب تباعد البلدين حيث ركزت الجزائر على²²⁸:

-اشتراك البوليساريو كمفاوض أساسي في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط، بالإضافة إلى إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، كما ركز على أن المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة، أما المغرب فركز على المفاوضات مع الجزائر وأن الصحراء الغربية مغربية لا رجعة فيها، إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات نيربي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء بموازاة ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طموح القضية منذ سبتمبر 1977، مدعمة بخمس عشرة دولة عضو في المنظمة²²⁹.

²²⁸ مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية عن موقع:

<http://www.aljazeera.net/in-depth/western-desert-crisis/2016/04/10>.

²²⁹ سليم صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، (د.ط)، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1981، ص283.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

المبحث الثاني: مواقف الدول الإقليمية من مشكلة الصحراء الغربية

أ- الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية:

يعتبر الموقف الجزائري من نزاع الصحراء الغربية من بينها المواضيع التي اختلفت حولها الآراء والتحليلات ومنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولي اتخذت الجزائر موقف واحد وطبيعي وهو تصفية الاستعمار الذي يتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحريره، وهذا الموقف الذي أكدته جمعية الأمم المتحدة في كل دوراتها، ومن هذا الموقف أكدت الجزائر على أنها متضامنة مع جميع الشعوب المطالبة بحقوقها في تقرير المصير والاستقلال الدائم والشامل²³⁰.

فقد كانت نظرة الجزائر إلى مسألة الصحراء الغربية على أنها مسألة مبدأ قبل كل شيء فحال الصحراويين هو نفسه كما كان الحال بالنسبة للجزائريين بالأمس، أي أن الجزائريين ينظرون إلى الصحراويين باعتبارهم ضحايا استعمار ومن حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير، جمعنا أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إجلاء استعماري يجب أن يتم حله²³¹.

ومن هذا المبدأ الجزائري الذي لم يتغير عبر الزمن فقد عملت الجزائر على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية وإنهاء كل الخلافات بين بعضها البعض وذلك للإسراع بتحرير هذا الإقليم العربي الإفريقي وقطع كل السبل لمناورات المستعمر الإسباني الذي عمل على زيادة خلافات الدول المجاورة فيما بينها حتى يطيل في عمر استعمار ونهب الثروات²³².

²³⁰ مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص101.

²³¹ ميلود بن عربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية، (د.ط)، دار كنوز

الحكمة، (د.ب.ن)، 2011، ص38.

²³² عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية سياسية)، (د.ط)، ديوان

المطبوعات الجامعية، (د س ن)، ص ص256-257.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

وقد تم تحديد موقف الجزائر حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلّة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1976م، الذي أقر على أن الجزائر ليست لها مطامع ترابية في الإقليم، وتمسكها بضرورة خروج الاستعمار الإسباني من المنطقة عائد لمساندتها لمبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية مع احترامها لإرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر، ومساندة الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها مستمدة شرعية ذلك من التجزئة الثورية لها، وموثيق الرسمية للدولة الجزائرية²³³.

كما استند الموقف الجزائري اتجاه القضية الصحراوية على ثلاث ركائز أساسية وهي أساس التحرك السياسي والاستراتيجي:

-إن الجزائر تعتبر طرفاً مراعيًا ومتماً بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس .

-أن الجزائر ليس لها أي مطلب أو طموحات في إقليم الصحراء الغربية.

-حق تقرير المصير الآلية الأكثر ضماناً لحق الشعب الصحراوي²³⁴.

كما ترى الجزائر أن قضية الشعب الصحراوي أولى لمساعدات ما دامت قضية عادلة ومسألة تصفية استعمار، كما أن أراضيها متاخمة لحدود الجزائر الغربية على امتداد أكثر من 75 كلم، وقد آلت الجزائر على نفسها أن تدعم الشعوب المستعمرة والمكافحة من أجل الانفتاح والحرية²³⁵ فهي تعتبر أن شعب الصحراء شعب شقيق يجب إعطائه الفرصة لتقرير مصيره وأنها بذلك ستساعد شعباً على إثبات وجوده بعد أن شرد وطرد من قبل إسبانيا ومن بعدها المغرب، وصرح وزير الإعلام السابق المرحوم عبد الحميد مهري: "أن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطي منهجياً مختلف لمشكل الحدود وأن رفض الجزائر لمنطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسة صحيحة" ويرى الأستاذ علي الشامي: أن القبول بحقوق المغرب التاريخية في الصحراء الغربية يؤدي إلى سابقة خطيرة قد تدفع

²³³ إسماعيل معارف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 100-101.

²³⁴ ميلود غربي، المرجع السابق، ص 48.

²³⁵ عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 265، 266.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

المغرب للمطالبة بالجزائر نفسها بوصفها جزءا من المغرب الكبير تاريخياً²³⁶ وأن الجزائريين يوافقون على مغربية الصحراء الغربية شرط أن تتم عن تقرير المصير والاستفتاء الشعب وليس عن طريق الإلحاق القسري²³⁷.

كما اعتبر الجزائريون أكثر من مدة أن قضية الصحراء الغربية تعرض الجزائر لخطر أمني وسياسي ففي ماي 1975م قال الرئيس هواري بومدين في حضور الزعيم الكوري

إن موضوع الصحراء الغربية يشكل تهديد مباشر للثورة الجزائرية: "... نعم إن هذه القضية تهم بلادنا... لأنها موجودة في حدودنا، وتمثل خطر على أمن ثورتنا وعلى أمن دولتنا..."²³⁸.

كما جاءت عدة تصريحات من قبل مسؤولين جزائريين تؤكد على احترام مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في 19 جوان 1975م، وبمناسبة مرور عشر سنوات على الحركة التصحيحية أكد الرئيس هواري بومدين قائلاً: "إننا نؤكد من جديد على أن الجزائر ليس لها مطامع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضاً لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير²³⁹... ولن تكون ضد الأمم المتحدة"²⁴⁰.

وقد ذهب الرئيس هواري بومدين في تصريحات أخرى إلى تأكيد دعم الجزائر المستمر للصحراء الغربية من ذلك تصريحه في 24 فيفري 1976م من أن: "مشكل الصحراء الغربية هو قبل كل شيء مشكل صحراوي وأن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى مستمرة لأننا نعتبره ولا زلنا نعتبر بأن هذه الأراضي هي ملك للصحراوي فقط"²⁴¹.

²³⁶ علي الشامي، المصدر السابق، ص 227.

²³⁷ نفسه.

²³⁸ نفسه، ص ص 228، 229.

²³⁹ هو مبدأ أساسي قانوني دولي كان في القرن التاسع عشر يعبر عن حق أو القومية في بناء الدولة خاصة بها ثم تطور في القرن العشرين، فأصبح يدل على حق الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها عن طريق الاستفتاء الحر دون تدخل خارجي وتحت إشراف قوة محايدة في معظم الأحيان الأمم المتحدة، ينظر: وضاح زيتوني، المعجم السياسي، (د.ط)، دار المشرق الثقافي، (د.ب.ن)، 2010، ص 22.

²⁴⁰ علي الشامي، المصدر السابق، ص 234.

²⁴¹ سعيد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 144.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

وفي تصريح آخر قال: "إذا كنا نناهض الاستعمار فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار"²⁴².

وهو الموقف الذي سار عليه وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة مؤكداً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف الجزائر الذي جاء وقال فيه: "إن الجزائر ليست لها أي مطالب في ذلك القطر ولكنها تعتبر نفسها معنية مباشرة على أساس تصفية الاستعمار حيث أن تصفية الاستعمار هذه تتعلق طبعاً بالسلام وبمستقبل المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر..."²⁴³.

إن موقف الجزائر هذا يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية، وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية²⁴⁴.

وقد كان للجزائر نشاط دبلوماسي على مستوى الهيئات الدولية نذكر منها ما يلي:

1- كلمة المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة حيث ألقى المندوب الجزائري كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار يوم 19 نوفمبر 1975م بخصوص قضية الصحراء الغربية لخصها في النقاط التالية:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية
- التأكيد على الموقف الجزائري الثابت فيما يخص حل القضية .
- الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.
- استنكار اتفاقية مدريد ورفض²⁴⁵.

²⁴² بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (د.ط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987، ص266.

²⁴³ موفق عبد الصمد، المرجع السابق، صص 20-21.

²⁴⁴ بوزرب رياض، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م، رسالة ماجستير، (إشراف): دكيش عبد الكريم، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص54.

²⁴⁵ عمر صدوق، المرجع السابق، صص 203-204.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

2- مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة حيث وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 12 فيفري 1976م كرد فعل على اتفاقية مدريد الثلاثي تضمنت النقاط التالية:

- رفض اتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير .
 - حق تقرير المصير مبدأ أساسي وعدم الاعتراف به يمس بمبادئ المجتمع الدولي .
 - استنكار إخلال المغرب بالتزاماته الدولية .
 - المسيرة الخضراء ما هي إلا مناورة للغزو والاحتلال .
 - تحميل إسبانيا مسؤولية دولية لكونها دولة مسيرة لإقليم الصحراء²⁴⁶ .
- وتتعلق الجزائر في موقفها من قضية الصحراء الغربية من وجهة نظر سياسة، كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في ديسمبر 1975م، والذي أكد على مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء بين جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر، وبين كل من المغرب وموريتانيا، مرجعا لحل هذه المشكلة الذي لا يمكن له أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله²⁴⁷ .

وبهذا يخفى الموقف السياسي الجزائري باتجاه الصحراء بعدا اقتصاديا يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كلم، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كلم على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء الغربية لأنها تريد من خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر²⁴⁸ .

²⁴⁶ أسامة بوشماخ، المرجع السابق، ص133.

²⁴⁷ محمد عيسى الشرقاوي، "صراع الصحراء والمبادرة المغربية"، مجلة السياسة الدولية، ع66، مركز الدراسات

الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981، ص134.

²⁴⁸ بوعلام عمر السنة، "لم يتحقق مغرب عربي مزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية"، جريدة الشرق الأوسط

الإلكترونية، ع121452، 28 فيفري 2012، ص06.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

وبهذا فقد قدمت الجزائر الدعم بأشكال متعددة للشعب الصحراوي، كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا لإبادة والتطهير أثر ما يسمى بالمسيرة الخضراء شهر أكتوبر 1975م²⁴⁹.

ومن مظاهر الدعم الجزائرية الأخرى لجهة البوليساريو جعل قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج من خلال الضغط على المنطقة الإفريقية وجعلها تتبنى مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي²⁵⁰، والاعتراف بجهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم الصالح مبدأ تقرير المصير، وكان تقيم الجزائر لعلاقاتها الإفريقية يستند إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء لمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقاتها مع دول الجوار²⁵¹.

كما عملت الدولة الجزائرية على تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي بمضاغفة عدد سفاراتها في إفريقيا، والتي وصل عددها إلى 27 سفارة جزائرية مقابل 3 سفارة مغربية²⁵²، وبهذا تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرين بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في فيفري 1976م وفيها طرحت ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها الحركة تحريرية، وتواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية، والاعتراف²⁵³.

بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية بجزر موريس في جويلية 1976م والقمة 14 بالخابون في جويلية 1977م، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة ملف الصحراويين وفي القمة 15 بالخرطوم بتاريخ 22

²⁴⁹ موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص 24 ، 25.

²⁵⁰ Abdel Kalaq Berrandave,ur.cit,p67.

²⁵¹ Slimane chikh,Algérie port de l'Afrique,casbah,Alger,1999,p255.

²⁵² Slimane chikh ,Algérie port de l'Afrique,casbah,Alger,1999,p255.

²⁵³ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص 59.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

جويلية 1978م قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية مؤكدة الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية وبالتالي ثم تكويننا لجنة مؤقتة مهمتها دراسته الملف الصحراوي وحق شعبها الصحراوي في تقرير مصيره²⁵⁴ وقد أطلق على هذه اللجنة بلجنة العقلاء، وقد توصلت إلى أربع توصيات مهمة منسجمة تماماً مع الطرح الجزائري، فقد أقرت بوقف إطلاق النار الفوري، وإجراء استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم وجمع كل أطراف النزاع المهمة المعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات مع تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية²⁵⁵، وقد كانت هذه التوصيات تقرر وتؤكد على أنها لا تدع أي مجال للشك نجاح الدبلوماسية الجزائرية في فرض توجهها حول مشكل الصحراء الغربية داخل اجتماعات القمم الإفريقية خاصة بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ أحق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، ثم انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو²⁵⁶.

-إن الموقف الرسمي الجزائري من نزاع الصحراء الغربية يمكن تلخيصه فيما يلي:

-التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره .

-حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الجزائري الصحراوي .

-احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والتثبت بوحدتها الترابية .

-النزاع الصحراوي هو شكل تصفية استعمار يجب أن يسوي وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة ولوائح منظمة الوحدة الإفريقية²⁵⁷.

-الجزائر ليست طرفاً في النزاع الصحراء الغربية، مختلف قرارات الأمم المتحدة تبين بوضوح طرفي النزاع وهما المغرب والبوليساريو .

²⁵⁴ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص60.

²⁵⁵ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص112.

²⁵⁶ محمد رضوان، المرجع السابق، ص 231.

²⁵⁷ بن عامر تونس، المرجع السابق، ص264.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

-الجزائر تسعى لإقامة علاقات أخوية وحوار دائم مع المغرب ولا تقبل أي وساطة في علاقاتها مع المغرب²⁵⁸.

ب- الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية:

يبني الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية في مختلف الحجج باسترجاع إقليم الصحراء الغربية على مبدأ الحق التاريخي، باعتبار إقليم الصحراء الغربية جزء من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه، وجزء من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه وذلك تماشياً مع خريطة المغرب الكبير كما حددها علال الفاسي²⁵⁹ والتي تشير إلى مختلف الأقاليم التي شكلت امتداد تاريخياً للسيادة المغربية، وهو الطرح الذي تبناه المغرب، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة، كأحد المبادئ الأساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أبدت البعثة المغربية تحفظاً أثناء توقيعها في 19 سبتمبر 1963، على ميثاق هذه المنظمة، إضافة إلى الدساتير المغربية التي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية²⁶⁰.

فالموقف المغربي الرسمي لا يؤمن بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، ولا بشخصية مستقلة لها، فقد ذكر رئيس مجلس النواب المغربي في مقابلة صحفية "بأن لن يتنازل عن شبر واحد من الصحراء"، وأضاف أيضاً "إن من يعتقد بأن هناك خلافاً وحرباً بين المغرب والشعب الصحراوي فإن اعتقاده غير حقيقي وخاطئ، فلا يوجد في التاريخ ولا في القانون ما يمكن تسميته بالشعب الصحراوي فإن اعتقاده غير حقيقي وخاطئ، فلا يوجد في التاريخ ولا في القانون ما يمكن تسميته بالشعب الصحراوي، لأن أبناء الصحراء حملوا السلاح ضد الاستعمار الإسباني كمغاربة وتحت الراية المغربية"²⁶¹.

²⁵⁸ Mohica Granges, "el curfficto del sahara occidental", Rev-election, géograustal, Am03, Nemero-mayo, p04.

²⁵⁹ الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 1999، ص213.

²⁶⁰ محمد رضوان، المرجع السابق، ص ص96-97.

²⁶¹ عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص257.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

فبعد حصول المغرب على استقلاله وقعت اتفاقية مع إسبانيا نقض باحتفاظ الثانية بمواقعها كل من سبتة ومليلة والجزر الجعفرية ومواقع إيفني وطرفي الساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب²⁶²، هذه الاتفاقية أبقى أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من طرف إسبانيا ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء الغربية، وهذا الأمر يعتبر في المغرب محتلة من طرف إسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء الغربية وهذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها، وهذه المبادئ هي:

- وجود علاقات بيعية بين السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء .

- الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا كما تؤكد ذلك مجموعة من الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي في الصحراء الغربية²⁶³ وانطلاقا من هذا فإن التصور المغربي قائم على مبدأ الحق التاريخي لمسألة الحدود ومسألة السلطة، والمؤطرة أساس بمفهوم البيعة، وعليه فإن مفهوم البيعة بهذا المعنى ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني المغربي، وبالتالي فإن حدود السيادة هي حدود نفسها حدود البيعة أي أن الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات أو القبائل التي تدين بالولاء وتبايع السكان ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي²⁶⁴، وبهذا فإن موقف المغرب يؤكد على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفة أمير المؤمنين وانطلاقا من هذا الموقف تقدم المغرب الحجج والبراهين الكفيلة بإثبات شرعية مطالبتها، فبالإضافة إلى الامتداد الجغرافي أو الإقليمي هناك الصلات الدينية أو الإسلامية والحقوق التاريخية المشتركة بسكان الصحراء الغربية، وقد لجأ العديد من الشخصيات الصحراوية بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب على إسبانيا في 20 ماي 1973م إلى ملك المغرب لإعلان بيعتهم²⁶⁵، كما ساهم المغرب بتعيين قادة الصحراء وجباية الضرائب وكذا دور " الشيخ ماء العينين" كممثل

²⁶² عبد الله هداية، المرجع السابق، ص125.

²⁶³ علي الشامي، المصدر السابق، ص256.

²⁶⁴ عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص245.

²⁶⁵ إسماعيل معراف غالية، المرجع السابق، ص45.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

للسلطات المغربي في مقاومته للاستعمار الإسباني وكل هذه البراهين والأدلة صاغها المغرب أمام محكمة العدل الدولية²⁶⁶.

أما المبدأ الثاني من المبادئ التاريخية فهو قائم على أساس مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبين الاعتراف الدولي بسلطة المغرب على الأقاليم نذكر منها المعاهدة التي أبرمها المغرب مع بريطانيا في 13 مارس 1895م والتي اعترفت فيها بريطانيا بالأراضي الممتدة ما بين ر أس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها " طرفاية"، وكذا الأراضي الموجودة جنوبها، هي أراضي من صميم التراب المغربي²⁶⁷.

بالإضافة إلى الاتفاق الفرنسي الألماني سنة 1981 حول حدوث المغرب مع العلم أن المغرب يشمل الجزء الكامل من إفريقيا الشمالية حتى مستعمرة إسبانيا بوادي الذهب²⁶⁸.

كما لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الأقاليم الصحراوية إلى الوطن الأمر بعد أن يتحرر من الاستعمار الإسباني خاصة، وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية داخل الصحراء الغربية تطالب باستقلال المنطقة عن إسبانيا وإندماجها بالمغرب مثل حركة مقاومة الرجال الزرق التي أسسها إدوارد وموحاسنة 1972م²⁶⁹ وإن قضية الصحراء الغربية مدرجة في إطار منظمة الأمم المتحدة تحت بند تصفية الاستعمار استنادا إلى مضمون اللائحة الأممية 1514 الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1960م والتي تنص على القضاء على كافة أشكال الاستعمار وتحويل السلطة في البلدان غير المستقلة في أقرب الآجال إلى شعوب هذه البلدان دون تقييد إرادتهم²⁷⁰.

إن المفهوم المغربي الخاص أحق الشعوب في تقرير مصيرها قد جعله يواجه الموقف الجزائري الذي يدافع عن نفس المبدأ والذي يرى فيه المغرب أن منطق تقرير المصير الذي

²⁶⁶ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص45.

²⁶⁷ عمر صدوق، المرجع السابق، صص122-125.

²⁶⁸ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص30.

²⁶⁹ علي الشامي، المصدر السابق، ص268.

²⁷⁰ إسماعيل معارف غالية، المرجع السابق، ص84.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

تدافع عنه الجزائر ما هو سوي مناورة تعكس مشروع هيمنة وتطويق لكافة مشاريع الوحدة المغربية²⁷¹.

ومن هنا ينطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

- **من الناحية التاريخية:** كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الإسبانية هي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها²⁷².

- **من الناحية القانونية:** فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء²⁷³.

- **من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية²⁷⁴.

ويمكن القول أن موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية، وعليه اتجهت المملكة المغربية إلى تشكيل جهة مغربية عملت على تأييد قرارات الأمم المتحدة مثل القرار الصادر سنة 1973م حين صادقت الجمعية العامة على اللائحة 3162، والتي أكدت على إدانة الوضع الاستعماري في الصحراء تحت المراقبة الإسبانية يشكل خطراً على الاستقرار والأمن في شمال غرب إفريقيا، وهي اللائحة التي تم المصادقة عليها بـ91 صوتاً بما فيها المغرب والجزائر وموريتانيا²⁷⁵، مع تأكيد المغرب المستمر على كونه معني بمصير الإقليم

²⁷¹ بطرس غالي وآخرون، "ملف حرب الصحراء الغربية"، مجلة السياسة الدولية، ع44، أبريل 1976، ص38.

²⁷² جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة بابل، المجلد

19، ع4، 2011، ص679.

²⁷³ المرجع نفسه.

²⁷⁴ جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، (د ط)، القاهرة، 1987، ص20.

²⁷⁵ إسماعيل معراف غالية، المرجع السابق، ص91.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الصحراوي بمعنى ضرورة استقلال الإقليم عن إسبانيا ليدمج في المملكة المغربية، وذلك بالاعتماد على القرار 1514 الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها²⁷⁶.

وبتاريخ 16 أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري، والذي أكدت من خلاله على أن إقليم الصحراء الغربية لم يكن أرضا بدون سيد وخلصت إلى وجود روابط بطاقة قانونية في عهد الاحتلال الإسباني بين بعض القبائل الصحراوية والمملكة المغربية قائمة على المبايعة فقط دون وجود روابط للسيادية الترابية بين أراضي الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية الموريتانية من جهة أخرى، وأن كل الحجج المقدمة لا تدل ولا ترقى إلى مساوي إقرار السيادة²⁷⁷.

ومن خلال هذا القرار دعى الحسن الثاني شعبه في 16 أكتوبر 1975 إلى مسيرة خضراء سليمة تهدف لاسترجاع الأقاليم الجنوبية، وجاءت تلك المسيرة لتحمل الإسبان على فك احتلالهم عن هذا الإقليم وتضع الخصمين الجزائري والصحراوي أمام الأمر الواقع متمثلا في السيادة المغربية²⁷⁸.

ومنه نستخلص بان المملكة المغربية اعتبرت القضية الصحراوية قضية وطنية لا بد لها من تدافع عنها مؤكدة على ضرورة توحيد الأراضي المغربية.

ج- الموقف الموريتاني من قضية الصحراء الغربية:

تعلم أن موريتانيا لم تحصل على الاعتراف بها كدولة من طرف المغرب إلا عام 1969م بجهود جزائرية وقد اتخذت موريتانيا عدة أوجه باتجاه قضية الصحراء الغربية نذكر منها:

- مبدأ تقرير المصير والاستقلال .
- مبدأ تأكيد حقوقها على كل الأقاليم معتمدة في ذلك على الروابط العائلية بين القبائل الصحراوية وبعض القبائل الموريتانية .
- تقسيم الصحراء إذا لم تحصل على ما هو أفضل من ذلك .

²⁷⁶ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص92.

²⁷⁷ نفسه.

²⁷⁸ بيبير فيرموريس، تاريخ المغرب الاستقلال، تر: عبد الرحيم حزل، (د ط)، إفريقيا الشرق، المغرب، 2010، ص141.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

وبالرجوع إلى الوجه الأول نستخلص أن موريتانيا متمسكة بمبدئها في تقرير مصير الشعب الصحراوي²⁷⁹، وهذا متمثل في تكرار مبدئها دائماً في جمعية الأمم المتحدة نذكر منها فقط واحدة وهذا إعادة دائماً نفس مبدئها في الدورة الواحدة والعشرين للأمم المتحدة في 07 ديسمبر 1966م أعلن مندوبها ما يلي: " أنه في إطار التصفية العالمية للاستعمار فإن موريتانيا تخذوها الرغبة في صيانة مصالح الصحراء الإسبانية وحقهم الثابت في تقرير مصيرها والاستغلال " وعندما طلبت المملكة المغربية الاستشارة من محكمة العدل الدولية، ساندت الجمهورية الموريتانية هذا الطلب إلا أنها اعترضت على أسئلة الاستفتاء، وطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالاً ثالثاً وهو العودة إلى الوطن الموريتاني، ولذلك تسليم مذكرة للأمم المتحدة في 20 أوت 1979م، أكدت فيها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل²⁸⁰ الدولية وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا²⁸¹.

وفي أبريل 1976م وقعت اتفاقية ثنائية بين موريتانيا والمغرب لتقسيم الصحراء الغربية بينهما إلا أن تركيز جبهة البوليساريو لعملياتها ضد موريتانيا أدى إلى قيام الحكومة الموريتانية لطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا، وعلى الرغم من نجاح جبهة البوليساريو في هجماتها وتهديدها للأمن والاستقرار الموريتاني²⁸². ولم تعدل هذه الأخيرة عن موقفها وتعاونها مع المغرب ومع تزايد الاضطرابات الموريتانية الداخلية وتعدد الانقلابات العسكرية وقعت اتفاقية بين الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو في أوت 1979²⁸³.

د- الموقف الليبي من قضية الصحراء الغربية:

قبل التطرق لأهم خصائص السياسة الخارجية الليبية اتجاه نزاع الصحراء الغربية أود التأكيد على مسألة أساسية عادة ما تكون موضع خلط من طرف الباحثين، ذلك أن الحديث

²⁷⁹ موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص11.

²⁸⁰ أنظر الملحق رقم 04، ص.....

²⁸¹ عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص128.

²⁸² هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975-2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، والمعاصر،

جامعة الوادي، 2013-2014، ص64.

²⁸³ أنظر الملحق رقم 05، ص.....

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

عن دعم القذافي للبوليساريو في البدايات الأولى للنزاع لم يكن قائماً على أساس دعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كحركة انفصالية تهدف إلى الاستقلال عن المملكة المغربية²⁸⁴ حسب الأطروحة المغربية، وإنما كحركة تحرير في مواجهة الاستعمار الإسباني، وكان القذافي يعتبر نفسه المؤسس المنشئ للبوليساريو وأنه هو الذي دعمها بالسلح الذي جعل منها قوة صلبة تتصدى للوجود الإسباني في الصحراء وهو ما يبدو واضحاً من خلال خطابه بمناسبة ثورة الفاتح من سبتمبر 1987م بقوله: "أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر بعد البوليساريو والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ونحن الذين أسسناها عام 1972، ونحن الذين دربناها وسلحناها لتطرد الاستعمار الإسباني ولم نسجلها لإقامة دولة ولم نقل لهم: انضموا إلى موريتانيا، أو الجزائر، أو المغرب أو لا تتضمنوا دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني"²⁸⁵.

وهو ما يتوافق مع فكرة تحقيق الولايات المتحدة للصحراء الإفريقية، التي لم تفارق مخيلة العقيد معمر القذافي التي تصورها من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بل وكان يسميها أحياناً حسب مزاجه "إتحاد الصحراء الإسلامية" حينما كان يداج ضمنها صحراء المملكة العربية السعودية، وفي إطار هذه الرؤية تابع القذافي هدف تحقيق الوحدة العربية في العالم العربي كهدف لحد ذاته، غير أنه ومع تطور أحداث نزاع الصحراء الغربية تصادمت أهدافه القومية مع واقع سياساته المنهجية²⁸⁶ فتولد عن ذلك غموض وتناقض واضحاً، يصعب معهما تصنيف الموقف الليبي وإدراجه ضمن المساندة لأطروحة البوليساريو ونقيض ذلك²⁸⁷.

²⁸⁴ مصطفى الكتاب ومحمدي بادي، المرجع السابق، ص 87.

²⁸⁵ مونية رحيمي، تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية آفاق ما بعد القذافي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات (ب.ع)، الاثنين 19 ديسمبر، 2011، قطر، ص 02.

²⁸⁶ المرجع نفسه، ص 3-6.

²⁸⁷ عبد الرحمان الطنطاوي، "قضية الصحراء أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجاً"، مجلة المسألة العربية، 24 أبريل 2001، مصر، ص 02.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

وتعتبر ليبيا أول دولة ساعدت البوليساريو وذلك بحكم التوجهات الثورية لها وجدت فيها حليفاً سخي مدها بالمال والسلاح والتكوين على مدار السنوات الطويلة خصوصاً مع بدايتها، وإن كانت السياسة الليبية قد عوضت ذلك الدعم لنوبات مد وجزر حسب مواقف المغرب²⁸⁸.

وقد عارض الرئيس معمر القذافي اتفاقية مدريد وصرح إثر اجتماع طارئ عقده مع الرئيس الجزائري هواري بومدين عام 1975م في حاسي مسعود، أنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا ما قسمت الصحراء الغربية بين جيرانها، إلا أن الدعم الليبي لم يكن بصفة مستمرة حيث أنه تردد بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية²⁸⁹ ولم يعترف بها إلا في سنة 1980م²⁹⁰.

هـ- الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية:

التزمت دولة تونس بعد الاستقلال الحياد منذ بداية القضية الصحراوية وحافظت عليه حيث أن الرئيس التونسي بورقيبة كان يعتبر مشكل الصحراء الغربية قضية مصطنعة ويرجع ذلك أن الجزائر كانت تسعى دائماً إلى فرض وجود تلك الرقعة وتدعيمها ككيان²⁹¹.

وعد تطورات دولية متلاحقة أدت إلى انسحاب إسبانيا من الصحراء وغزوها من طرف المغرب بناء على اتفاقية مدريد 1975 ثم تنظيم المسيرة الخضراء اتجاه الأراضي الصحراوية وبهدف كسر الحصار الجزائري لها سعت المغرب إلى إقامة تحالفات مع دول مغربية أخرى خاصة تونس وليبيا، وتمكنت الرباط من احتواء تونس، وضمنت حيادها بخصوص ملف الصحراء هذا الحياد الذي لم يستمر إلا بضع سنوات²⁹²، في عام 1976 حين نشب بين الفريقين نزاع مسلح لم يدم طويلاً، أعلنت تونس رسمياً حيادها وعرضت

²⁸⁸ مصطفى الكتاب ومحمد بادي، المرجع السابق، ص 87.

²⁸⁹ حمدي يحضيه، نبض التاريخ، كيف بدأ المغرب بالمطالبة بالصحراء الغربية أ/ 12 أبريل 2019، نقلا عن <http://blog-sahara-blogspot.com>، ص 152.

²⁹⁰ مسعود شعبان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، سبتمبر، 2007م، ص 145.

²⁹¹ هادية نصيرة، المرجع السابق، ص 78.

²⁹² المرجع نفسه، ص 78.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

مساعيها الحميدة في سبيل لتسوية سلمية لقضية الصحراء وبرعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفي هذا الصدد أرسل عدة مبعوثين إلى الجزائر والرباط لكن دون نتيجة تذكر .

ولقد كانت تونس وقتها تواجه مشاكل خطيرة نجمت عن إلغائها اتفاقية الوحدة التونسية الموقعة بين البلدين في 1974 وهو ما جعلها عرضة لخطر غضب القائد معمر القذافي وقيامه بفرض عقوبات لاسيما اقتصادية وقد تسببت تلك الأزمة في انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (لم تستأنف سوى في عام 1977)، وكان آخر ما ترغب فيه تونس هو استشارة غضب جارتها الجزائر أو التسبب في أزمة مع الرباط كذلك أرادت تونس تجنب السيناريو الذي وقع عام 1960 حين اعترفت تونس لموريتانيا ودعمت عضويتها في مجلس الأمن وهو ما أثار حفيظة المغرب التي كانت تطالب بسيادتها على تلك الولاية ودامت القطيعة بين تونس والرباط حتى عام 1965²⁹³.

المبحث الثالث: انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات المغربية

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثار هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة، ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص في دول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للمغرب في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع وبالتالي فقد كان لقضية الصحراء الغربية آثارا، وانعكاسات على مسار علاقات الدول المغربية .

فالعلاقات المغربية لم تبني يوما على أساس المصلحة والمنفعة العامة بين أطراف المنطقة المغربية، وذلك بسبب قلة التبادلات الاقتصادية، وقلة الاعتماد المتبادل وعوامل

²⁹³ أكرم بلقايد، شعوب وأقليات " العلاقات الدولية "، (تر) دنيا علي، 09 أذار (مارس) 2017، مداح علي الموقع:

<https://orientxxi.info/ar>

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

أخرى، وبقي اقتراب الأطراف المغربية من بعضها البعض رهينة المواقف من قضية الصحراء الغربية²⁹⁴.

ففي عام 1964 كانت بداية التقارب المغربي منذ تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربية، التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمائية، وعقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي تمخض عنها العديد من الاتفاقيات والدراسات القطاعية المهمة وجاء ملف الصحراء الغربية في عام 1974م ليضع حد للجهود التقارب المغربي، ليوصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية، وفي التعامل الخارجي ويعزي الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة إلى جانب ضعف فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون وفي مختلف المجالات تماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي ضيق الأسواق المحلية مما أدى إلى تقليص التعاون المغربي وزيادة التبعية للخارج²⁹⁵.

فالأطراف الرئيسية في هذا الموضوع هي المغرب والبوليساريو والجزائر بينما الأطراف الأخرى في المنطقة تبقى تتأرجح دبلوماسياً في مواقفها بين المغرب والبوليساريو حسب الموقف من القضية الصحراوية²⁹⁶ أما الدول الأخرى فتبقى علاقاتها بطرفي النزاع الرئيسيين المغرب والجزائر تبقى حبيس موقف كل طرف من القضية الصحراوية، حيث قطعت المغرب كل علاقاتها مع ليبيا بمجرد اعترافها بالجمهورية الصحراوية وبجبهة البوليساريو، ودعم الجزائر للانقلاب في موريتانيا على الرئيس " المختار ولد داداه "، والتغيير الكبير في الموقف الموريتاني بعد هذا الانقلاب لصالح الجزائر وجبهة البوليساريو²⁹⁷.

وقد أدى دعم الجزائر للشعب الصحراوي في تقرير مصير واستقلال عن الاختلال الثلاثي إلى توتر العلاقات في منطقة المغرب العربي، فقد اتهمت كل من المغرب وموريتانيا

²⁹⁴ فرضاوي جمال الدين وحمد عيسى سليمان، البعد السياسي لأزمة تكامل المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، موسم 2012-2013، ص 65.

²⁹⁵ محمد علي داهش ورواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي "، الواقع ومتطلبات المستقبل " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ع 101، ص ص 11-12.

²⁹⁶ محمد احمد العلوي، " اتحاد المغرب العربي مرتكزات التسوية في الصحراء الغربية"، الأثنين 19 نوفمبر 2011،

المتوفر على الرابط التالي: <http://al.masse.ma/node/57994>

²⁹⁷ فارس حامدي، المرجع السابق، ص 66.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الجزائر على أنها تدخلت في القضية الصحراوية، ودعمها لما أسماها " المرتزقة الصحراويين " ومحاولة إنشاء دولة تابعة لها تحقق لها معبر إلى المحيط الأطلسي، وحسب المغرب وموريتانيا فإنه لا يوجد هناك مشكل صحراوي وأن عدوهم الوحيد هي الحكومة الجزائرية لا غير إلا أن هذه الأخيرة شخصت المسألة واعتبرتها أنها قضية تصفية استعمار وأن حلها يكون في إطار القانون الدولي الذي يعطي الشعب الصحراوي الحق في التعبير عن رأيه وتقرير مصيره وأن النزاع هو بين جبهة البوليساريو من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى²⁹⁸ مؤكدة مبادئها في ذلك وفي الوقت نفسه قدمت دعمها المادي والمعنوي الدائم والمتواصل لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها للمسيرة الخضراء خرقاً للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد وعدم اعترافها لها هذا المنحى الذي اتخذته الدبلوماسية الجزائرية أظهر مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر والذي كان بارزاً منذ حرب الرمال 1963م، وبهذا أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملاً مغذياً لها حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية التي اتخذت أشكالاً مختلفة منها تبادل الهجمات العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش المغربي في واقعيتين فيما يعرف أمغالا الأولى في 29 جانفي 1975، وأمغالا الثانية في 15 فيفري 1976م²⁹⁹.

كما أن المتطلبات التي سعت إليها الجزائر من أجل بناء مجابهة لنمط توزيع القوة المفروض من قبل المملكة المغربية دفعا بها إلى الدخول في تحالفات مغربية، من أجل تحقيق توازن القوى، وإعادة تشكيل الخريطة المغربية والأهداف المنتهجة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية ولذلك وسعياً منها إلى فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس و الحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية التجأت

²⁹⁸ عز الدين شكري، "ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة الوحدة أسبوعية جزائرية، ع 498، بتاريخ 12

أفريل 1991، ص 56.

²⁹⁹ بيبير فيرموريس، المرجع السابق، ص 144.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى اتفاقية حاسي مسعود في 28 ديسمبر 1975 حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه "إن أي مساس بإحدى الثورتين سيُعتبر مساساً لأخرى"³⁰⁰.

وجراء كل هذا لم تتوقف الجزائر عن تقديم الدعم لجبهة البوليساريو الداعي إلى ضرورة إجراء استفتاء تقرير المصير قوبل بالرفض القاطع والشديد من طرف المغرب، وجهة هذه الأخيرة عدة اتهامات للجزائر وحشدت وسائل إعلامها ودبلوماسيتها للتأكيد على أن النزاع هو مغربي جزائري محضاً فاعتبرت المغرب بأن:

1-الجزائر تريد اقتطاع قطعة من الصحراء الغربية لصالحها، وفتح طريق بري نحو المحيط الأطلس لتسهيل تمرير مواردها الطاقوية خصوصاً مادة الحديد الموجودة في غار جبيلات بالقرب من الحدود الصحراوية .

2-الجزائر تريد إشغال المغرب عن مطالبتها من خلال إضعافها للمغرب .

3-الجزائر تريد احتكار الزعامة في المغرب العربي من خلال إضعافها للمغرب.

4-الجزائر تريد دولة ضعيفة على حدودها تسيرها كيفما تشاء وتتهب ثرواتها مستقبلاً وتوجهها ضد المغرب³⁰¹.

5-البوليساريو مرتزقة وهي ضعيفة جزائرية خاصة من صنعة الرئيس هواري بومدين والعسكر لا غير³⁰²

-إن اتهام المغرب للجزائر بأنها تريد اقتطاع جزء من الصحراء من أجل المنفذ على المحيط الأطلس هو اتهام يفتقد إلى الكثير من المصداقية فالجزائر لم تطالب يوماً بذلك بل العكس كانت هناك عدة اقتراحات في فترة السبعينات من قبل العديد من الشخصيات والدول التي تدعوا فيها الجزائر لضم جزء من الصحراء لإقليمها ومن بينها سؤال الملك المغربي الحسن

³⁰⁰ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص 65-66.

³⁰¹ بوزيد عمر، نزاع الصحراء الغربية لازمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري، "مجلة العصر الإلكترونية"، 18

سبتمبر، 2004، ص 02.

³⁰² المرجع نفسه، ص 03.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

الثاني للرئيس الجزائري هواري بومدين " هل تطلب قطعة من الصحراء ؟" فرد عليه الرئيس الجزائري بومدين بأن ذلك غير وارد ³⁰³.

أما فيما يتعلق ببحث الجزائر عن زعامة المغرب العربي فهو حق أي دولة تملك من الإمكانيات ما تملكه الجزائر اقتصاديا واستراتيجياً وقتئذ إلا أنه يجب التذكير هنا بأن المغرب ومنذ حصول الجزائر على استقلالها أصابه الخوف من كل ما هو جزائري، وهيا ترى في هذه الدولة الناشئة أنها تحتل مكانة في المحافل دول العالم الثالث لذا قررت بعد عام من استقلال الجزائر خوض حرب الرمال لاسترجاع إقليم تندوف، ثم أبعدت الجزائر من التنسيق لإيجاد حل مشكلة الصحراء، عقب اتفاقية مدريد الثلاثية ³⁰⁴.

وبهذا وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدتها المغرب، لذلك اتجهت السياسة الجزائرية لضرب الحلقة الأضعف ألا وهي موريتانيا في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو حيث أصبح التحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية مع نهاية 1976م ³⁰⁵، فقد اعتمد هذا الأخير على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية أزويرات -تواديبو" الأمر الذي انعكس سلباً على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة وألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية الموريتانية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع ³⁰⁶.

وبهذا حقق الجيش الصحراوي نجاحاً في تحقيق العديد من الانتصارات على الميدان ووصلت هجماته على العاصمة نواكشوط مما أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977م اتفاقاً مشتركاً مع فرنسا، وقامت بتعزيز التعاون

³⁰³ محمد عمرون، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1976-2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 81.

³⁰⁴ عتيقة نجيب، المرجع السابق، ص 92.

³⁰⁵ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 108.

³⁰⁶ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص 64.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا و إقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية³⁰⁷.

وقد أثقلت الأعباء المالية العسكرية كاهل الميزانية الموريتانية، كما ساهم التواجد المغربي بالأراضي الموريتانية في نجاح الانقلاب على نظام ولد دادة الذي قام به جناح من المؤسسة العسكرية في 10 جويلية 1978م ليتم تشكيل لجنة عسكرية للإصلاح الوطني التي قدمت اقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية³⁰⁸، ومباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغيير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبته للمغرب بسحب قواته من أراضيها، ومن جهة أخرى باشرت مفاوضاتها السرية مع جبهة البوليساريو التي أدت في نهاية المطاف إلى إعلان وقف إطلاق النار في 12 جويلية 1978³⁰⁹.

ومع تأزم مشكلة الصحراء الغربية توسعت الهوة بين أنظمة البلدان المغربية وجعل الخلافات تحتد أكثر فأكثر مما ساهم في زيادة اختلاف التوجهات والمرامي والأهداف بين الأطراف المختلفة وجعل حلم التقارب من أجل تجسيد مشروع وحدة المغرب العربي الكبير تضمحل شيئاً فشيئاً، التظهر في هذه المرحلة تجسيد مشروع وحدة المغرب العربي الكبير تضمحل شيئاً فشيئاً، لتظهر في هذه المرحلة الحرجة فكرة مغرب الشعوب كبديل لمغرب الدول أو الأنظمة³¹⁰.

وبهذا فالعلاقات الجزائرية المغربية بصفة عامة والتناقض الحاد بين البلدين بشأن القضية الصحراوية بصفة خاصة، يتوقف على عدة عوامل تاريخية وجغرافية وايدولوجية ودولية ولقد تشكلت تلك العوامل من خلال تراكم عدة روااسب منها قضية الحدود وحرب الرمال والتهديدات اللاتماثلية وبالتالي فمن الواضح أن العلاقات الجزائرية المغربية، وتطورها

³⁰⁷ بوزرب رياض، المرجع السابق، ص109.

³⁰⁸ جاسم محمد أحمد، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية

والسياسية، العراق، المجلد 2، ج1، ص236.

³⁰⁹ فاطمة سعودي، المرجع السابق، ص65.

³¹⁰ نفسه، ص66.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية

كان له انعكاس سلبي سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين .

الخاتمة

الخاتمة:

يتبين بعد الدراسة المستفيضة لموضوع السياسة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1965-1978م أن كثيرا من قضاياها كانت شائكة، وتطلب من تحديد إشكالياته والإطلاع على مضامينه الأصلية والمتنوعة، والغوص في كثير من قضاياها السياسية والإيديولوجية، وعقد مقاربات متعددة للاقترب أكثر من الحقائق التاريخية التي تتوارى وراء الدعايات السياسية والإيديولوجية .

وانطلاقاً من دراستنا التاريخية السياسة لموضوع السياسة الخارجية للجزائر وتقصينا لجزيئاته من خلال فصول البحث الثلاثة توصلنا إلى تشعب هذا الموضوع حول العديد من القضايا والمحاولات المختلفة والمتمثلة في:

*أن خطابات الرئيس هواري بومدين اظهرت رغبة مطلقة في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي رغم أن هذه الفكرة مرت بمراحل خلال فترة حكمه ففي البداية أكد على ضرورة تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، إلا أنه تحول إلى فكرة وتصور عام يمكن على ضوءها إتمام مشروع الوحدة في سياق مفهوم شامل وجديد وهو مغرب الشعوب.

*كما حمل الميثاق الوطني 1976م باب بأكمله تناول السياسة الخارجية للجزائر إلا أن معظمه كان حول التوجه المغاربي، حيث تطرق إلى كيفية تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي والوسائل اللازمة لتحقيق هذا المشروع وكيفية إتمامه.

*اتضح للجزائر أن الجانب الاقتصادي قد أعطي فسحة كبيرة للتحدث عن مشروع الوحدة المغاربية كما أنه اعتبر عامل احتواء وترضية في المنطقة المغربية حيث استطاعت باستقلالها الاقتصادي تسوية بعض منازعاتها مع الجارتين تونس والمغرب.

*بدأت ظاهرة التحالفات تسيطر على قادة الأنظمة السياسية في المنطقة بعد استقلال الجزائر حيث كانت الجزائر مصدر تخوف من النظامين التونسي والمغربي ليظهر توافق بين الدولتين في مطالبهم الترابية وبهذا اهتمت الجزائر في هذه المرحلة بتسوية قضية الحدود التي كانت تهدد أمن واستقرار التراب الجزائري فقد عملت الدولة الجزائرية على الجهتين الشرقية والغربية من اجل تسوية كل المسائل العالقة بالأخص مشكلة الحدود، فأخذت تستغل

كل الظروف المواتية لتوقيع معاهدات واتفاقيات لتسوية هذه المشاكل العالقة، فقد عرفت الدولة الجزائرية كيف تستغل ظروف كل دولة لصالحها لتوقيع معاهدات الأخوة وحسن الجوار مع كل من المغرب وتونس 1969-1970م وحملت الجزائر الطرفين التونسي والمغربي على الترفع عن فكرة مطالبتها الحدودية في الجزائر مقابل تعاون اقتصادي لم تكتمل معالمه إلى غاية الآن.

ظهرت قضية الصحراء الغربية على سطح الأحداث المغربية لتكون أهم العوامل المؤثرة على العلاقات المغربية بسبب تدخل المواقف الإقليمية كل حسب موقفه السياسي واتجاهه الإيديولوجي نحو هذه المسألة، وبهذا أصبحت قضية الصحراء الغربية مركز التوتر للدولتين في الشكل والمضمون تحالفاتهما وتتحكم في علاقتهما الدولية .

*وقد ارتكز موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية على ثلاث عوامل، الأولى تمثل في صورتها الدولية والتي ظهرت دائمة بصورة المساندة لحركات التحرر في العالم الثالث، حيث ارتكزت الدولة الجزائرية على مساندة الشعوب المحتلة من أجل تقرير مصيرها بالإضافة إلى العامل السياسي فقد كان كل من ملك المغرب، ورئيس الدولة الجزائرية على زعامة المغرب العربي، والعامل الاستراتيجي من حيث دعم الجزائر للقضية الصحراوية النابع من دعمها لتطبيق نظرية الحق الموروث عن الاستعمار في رسم الحدود السياسية.

*وتكمن انعكاسات القضية الصحراوية وتأثيراتها المباشرة على المشروع الاندماجي المغربي الذي اتضح بشكل مباشر على العلاقات البينية عامة، وعلى العلاقات الجزائرية المغربية خاصة، والتي تبرز عن الخلاف بين النزاع ومدى تأثير هذه الأزمة بالدرجة الأولى على العلاقات البينية بين المحورين الأساسيين في أي عملية تكاملية ويمكن القول أن مستقبل أي اتجاه هو في الأساس مرهون بمدى تقارب بين الأقطار المغربية، وخاصة المغرب والجزائر ومحاولة هاتين الدولتين إيجاد أرضية للتفاهم يكون مبنياً على أساسه الثقة المتبادلة التي تسمح بإيجاد حل لقضية اتحاد المغرب العربي إما بحل قضية الصحراء الغربية أو تحديد هذه القضية إذ أن مدى تأثير هذه الأزمة على المشروع المغربي يكمن في مدى الشيء الذي أحدثه هذا النزاع في العلاقات بين المغرب والجزائر والذي انعكس مباشرة على مسار اتحاد المغرب العربي .

الملاحق

الملحق رقم 01: اتفاقية تخطيط الحدود الجزائرية -التونسية (بين بئر الرومان والحدود الليبية) الموقع عليها بتاريخ 06 جانفي 1970.

-أن الجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

-تحدوهما روح السلام والأخوة والصداقة وحسن الجوار

وإذا تسجلا في موافقة الدولة التونسية على العدول من مطالبها في استرجاع قسم من الأراضي الممتدة من فوم سان لغاية النصب 233، وذلك بهدف المساهمة في تشييد المغرب العربي الكبير عن طريق تعزيز روابط الأخوة بين البلدين وإقامة أمة التعاون بينهما

-واعتبار منهما لمحضر وضع الحدود التونسية -الجزائرية الموقع عليه بتونس 16 أفريل 1968م، والبروتوكول الملحق، والمؤرخ في 06 يناير 1970.

المادة الأولى:

أ-أن الحدود التونسية الجزائرية الممتدة من بئر الرومان إلى الحدود الليبية، هي الحدود المعنية في محضر وضع الحدود الموقع عليها بتونس 16 أفريل 1968م، والملحق بهذه الاتفاقية والذي يكون جزءا متما لها .

ب-يؤكد الطرفان المتعاقدان أن ما يلي:

تتنازل الدولة التونسية للدولة الجزائرية على أملاك الدولة التونسية الواقعة غربي الحدود المعنية على وجه المذكور، والتي تمت بشأنها بموجب البروتوكول المؤرخ في 06 يناير سنة 1970م، والملحق بهذه الاتفاقية والذي يكون جزءا لا يتجزأ منها .

المادة الثانية:

أن هذه الاتفاقية الموقع عليها بدون تحفظ تكون تسوية نهائية لجميع مسائل الحدود بين تونس والجزائر، ويتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بصفة رسمية باحترام الحدود المشتركة والنهائية.

المادة الثالثة:

أن خريطة عام 1929م الملحقة بهذه جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية التي يسري مفعولها من تاريخ التوقيع عليها.³¹¹

حررت بتونس في 28 شوال عام 1389هـ الموافق لـ 06 يناير 1970م

عن الجمهورية التونسية

عن الجمهورية الجزائرية

وزير الشؤون الخارجية

وزير الشؤون الخارجية

لحبيب بورقيبة

عبد العزيز بوتفليقة

الملحق 02: معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية الموقع عليها في ايفران 15 جانفي 1969م

أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية

رغبة منهما في تقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تملئها العوامل التاريخية الأصلية القائمة بين البلدين وبين الشعبين .

-تلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية، ودعمهما في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة التراب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة .

-حرص منهما على المساهمة عن طريق علاقتهما المتبادلة في بناء المغرب العربي الكبير ووحدة الأمة العربية، ودعم الوحدة الإفريقية، وتحقيق العدالة والسلام في العالم .

ورغبة منهما في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل ما يتعلق بتحقيق السلم وكذا في مجابهة أي شكل من أشكال العدوان وفقاً لبنود ميثاق الأمم .

-تأكيد منهما بأن نجاح العلاقات الودية وتقويتها والتعاون المشترك بينهما يتفق مع مصالح البلدين والشعبين الشقيقين .

1- عز الدين بعزیز، المرجع السابق، ص ص 139، 138

-واعتقاداً منهما بأن علاقتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

قرر لهذا الغرض عقد هذه المعاهدة، وعينتا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهما:

-معالي السيد: عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية

معالي الدكتور: أحمد العراقي، وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفريضيتهما التام، وتبث صحتها اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يسود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية سلم دائم وصداقة متينة وحوار مستمر ينبع من روح وضمير الأخوة العميقة بين الشعبين الشقيقين ويهدف إلى تشييد مستقبل مشترك زاهر.

المادة الثانية:

نظراً لأن التعاون الاقتصادي المتبادل بينهما يكون أساساً لعلاقتهما السلمية والودية، ويهدف إلى رقي بلديهما، يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساهمة المتبادلة قصد تطوير التعاون في جميع الميادين لمصلحة البلدين .

المادة الثالثة:

في حالة حدوث نزاع أو تعارض كيفما كان شكله يحرم الطرفان المتعاقدان استعمال وسائل العنف بينهما، ويعملان على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار، وعملاً بمبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية .

المادة الرابعة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ يوم الإمضاء عليها ويوم تبادل وثائق المصادقة عليها

المادة الخامسة:

تبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ دخولها في حيز التنفيذ، وتجدد تلقائياً لمدة عشرين سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل إنتهائها بسنة .

وحرر في نسختين باللغة العربية بالقصر الملكية العام بإيفران بتاريخ 26 شوال 1388هـ الموافق لـ: 15 يناير سنة 1969م

عن المملكة المغربية

عن الجمهورية الجزائرية

وزير الشؤون الخارجية

وزير الشؤون الخارجية

أحمد العراقي

عبد العزيز بوتفليقة

ملاحظات هامة:

1- رغم البحث المتواصل للحصول على مصدر هذه الوثائق إلا أن محاولتنا باءت بالفشل، لذا كان ملجأنا الوحيد هو الرجوع والاعتماد على مصدر تلك الوثائق من خلال العنوان المدون أدناه كمصدر لهذه المعلومات .

2- تناول متن الملحق الثاني ثماني مواد لكن اكتفينا بذكر خمس مواد فقط، ولما يخدم الموضوع مباشرة دون سلك طريق الإطناب والحشو.

3- تم إعادة كتابة الملحقين بالرجوع إلى الوثائق الأصلية والأساسية³¹²

³¹² عز الدين بعزیز، المرجع السابق، ص ص 138-139.

الفهارس:

أولاً: فهرس الاعلام والاماكن

أ_ فهرس الاعلام

ب_ فهرس الاماكن

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع

ثالثاً: فهرس المحتويات

أولاً: فهرس الأعلام والأماكن:

أحمد بن بلة.....	, 12, 21, 23, 83
الحسن الثاني.....	10, 14, 21, 25, 26, 28, 31, 32, 35, 43, 46, 48,
الرئيس هواري بومدين.....	61, 69, 83, 90
الطبيبي بن هيمة.....	9, 10, 12, 13, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18,
المهدي بن بركة.....	19, 22, 26, 17, 26, 30, 32, 34, 35, 43, 45, 52, 53, 69, 74, 86, 87, 91
بكوش يحي.....	26
بلقاسم الشريف.....	24, 83
بن با أحمد مصطفى.....	23
بورقيبة.....	20, 21
صالح بين يوسف.....	23
عبد العزيز بوتفليقة.....	14, 16, 17, 33, 37, 57, 65, 79, 83, 87, 89
علال الفاسي.....	17
فرحات عباس.....	22, 17, 22, 29, 30, 35, 53, 79, 80, 81, 83
قايد أحمد.....	42, 57, 83
محمد الخامس.....	21, 83
محمد بوضياف.....	20, 14, 83, 93
محمد لمين دباغين.....	23, 83
ولد دادة.....	3, 23, 83
محمد رزقيني.....	23, 83
	45, 67
	36

23	محمد الصديق بن يحي
20, 21, 15, 98	قايد أحمد
44	فرانكو
21	فرحات عباس
23, 27	مصطفى الأشرف
68, 69, 70, 99	القذافي
55	عبد الحميد مهري
24	بكوش يحي
36	أوفقيير
23	بلعيد عبد السلام
21	بلقاسم الشريف
24	بن با أحمد مصطفى
17	بني سلامة
14, 16, 17, 18, 34, 38, 61, 70, 84, 91, 93	بورقيبة
23	رضا مالك
17	صالح بين يوسف ..

ب_ فهرس الاماكن

28	أديس أبابا
24, 37, 43, 44, 45, 47, 48, 50, 55, 58, 62, 63,	إسبانيا
	64, 65, 70, 90
45	إقليم طرفاية
18	الأردن
13, 15, 16, 17	البرمة
19, 21, 34, 24, 26, 31, 94	البيضاء
8, 9, 10, 13, 12, 13, 18, 19, 20, 21, 22, 23,	الجزائر
24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 33, 34, 35, 36, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 19,	
20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 30, 31, 32, 34, 35, 36, 37, 38, 39,	
45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 64,	
68, 69, 70, 72, 73, 74, 75, 79, 80, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 99, 100,	
101	
30, 33, 24, 44, 91, 94	الدار البيضاء
30, 33, 24, 31, 33, 36, 70	الرباط
43, 47, 50, 51, 62, 68, 96	الساقية الحمراء
17	السخيرة
50	السمارة
17	مسيلة
18, 27, 14, 19, 23, 25, 35, 46, 47, 51, 58, 69,	مصر
	92, 93, 95, 97, 98, 99
22, 26, 92, 93	مليلة
44	منطقة العيون
23, 47, 48, 49, 51, 52, 66, 67, 68, 72, 75, 76,	موريتانيا
	98
35	موسكو

2	الجزر الجعفرية
33	القنادسة
45	الولايات المتحدة الأمريكية
33	بني ونيف
28, 34, 39, 48, 50, 58, 65, 67, 68, 72	موريتانيا
45, 47, 51, 62, 68, 96	ووادي الذهب
37	فلسطين
31, 35, 17, 18, 19, 20, 47, 69, 72, 73	ليبيا
25	مالي
16, 45, 59, 97, 98	الشرق الأوسط
8, 9, 13, 14, 27, 35, 13, 14, 16, 21, 24, 28, 30, 38, 39, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 80, 81, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103	الصحراء
8, 9, 13, 14, 27, 35, 28, 38, 39, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 80, 81, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103	الصحراء الغربية
20, 17, 19, 24, 38, 61, 65, 92, 93, 94	القاهرة
17	القيروان
32, 46, 58, 68, 72	المحيط الأطلسي
13	المشرق العربي
8, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 27, 28, 30, 31, 33, 34, 35, 36, 12, 14, 19, 20, 21, 25, 27, 28, 34, 35, 42, 45, 52, 69, 71, 72, 74, 75, 76, 79, 80, 83, 84, 92, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101	المغرب العربي
18, 20, 34	النيجر
18	الولايات المتحدة الأمريكية

14, 15	أوروبا
8, 31, 84	ايفران
62	إيفني
25	باماكو
17	بجاية
13	بخط الرمان
17, 21, 36	تلمسان
15	تمنراست
15, 22, 23, 27, 30, 33, 46, 58, 75	تندوف
14, 17, 18, 30, 31, 33, 34, 35, 36, 12, 13, 14,	تونس
15, 16, 17, 18, 34, 35, 36, 38, 39, 61, 69, 70, 73, 79, 83, 92, 98, 100	
45, 62	سبتة
15, 18, 44, 47, 91, 93, 96	سوريا
32	طرابلس
49, 50, 64	طرفاية
30, 32, 21, 28, 44	طنجة
17, 19	عين أميناس
18	غات
25, 27, 32, 36, 46, 74	غار جبيلات
18	غدامس
12, 14, 19, 21, 23, 44, 45, 48, 76, 95	فرنسا
42	فلسطين
18	فورسان

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

- 1-الأمانة العامة للحكومة:"أمر رقم 76-57 مؤرخ في 05-07-1976"، الجريدة الرسمية، العدد 61، 30 جوان 1976، الجزائر .
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976م.
- 3-وزارة الثقافة والإعلام: الثورة الجزائرية ووقائع وأبعاد الذكرى العاشرة للاستقلال، طبع في مدريد، إسبانيا، 1972.
- 4-وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج 1 .
- 5-وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج 2 .
- 6-وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 ، 19 جوان 1970 ، ج 3 .
- 7-وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جويلية 1977 ن فاتح ماي 1972 ، ج 4 .
- 8-وزارة الثقافة والإعلام ، خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جويلية 1973 ، 3 ديسمبر 1974 ، ج 5 ، الفصل الثاني .
- 9-وزارة الثقافة والإعلام ن خطب الرئيس هواري بومدين ، 2 جانفي 1975 ، 13 ديسمبر 1975 ، ج 6 .

المذكرات الشخصية:

- 1-أحمد طالب الإبراهيمي ، مذكرات جزائري هاجس البناء 1965 ، 1978م ، ج 2 ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2008 .

- 2- بن جديد الشاذلي ، مذكرات الشاذلي بن جديد " ملامح حياة 1929-1979"، تح: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
 - 3- بورقيبة الحبيب ، حياتي، أرائي، جهادي، (د.ط)، نشرات كتابة الدولة للإعلام، (د.س ن).
 - 4- بوضياف محمد ، الجزائر إلى أين ،(تر) محمد بن زوغية ويحي الرعودي، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د.س ن).
 - 5- بيروجيل، صديقنا الملك، تر: ميشيل خوري، ط1، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2002.
 - 6- زيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح (تح) مصطفى دالع، ط1، الشروق والإعلام والنشر، الجزائر، 2011.
- 3- الكتب:
- 1- إبراهيم لونيسي ، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد ، (د،ط) ، دار حمومة ، الجزائر ، 2012 .
 - 2- إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية،'(د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د س ن) .
 - 3- إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية،(د ط)، دار هومة،الجزائر، 2010.
 - 4- أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، (د.ط)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
 - 5- بالطا كلودين ، إستراتيجية بومدين ، (تع) : خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ، ط 1 ، دار القدس ، بيروت ، لبنان ، 1979 .
 - 6- ببير قيرموريس، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، (تر): عبد الرحيم حزل، (د.ط)، إفريقيا الشرق، 2010.
 - 7- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية،(د ط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987.

- 8-بنجامين ستورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962_1988م ، (تر) صباح ممدوح كهدان ،(د ط)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012 .
- 9-بيير فيرموريس، تاريخ المغرب الاستقلال،(تر): عبد الرحيم حزل،(د ط)، إفريقيا الشرق، المغرب، 2010.
- 10-تركي الطاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليو قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، لبنان، 1992.
- 11-جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية لسياسة ن(د . ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، جامعة عنابة ، (د . س . ن) .
- 12-جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية،(د ط)، القاهرة، 1987. الحبيب ثامر، هذه هي تونس ،(د.ط)، مطبعة الرسالة، (د ب ن)، (د.س.ن).
- 13-حسين قارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ، (د.ط) ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ، 2010 .
- 14-خالد عمرو بن ققة ، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية ،(د ط)، منشورات مؤسسة الشروق ،الجزائر، 2000 .
- 15-رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، (د ط)دار المعرفة ، الجزائر ، 2011 .
- 16 _ رانيا الهاشم، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم ج17، و18، (د.ط)، مصر، 1999.
- 17 ربيعة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، (د.ط) ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2009 .
- 18-رشيد مصالي ، هواري بومدين الرجل اللغز ، (تر): فاطمة الزهراء قشي و محمد الأخضر الصبيحي،(د ط)، دار الهدى ، الجزائر ، 1990 .
- 19-سعيد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد (1932_1978م) ، ط1 ، قصر الكتابة البلدية ، 1997 .
- 20-سعيد بن البشير العمامرة، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي،(د.ط) ،(د د ن)، الجزائر، 2008.

- 21- السعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري ، ط2، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، (د.س.ن) .
- 22- السعيد مربيعي، التغيرات السكانية في الجزائر، (د.ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
- 23- سليم صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، (د.ط) ، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1981.
- 24- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.
- 25- الصافي السعيد بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريانة للكتب والنشر، لبنان، 2000.
- 26- صلاح العقاد ، الجزائر المعاصرة ، (د ط) ، دار الرسالة عابدين ، مصر ، 1964
- 27- الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شهادة على العصر، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 1999.
- 28- طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب البوليساريو، (د.ط)، دار المختار للطباعة، دمشق، سوريا، 1947.
- 29- عبد الإله بلقزيز وآخرون ، الحركة الوطنية المغاربية والمسألة القومية 1947_1986 ، محاولة في التاريخ ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو 1992 .
- 30- عبد الحميد براهيمى ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، (د.ط) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (د.س.ن) .
- 31- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، (دط)، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2009.
- 32- عبد العزيز جراد ، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع ، (تر) : صالح بلحاج ، (د.ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د.س.ن) .
- 33- عبد القادر رزيق المغادمي، نزاعات الحدود العربية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 34- عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي(1945-1985)، (دط)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2001.

- 35- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج2، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.
- 36- عبد اللطيف الفيلاي، المغرب والعالم العربي، (تق): هوبير فيدرين، (د.ط)، عين السبع، الدار البيضاء، 2008.
- 37- عبد الله شريط، حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (د س ن).
- 38- عبد الله مقلاتي، قاموس و أعلام و شهداء و أبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.
- 39- عبد المجيد بوزيدي ومحمد رمضان، التكامل الاقتصادي العربي، (د.ط)، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989.
- 40- عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، (د.ط) مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، (د ب ن)، أكتوبر 2001.
- 41- عبد الوهاب بن منصور، مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة ووجدة وتلمسان. _علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، (د.ط)، دار الحكمة، بيروت، 1980.
- 42- عمار بومايدة، بومدين والآخرين، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، (د.ط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 43- عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 44- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية سياسية)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن).
- 45- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954_1958 م) (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 46- عكاشة برباح، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط2، دار أبي رفاق للطباعة والنشر، المغرب، 2003.

- 47-ملايم موسى ، الرئيس المرفوع الهامة هواري بومدين ، (د،ط) ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2017 .
- 48-محمد الصادق صابور، مناطق الصراع في إفريقيا،(د ط)، دار الأمين، مصر، 2006.
- 49-محمد الصالح الشيروف ، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم ،(د ط)، دار الهدى ، الجزائر ، 2005 .
- 50-محمد الصالح الصديق، أعلام المغرب العربي، ج2، (د.ط)، مؤتمر النشر، الجزائر، 2007.
- 51-محمد بلقاسم بهلول مياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 52-محمد بلقاسم حسن بلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، ط1،(د د ن)، الجزائر، 1976.
- 53-محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، (د ط)، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999.
- 54-محمد عابد الجابري وآخرون ، وحدة المغرب العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1987م .
- 55-محي الدين عميمور ، أيام مع الرئيس هواري بومدين ... وذكريات أخرى ، ط1 ، دار اقرأ للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1415هـ/1995م .
- 56-مراد دعسوقي، الحدود العربية في المغرب العربي، السياسة الدولية، ع135، جانفي 1999،.
- 57-مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة والقوة حق،(د ط)، دار المختار، دمشق، سوريا، 1998.
- 58-موفق عبد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الغزو إلى الغزو الملكي الموريتاني، (د.ط)، دار النون للطباعة، (د.ب.ن)،(د.س.ن).
- 60-ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية، (د ط)، دار كنوز الحكمة، 2011.

61-وضاح زيتوني، المعجم السياسي، دار المشرق الثقافي،(د ب ن)، 2010.

4-المصادر باللغة الأجنبية:

- 1- Abdel khleq Berandane, le sahara occident al enjeu maghrebin,edition, karthle,paris,(S-A),p48
- 2-Acheur cherfi,la classe politique Algériene de 1900 a nos jour –éd casbah,Alger,2001.
- 3-Ahmed Taleb Ibrahimimi , Mémoire d une Algérien , tome 2 , édition casabah , Alger , 2008 .
- 4-Hafida ameyar : Sahara occidental,que vent Lonv ? Gasban édition –Algérie.(S.d)
- 5-Khalifa Maameri , Orientations Politique de lAlgérie Annalyes des discours du Président , Boumediene (1965_1970) société national éditionet de diffusio , Alger 2 eme édition , 1978
- 6-Mohica Granges," el curfficto del sahara occidental" ,Rev-election,géograustal,Am03,Nemero-mayo.
- 7-Mokhtar ould daddah :la Mouritanie coute vents et marées,Karthala édition,paris,2003
- 8-Nicol Crimoud , le Politique esxtérieure de l algérie , RAHMA . Alger , 1994
- 9-Paul Baltaet Cleudine , Rulleau , la stratégie de Boumediene , editions sind bad , Paris , 1978
- 10-Paul Bolt et laudine Rulleau,leGrand, Maghreb des indépedances à lan,2000.
- 11-Slimane chikh,Algérie port de lAfrique,casbah,Alger,1999.
- William zartman :laRésolution des conflits an Afrique,lharmattan,paris,1990.

5-المقالات:

- 1-أحمد مهابة ، مشكلة الحدود في المغرب العربي " مجلة السياسة الدولية" ، ع12، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر ، 1993.
- 2-أحمد مهابة، الحدود في المغرب العربي " مجلة السياسية الدولية" ، ع 89، مركز الأهرام لدراساته الإستراتيجية، مصر ، 1987.

- 3- أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1993.
- 4- أحمد مهابة، مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش"، مجلة السياسة الدولية، ع130، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1997.
- 5- بطرس غالي وآخرون، "ملف حرب الصحراء الغربية"، مجلة السياسة الدولية، ع44، أبريل 1976.
- 6- بوزيد عمر، نزاع الصحراء الغربية لازمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري"، مجلة العصر الإلكتروني، 18 سبتمبر، 2004.
- 7- بوعلام غمر السنة، "لف يتحقق مغرب عربي مزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، ع121452، 28 فيفري 2012.
- 8- جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة بابل، المجلد 19، ع4، 2011.
- 9- جاسم محمد أحمد، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد 2، ج1.
- 10- الجريدة الرسمية الجزائرية، ع48، الصادر بتاريخ 14 جمادى الأولى 1393هـ / 15 يونيو 1973م
- 11- حازم البيلاوي ، "التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث وجهة نظر اقتصادية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 1 ، ع 1 ، وزارة الإرشاد والبناء ، الكويت ، 1970 ، بول ،
- 12- عامر رخيطة ، لمحة وجيزة عن سيرة المناضل قايد أحمد ، مجلة الراصد ، ع1 ، جانفي-فيفري 2002 ، م ح و ت (1_11_1954) .
- 13- عبد الرحمان الطنطاوي، " قضية الصحراء أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجا"، مجلة المسألة العربية، 24 أبريل 2001، مصر.
- 14- عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع5، 1979.

- 15- عز الدين شكري، "ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية"، مجلة الوحدة أسبوعية جزائرية، العدد 498، بتاريخ 12 أبريل 1991.
 - 16- عز الدين شكري، المغرب العربي آليات الوحدة والتجزئة، مجلة السياسة الدولية، ع39، 1939.
 - 17- فتحي حسن عطوة، السياسة الخارجية الجزائرية (الجدلية التاريخية بين أولوية الاقتصاد والسعي إلى المكانة)، مجلة الفكر الاقتصادية، ع27، 1989.
 - 18- كرايسز جروب، الصحراء الغربية (تكاليف النزاع)، تقرير الشرق الأوسط، رقم 65، 11 يونيو 2007.
 - 19- مجلة إفريقيا قارتنا ، شخصية العدد : الزعيم الجزائري هواري بومدين ، ع 3 ، مارس 2013 .
 - 20- محمد الشكري ، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي ، العربي السنوية ، الدوحة ، قطر ، 2007 .
 - 21- محمد علي داهش ورواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي ،" الواقع ومتطلبات المستقبل "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي العدد 101.
 - 22- محمد عيسى الشرقاوي، "صراع الصحراء والمبادرة المغربية"، مجلة السياسة الدولية، ع66مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981.
 - 23- مراد ديسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1987.
 - 24- مونية رحيمي، تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية آفاق ما بعد القذافي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات (ب.ع)، الاثنين 19 ديسمبر، 2011، قطر.
 - 25- نبيل الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الإسبانية"، مجلة السياسية الدولية ، ع39مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1975.
- 6- الأطروحات والمذكرات:

- 1-أسامة بوشماح، تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية"دراسة حالة الجزائر والمملكة المغربية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2020/2011.
- 2-إسماعيل دبش ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، أكتوبر 1997 .
- 3-بوزرب رياض، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2007.
- 4-عقيدة نجيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، (إشراف): عمر فرحات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2011
- 5-فاطمة سعودي ، التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية (1962_1976) ، (إشراف): جمال بلفردي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الوادي ، 2013-2014 .،
- 6-فرضاوي جمال الدين وحمدي عيسى سليمان، البعد السياسي لأزمة تكامل المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، موسم 2013-2012.
- 7-محمد عمرو، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1976-2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2006.
- 8-مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، سبتمبر، 2007م.
- 9-مومن العمري شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطن ، (إشراف): بوصفصاف عبد الكريم ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2009 .

10- نجلاء كفيسي، العلاقات الجزائرية المغربية وآفاقها واقعها وتطورها ومستقبلها 1963-
1994، ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة، 2012-
2013.

11- نعمة بحر فياض نمر الحمداني، صباح بن يوسف ودوره السياسي في تونس (1934،
1961) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.

12- هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975-2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في
التاريخ الحديث، والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014.

7- المواقع الإلكترونية:

1- أكرم بلقايد: شعوب وأقليات " العلاقات الدولية " تر: دنيا علي، 09 أذار (مارس)
2017، مداح علي الموقع: <https://orientxxi.info/ar>

2- حمداني: الخلاف بين الجزائر والمغرب يكمن أساساً في اختلاف الثقافة السياسية بشأن
مسألة تقرير المصير، 21 فبراير 2015، متاح على الموقع - http://Loca_ehost/afs-ouest-php_article_26110.

3- حمدي يحضيه: نبض التاريخ، كيف بدأ المغرب بالمطالبة بالصحراء الغربية أ/12 أبريل
2019، نقلا عن <http://blog-sahara.blogspot.com>.

4- محمد احمد العلوي: " اتحاد المغرب العربي مرتكزات التسوية في الصحراء الغربية"،
الأثنين 19 نوفمبر 2011، المتوفر على الرابط التالي:
<http://al,masse.ma/node/57994>

5- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية عن موقع
<http://www.aljazeera.net/in-depth/western-desert-crisis/2016/04/10>.

www.elharakeh.com/a_sahara_al_magribiah.doc

ثالثا :فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	3
إهداء.....	4
إهداء.....	5
مقدمة:.....	أ
الفصل الأول : العلاقات الجزائرية المغربية من خلال النصوص والادبيات (1965-1976).....	11
-المبحث الأول: الخطاب الرسمي للرئيس هواري بومدين و توجهاته:.....	12
_المبحث الثاني : مظاهر العلاقة من خلال النصوص الوثائقية (الميثاق الوطني 1976).....	19
المبحث الثالث : المؤسسات الاقتصادية ودورها في توطيد العلاقات المغربية :.....	28
الفصل الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي وانعكاساته على العلاقات السياسية (1965-1975).....	12
المبحث الأول: الصراع الحدودي الجزائري التونسي والجزائري الليبي.....	37
أ-النزاع الحدودي الجزائري التونسي:.....	37
ب-النزاع الحدودي الجزائري الليبي:.....	41
المبحث الثاني: النزاع الحدودي الجزائري المغربي.....	44
المبحث الثالث: تأثير النزاعات الحدودية على استمرارية العلاقة السياسية.....	56
الفصل الثالث :مشكلة الصحراء الغربية وتأثيراتها على العلاقات المغربية.....	63

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.....	64
المبحث الثاني: مواقف الدول الإقليمية من مشكلة الصحراء الغربية.....	73
أ-الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية.....	73
ب-الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية:.....	80
ج-الموقف الموريتاني من قضية الصحراء الغربية:.....	84
د-الموقف الليبي من قضية الصحراء الغربية:.....	85
هـ-الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية.....	87
المبحث الثالث: انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات المغاربية.....	64
الخاتمة.....	95
الملاحق.....	98
فهرس الأعلام والأماكن:.....	104
قائمة المصادر والمراجع:.....	109
فهرس المحتويات	120

الملخص

الملخص :

ان البحث في موضوع السياسة الخارجية للجزائر (1965-1978) ليس بالأمر الهين على الباحثين كونها جلبت اهتمام العديد من الأكاديميين , وقد حددت الدولة الجزائرية أهداف سياستها الخارجية تماشيا والظروف الداخلية والإقليمية للمنطقة خاصة بعد وصول العقيد هواري بومدين إلى الحكم .

ان هذا البحث ينطلق من إشكالية محددة تتمثل في سؤال مركزي هو : الى اي مدى ساهمت محددات العمل الدبلوماسي في رسم وتطوير توجهات الدولة الجزائرية خارجيا مع دول الجوار المغاربي بين سنوات 1965-1978 ؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية : - ماهي الأبعاد المغاربية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال نصوص ومواثيق الدولة الجزائرية ؟

- ماهو المسار الذي سلكته الدولة الجزائرية دبلوماسيا خلال عهد الرئيس هواري بومدين في الدائرة المغاربية ؟ وما القوى المحركة للنشاط الدبلوماسي للخارجية الجزائرية في المنطقة المغاربية؟ وانعكاسات الأزمات المغاربية على إتمام المشروع المغاربي ؟

ولقد اعتمدنا على المنهج التاريخي للحفاظ على الترابط والمسار التاريخي للدراسة , كما استعملنا بعض المنهجيات المنهجية كالتحليل والمقارنة لرصد تطورات العلاقات المغاربية وقد تنوعت المادة العلمية بين المصادر والمراجع أهمها :

المذكرات الشخصية كمذكرات الإبراهيمي هاجس البناء 1965-1978 وكتاب بوشعير السعيد حول النظام السياسي الجزائري, كما دعمنا البحث بالدراسات والمراجع الأجنبية ككتاب بول بالطا وروليو كلودين في استراتيجية هواري بومدين, بالإضافة إلى المقالات التي أخذت نصيبها كمقالات الصحفي مهابة احمد بمجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, اما المادة العلمية الأخيرة فقد كانت لبعض الأطروحات والمذكرات كمذكرة الطالب عزالدين بعزيز بعنوان سياسة الجزائر المغاربية بين 1962-1995 .

ومن اجل الإجابة عن السؤال المركزي الذي طرحته المذكرة والأسئلة الفرعية المتولدة عنه وضعنا خطة بحث تحيط بالموضوع من جميع اطرافه, وتناولنا في الفصل الأول أهم

مرتكزات الدولة الجزائرية لبناء الصرح المغاربي المشترك خاصة بعد وصول العقيد هواري بومدين الى الحكم, وقد أكدت جل خطاباته على ضرورة الوحدة المغاربية وتم تجسيد الفكرة على ارض الواقع بعقد اتفاقية إفران 1969 واتفاقية تونس 1970, كما أعلن بومدين عن ميثاق وطني بعد مرور عشر سنوات من حكم الشرعية الثورية 1976 وقد أعطى الميثاق فسحة كبيرة للتحدث عن مشروع الوحدة المغاربية, ويعتبر الميلاد الاول لتجربة الاندماج الاقتصادي المغاربي في 1964 (التوقيع على بروتوكول تونس), كما أنشأت اللجنة المغاربية للسياحة 1965, وجاء بعد ذلك الفصل الثاني والذي تطرقنا فيه الى مشكل الحدود بين بلدان المغرب العربي بداية النزاع الحدودي الجزائري التونسي الذي تعود حيثياته إلى عام 1959 حول المنطقة الحدودية "233" المعروفة بالبرمة وانتهى النزاع عام 1970 بتوقيع معاهدة السلام وحسن الجوار, ويليه النزاع الحدودي الجزائري الليبي عام 1967 بعد اختراق الطيران الحربي الجزائري للفضاء الليبي بهدف التصوير والاكتشاف وكان الرد الجزائري أن المناطق المتوغل فيها أراضي جزائرية بموجب اتفاقية 1957 والموقعة بين فرنسا وليبيا إلا أن مسألة الحدود لم تأثر على العلاقات بين البلدين, ثم يأتي النزاع الحدودي الجزائري المغربي حول منطقة تندوف الغنية بالفحم والحديد التي انتهت بنزاع مسلح عام 1962 " حرب الرمال" وقد تم وقف إطلاق النار في أكتوبر 1963 بعد اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع ببياماكو لتتازم العلاقات مجددا في 1966 بعد تأميم بومدين لمنجم غار جبيلات بتندوف ولم تعرف بداية الانفراج الا سنة 1988, وقد دعا قادة المغرب العربي إلى ترجيح فكرة الوحدة المغاربية وتجلّى ذلك في اتفاقية التعاون الجزائري الموريتاني 1966, زيارة بومدين إلى المغرب 1969, تنازل المغرب عن مطالبه في تندوف وشار 1976, إلا أن النشاط الخارجي للدبلوماسية الجزائرية ليس كله نجاحات فقد قامت دول الجوار بعقد اتفاقيات ثنائية (إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية التونسية الليبية دون تبليغ الجزائر) .

وأعقبه الفصل الثالث الذي تطرقنا فيه الى قضية الصحراء الغربية كمشكل اقليمي وافريقي خاصة بعد توقيع معاهدة مدريد 1975 وإعلان الحسن الثاني للمسيرة الخضراء من اجل الدخول للأراضي الصحراوية, ومن هنا تشكلت عدة مواقف للدول المغاربية أهمها :

الجزائر : أكد هواري بومدين في تصريحاته على دعم الجزائر للصحراء الغربية. ومن مظاهر هذا الدعم جعلها قضية محورية في تحركاتها الدبلوماسية .

المغرب :اعتمد على مجموعة من الوثائق التي تبرر اعتراف بعض الدول بسيادته على الإقليم بريطانيا 1895 ,إلا انه في سنة 1945 أصدرت المحكمة الدولية قرار بنفي سيادة المغرب على الإقليم الصحراوي.

موريتانيا : بداية دعت الى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ,لكن سرعان ما تراجع قرارها ووقعت اتفاقية مدريد 1975.

ليبيا: دعمت ليبيا القضية الصحراوية ,كما أن معمر القذافي عارض اتفاقية مدريد تونس: التزمت تونس الحياد منذ البداية .

ولاي مشكلة ذات بعد سياسي آثار فقد أدى دعم الجزائر للشعب الصحراوي الى توتر العلاقات باتهام كل من موريتانيا والمغرب الجزائر بمحاولاتها إنشاء دولة تابعة لها بهدف تحقيق معبر الى المحيط الاطلسي لا ان هذا الاتهام يفنقذ الى كثير من المصادقية . وفي الختام توصلنا إلى إن الرئيس هوارى بومدين كانت له الرغبة المطلقة في تحقيق مشروع وحدة المشروع العربي, لكن بعد بروز القضية الصحراوية اثرت على العلاقات المغاربية المغربية بسبب تداخل المواقف الاقليمية .

Abstract:

Researching the topic of Algeria's foreign policy (1965-1978) is not an easy matter for researchers, as it has attracted the interest of many academics, and the Algerian state has defined its foreign policy objectives in line with the internal and regional conditions of the region, especially after the arrival of Colonel Houari Boumediene to power.

This research starts from a specific problem represented in a central question: To what extent did the determinants of diplomatic action contribute to drawing and developing the Algerian state's orientations externally with the neighboring Maghreb countries between the years 1965-1978?

The following sub-questions branch out from it: - What are the Maghreb dimensions of the Algerian foreign policy through the texts and charters of the Algerian state?

What is the path that the Algerian state took diplomatically during the era of President Houari Boumediene in the Maghreb district? What are the driving forces of the diplomatic activity of the Algerian Foreign Ministry in the Maghreb? And the implications of the Maghreb crises to complete the Maghreb project?

We have relied on the historical method to preserve the interconnectedness and the historical course of the study. We have also used some methodological methodologies, such as analysis and comparison, to monitor developments in Maghreb relations.

The scientific material varied between sources and references, the most important of which are:

Personal memoirs, such as the diary of Brahimi, Obsessive Building from 1965-1978, and Bouchair Al-Saeed's book about the Algerian political system. We also supported research with foreign studies and references, such as Paul Batta and Rolio Claudin's book in Houari Boumediene's strategy, in addition to the articles that took place, such as articles by journalist Mahaba Ahmed in the International Politics magazine published by Al-Ahram Center For strategic studies, as for the last scientific material, it was for some theses and notes, such as the memorandum of the student Ezzedine Aziz, entitled The Policy of Algeria and the Maghreb between 1962-1995.

In order to answer the central question raised by the memorandum and the sub-questions arising from it, we developed a research plan surrounding the topic from all its sides, and in the first chapter we dealt with the most important pillars of the Algerian state for building the joint Maghreb edifice, especially after Colonel Houari Boumediene came to power, and most of his speeches emphasized the need for unity The Maghreb and the idea was embodied on the ground by concluding the

1969 Ifrane Agreement and the 1970 Tunis Agreement. Boumediene also announced a national pact after ten years of revolutionary rule in 1976. The charter gave ample space to talk about the Maghreb unity project, and is considered the first birth of the Maghreb economic integration experience in 1964) Signing the Tunis Protocol), as the Maghreb Tourism Commission was established in 1965, and after that came the second chapter, in which we dealt with the issue of borders between the countries of the Maghreb, the beginning of the Algerian-Tunisian border conflict, which goes back to 1959 over the border region 233, known as al-Burma. 1970, with the signing of the Treaty of Peace and Good Neighborliness, followed by the Algerian-Libyan border conflict in 1967, after the Algerian warplanes penetrated the Libyan space. So, photography and discovery, and the Algerian response was that the areas penetrated into Algerian lands according to the 1957 agreement signed between France and Libya, but the issue of borders did not affect the relations between the two countries, and then comes the Algerian-Moroccan border dispute over the Tindouf region rich in coal and iron, which ended in an armed conflict in 1962. Sand War "and the cease-fire was held in October 1963 after the meeting of the committee responsible for resolving the conflict in Bamako, and relations were renewed in 1966 after the nationalization of Boumediene of the Ghar Jebilat mine in Tindouf. The beginning of the breakthrough was not known until 1988, and the leaders of the Maghreb called for the idea of Maghreb unity to be preferred and this was evident. In the Algerian-Mauritanian Cooperation Agreement of 1966, Boumediene's visit to Morocco in 1969, Morocco conceded its demands in Tindouf and Bashir 1976, but the foreign activity of Algerian diplomacy is not all successes, as the neighboring countries concluded bilateral agreements (the establishment of the Arab Islamic Tunisian Republic of Libya without informing Algeria). It was followed by the third chapter, in which we dealt with the issue of Western Sahara as a regional and African problem, especially after the signing of the 1975 Madrid Treaty and Hassan II's declaration of the Green March to enter the desert lands, and from here several positions of the Maghreb countries were formed, the most important of which are: Algeria: Houari Boumediene emphasized in his statements Algeria's support for Western Sahara, and one of the manifestations of this support made it a central issue in its diplomatic moves. Morocco: relied on a set of documents that justify the recognition by some countries of its sovereignty over the territory, Britain, 1895, but in 1945 the International Court issued a decision denying Morocco's sovereignty over the Saharan region.

Mauritania: Initially, it called for the right of the Sahrawi people to self-determination, but soon its decision was reversed and the Madrid Agreement was signed in 1975.

Libya: Libya supported the Sahrawi cause, and Muammar Gaddafi opposed the Madrid Agreement

Tunisia: Tunisia maintained neutrality from the start.

No problem has a political dimension, as Algeria's support for the Sahrawi people has led to strained relations by accusing both Mauritania and Morocco of Algeria of its attempts to establish a subordinate state with the aim of achieving a crossing to the Atlantic Ocean. This accusation lacks much credibility.

In conclusion, we concluded that President Houari Boumediene had the absolute desire to realize the project of the unity of the Arab project, but after the emergence of the Sahara issue, it affected Maghreb relations due to the overlapping regional positions.